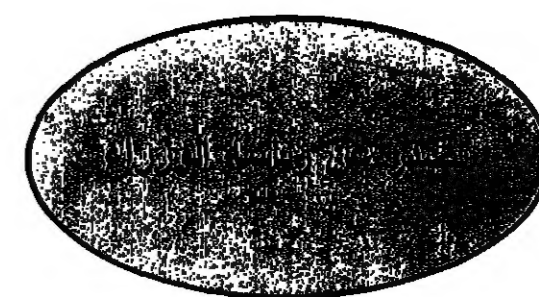


الأردن الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: السبت ١٠ محرم سنة ١٤١٨ هـ. الموافق ١٧ أيار سنة ١٩٩٧ م.

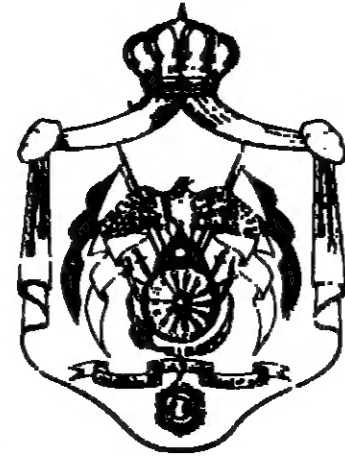
العدد : ٤٢٠٥



طبعت في المطابع العسكرية

تولع من قبل وزارة المالية

هكذا منه الاصل



الجمهورية العربية السورية فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
٢٢٣٧	- قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٧ قانون تصديق اتفاقية المشاركة في التلقيب والانتاج عن البترول بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة ميداليون هيوبر/الاردن.
٢٣٧١	- قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٧ قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية التونسية.
٢٣٨١	- نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٧ نظام تنظيم وإدارة سلطة الطيران المدني.
٢٣٨٧	- نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧ نظام معدل للنظام المائي والقطاعات الاستثمارية.
٢٣٩٠	- اتفاقية النقل الدولي على الطرق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية.
٢٤٠٠	- ملحق رقم (١) لاتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية.
٢٤٠٦	- الملحق رقم (٢) لاتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية.
٢٤١٢	- اتفاقية تعاون مشترك في قطاع الأشغال العامة بين المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية.
٢٤١٧	- امر صادر عن وزير الداخلية.
٢٤١٨	- اعلان صادر عن وزير الداخلية.
٢٤١٩	- قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٧ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين.
٢٤٢١	- تصحيح الخطأ.

مكتبة حرة للدراسات

نحني الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور—

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٩

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون

المؤقت الاتي، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ

المؤقت، وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه

على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٧

قانون تصديق اتفاقية المشاركة في التنقيب والانتاج عن البترول

يــــن

سلطة المصادر الطبيعية

و

شركة ميداليون هيوبر / الاردن

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية المشاركة في التنقيب والانتاج

عن البترول بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة ميداليون هيوبر / الاردن لسنة

١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين سلطة المصادر الطبيعية في

المملكة الاردنية الهاشمية وشركة ميداليون هيوبر / الاردن صحيحة ونافذة

بالنسبة لجميع الغابات المتوخاة منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٩-٢-١٩٩٧

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية الدكتور عبدالله النسور	نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير المعدل رياض الشكعة	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة	وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام السماكة
وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية الدكتور عبدالسلام المبادي	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسنان
وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير الداخلية ووزير الزراعة بالوكالة نذير رشيد
وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكردى	وزير المياه والري ووزير للصناعة والتجارة ووزير العميون بالوكالة الدكتور منذر حدادين	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الاشغال العامة والاسكان بالوكالة محمد صالح الحوراني
وزير المالية سليمان حافظ	وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين	وزير المعمل الدكتور صالح الخصاونة
وزير الشعبة الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسي	وزير السياحة والاكر مقل بلعاجي	وزير دولة لشؤون الاعلام الدكتور سمير مطاوع

هذا من اصل

اتفاقية المشاركة في التنقيب

والانتاج

أطراف العقد

عقدت هذه الاتفاقية في عمان ، الاردن في الخامس من آذار عام ١٩٩٧ بين سلطة المصادر الطبيعية في الاردن ("السلطة") والتي تأسست في المملكة الاردنية الهاشمية ("الاردن") بموجب القانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٨ وبين شركة ميداليون هيوبر الاردن وهي شركة امريكية مؤسسة في ولاية تكساس ("المقاول").

وصف

بما أن البترول المتواجد طبيعياً في الطبقات الواقعة داخل حدود الاردن هو ملك للاردن ، و
بما أن الاردن ترغب في ترويج إستغلال مصادر البترول المحتملة في المنطقة وكذلك يرغب المقاول في
أن يشارك ويساعد الاردن في التنقيب عن مصادر البترول المحتملة في المنطقة وتطويرها وإنتاجه، و
بما أن السلطة وكالة تأسست لتعمل نيابة عن حكومة الاردن ويسمى بموجب القانون رقم ١٢ لعام
١٩٦٨ (المنشور في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية رقم ٢٠٧٦ تاريخ ١٦ شباط
١٩٦٨) وهي مختصة بالتنقيب عن البترول وإنتاجه في المملكة الاردنية ، و
بما أن للسلطة الحق المطلق بتنفيذ كافة العمليات البترولية في المملكة الاردنية ، و
بما أن الاردن حولت السلطة التفاوض على هذه الاتفاقية وتنفيذها ، و
بما أن المقاول راغب في تحمل الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بمحصر التنقيب عن
البترول وتطويره في المنطقة وبما أن السلطة والمقاول كليهما يرغبان في الدخول في هذه الاتفاقية
فيما يتعلق بالمنطقة،

لذلك فقد اتفق الفريقان على ما يلي:

هذه الاتفاقية

المادة الأولى

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة بها يكون للمعبارات الواردة والمعرفة أدناه المعاني المخصصة لكل منها في هذه المادة الأولى:

"التابع"

يعني بالنسبة للمقاول:

(١) شركة أو شراكة أو أية شخصية اعتبارية أخرى يملك المقاول فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة خمسين بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من الأسهم المطروحة أو منافع الشركة أو أية منافع ملكية أخرى لها حق التصويت، أو

(٢) شركة أو شراكة أو شخصية أخرى تملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة خمسين بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من أسهم المقاول المطروحة أو منافع الشركة أو أية منافع ملكية أخرى لها حق التصويت، أو

(٣) شركة أو شراكة أو شخصية اعتبارية أخرى يكون خمسون بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من أسهمها أو منافع الشراكة فيها أو أية منافع ملكية أخرى قائم بها لها حق التصويت مملوكة مباشرة من قبل شركة أو شراكة أو شخصية أخرى تملك مباشرة أو بصورة غير مباشرة في المقاول خمسين بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من الأسهم أو منافع الشراكة أو منافع الملكية الأخرى القائمة ومحولة بالتصويت.

تعني اتفاقية المشاركة في الإنتاج هذه.

"اتفاقية"

"برنامج تقييم" يعني برنامج يطبق بعد بئر اكتشاف طبقاً للمادة الثالثة (ج) (٣).

"بئر تقييم" يعني أي بئر يحفر لأغراض برنامج تقييم.

"المنطقة" تعني المنطقة الموصوفة في الملحق (أ) والمبينة على الخارطة المسماة الملحق (ب) والمرفقين بهذه الاتفاقية، وهذه المنطقة يمكن أن تتناقص من حين لآخر عن طريق التنازلات التي يمكن أن تتم وفقاً للمادة الخامسة من هذه الاتفاقية.

"برميل" يعني النين وأربعين (٤٢) جالوناً أمريكياً "مقياس سائل" مصحح لدرجة حرارة ٦٠ فهرنهايت، ويجب أن تتم هذه القياسات والتصحيحات حسب أحدث مقاييس ASM/API/IP

"نصف السنة الشمسية" يعني مدة ستة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ في الأول من كانون الثاني حتى الثلاثين من شهر حزيران أو من الأول من تموز إلى الواحد والثلاثين من كانون الأول بما في ذلك اليومين المذكورين

"ربع السنة الشمسية" تعني مدة ثلاثة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ على التوالي في اليوم الأول من شهر كانون الثاني ونيسان وتموز وأيلول.

"السنة الشمسية" تعني اثني عشر (١٢) شهراً متتالية تبدأ في الأول من كانون الثاني وتنتهي في الواحد والثلاثين من كانون الأول وذلك حسب التقويم الجريجوري

"الاكتشاف التجاري" ويعني اكتشاف نفطي يقرر المقاول أنه يستحق التطوير التجاري كما هو مبين في المادة الثالثة (ج) (٤) من هذه الاتفاقية.

هذه هي النسخة

"نقط الكلفة" يعني النفط الخام المخصص لاسترداد الكلفة والذي يحق للمقاول استلامه وفقا للمادة السابعة (أ).

"النفط الخام" يعني جميع الهيدروكربونات بما فيها الشوائب المرافقة، المنتجة من أي بئر في المنطقة على شكل سائل عند رأس البئر أو في جهاز الفصل الميكانيكي العادي وتشمل هذه العبارة أيضا المكثفات.

"نقطة التسليم" تعني نقطة تصدير الأردن للبترول المتوفر للبيع ونقطة بيع المقاول الأردني للبترول المطلوب محليا أو المكان الذي يتفق عليه الفريقان بموجب هذه الاتفاقية.

"مصاريف التطوير" تعني المصاريف كما هي معرفة في المادة السابعة (أ) (٢) (٣).

"التطوير" أو عمليات التطوير تشمل كل العمليات والأنشطة بموجب هذه الاتفاقية المتعلقة بـ

- ١- حفر آبار التحديد أو آبار التطوير وكافة العمليات المتعلقة بهما.
- ٢- الحصول على وتصميم بناء وتركيب وتشغيل وخدمة وصيانة المعدات والخطوط والأنظمة والتجهيزات والآليات وحقوق المرور والمصانع والمحطات والعمليات المتعلقة بكل ما ذكر أعلاه لإنتاج وتشغيل الآبار المذكورة وحفظ ومعالجة وتخزين ونقل وتسليم البترول إلى نقطة التسليم.
- ٣- إعادة الضغط وإعادة الدوران والحفاظ على الضغط وغيرها من مشاريع الاستخراج الثانوي والثلاثي.

"فترة تطوير" تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (هـ).

"خطة التطوير" تعني الخطة المشار إليها في المادة الثالثة (ج) (٤).

"الاكتشاف" تعني اكتشافا للنفط لم يكن معروفا وجوده من قبل يستخلص على السطح بشكل سائب يمكن قياسه بأساليب فحص انتاج صناعة النفط العالمية التقليدية.

"بئر الاكتشاف" يعني أول بئر على أي تركيب جيولوجي يثبت، بعد الاختبار وفق معايير صناعة النفط الجيدة، أنه وحسب رأي المقاول قابل لإنتاج البترول بمعدل يبرر اقتصاديا القيام ببرنامج تقييم أن تاريخ الاكتشاف هو تاريخ اشعار المقاول بأن بئرا معينا يشكل اكتشافا.

"تاريخ النفاذ" يعني التاريخ الذي يلي التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل الفريقين والذي يتم فيها آخر اجراء ضروري يعطيها قوة القانون ونفاذ اثره بالكامل.

"تاريخ التوقيع" هو التاريخ الوارد في أول هذه الاتفاقية.

"نفقات التنقيب" تعني النفقات المعرفة في المادة السابعة (أ) (٢) (ط).

"التنقيب" أو عمليات التنقيب وتتضمن عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي والجوي وأي نوع آخر من المسح وتفسير المعلومات المستقاة منها وحفر ثقوب التفجير وثقوب العينات اللبائية وفحوصات طبقات الأرض وآبار اكتشاف البترول أو تقييم اكتشافات النفط وغير ذلك من الآبار والثقوب المتعلقة بها وشراء أو الحصول على التوريدات والمواد والمعدات الخاصة بها وكذلك التجهيزات الضرورية لذلك أن فعل "تنقيب" يعني القيام بعمليات التنقيب.

ملحق من الملحق

"مدة التنقيب"

تعني المدة التي يحق للمقاول اجراء عمليات التنقيب وفق الشروط الواردة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية وتقسيم مدة التنقيب الى ثلاثة مراحل:

المرحلة الاولى ومدتها سنتان وهي (مرحلة التنقيب الاولى) وستكون مدة مرحلة التنقيب الثانية ثلاث سنوات ("مرحلة التنقيب الثانية") اما مرحلة التنقيب الثالثة فتكون مدتها ثلاث سنوات بالاضافة الى مدة أي تمديد ("مرحلة التنقيب الثالثة") تعني عبارة ("مرحلة") المرحلة الاولى او الثانية او الثالثة حسب ورودها

"بئر تنقيب"

يعني أي بئر يحفر بهدف اكتشاف مخزون بترولي .

"غاز"

ويعني كل الهيدروكربونات المنتجة من أي بئر في المنطقة بما في ذلك جميع المواد غير الهيدروكربونية الموجودة بها والتي تكون بحالة غازية في ظل الظروف الجوية من حيث الحرارة والضغط . ويستثنى من هذه العبارات المكثفات . وتعني عبارة "الغاز المصاحب" الغاز المنتج مع النفط الخام والمصاحب للخام في الخزان . وتعني عبارة "الغاز غير المصاحب" الغاز المنتج من الخزان كميات غير محددة من النفط الخام .

"الانتاج التجاري الاول" يعني التاريخ الذي تباع او تصدر فيه اول شحنة من النفط الخام او الغاز من قبل المقاول .

شركة البترول الاردنية" تعني الشركة الاردنية العاملة "شركة البترول الاردنية" كما وردت في المادة (١١) .

"الاردن"

وتعني المملكة الاردنية الهاشمية وتشمل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

"مصاريف العمل"

تعني المصاريف المعرفة في المادة السابعة (أ) (٢) (٣) .

"البترول"

يعني النفط الخام بكثافات متنوعة والغاز والاسفلت وجميع المواد الهيدروكربونية الاخرى التي يمكن أن توجد في او تنتج او يتم الحصول عليها وتوفرها من المنطقة بموجب هذه الاتفاقية وكافة المواد التي يمكن استخراجها منها بما في ذلك المنتجات الثانوية باستثناء الرواسب الاساسية والماء

"العمليات البترولية"

تعني عمليات التنقيب والتطوير والانتاج وكل العمليات الاخرى انجاز او المدوي القيام بها بموجب هذه الاتفاقية.

"الانتاج" او عمليات الانتاج

وتشمل العمليات والنشاطات بموجب هذه الاتفاقية المتعلقة بـ

١ - تشغيل وصيانة والحفاظ على وانتاج واجراء واصلاح الابار والالات والانابيب والانظمة والتجهيزات والمصانع خلال عمليات التطوير

٢ - اخذ وتوفير ومعالجة وتجفيف وازالة الماء من ضغط وتجهيز وتسييل واعداد وتخزين وحرق ونقل وتسليم البترول للتصدير او البيع .

تعني جزءاً من المنطقة تعينها السلطة والمقاول لتشمل التجمعات البترولية رئيسية المكتشفة ضمن الحدود التي تسمه بها المنطقة وذلك فيما يتعلق باكتشاف تجاري معين وتشمل منطقة الانتاج كذلك تجمعات بترولية فوق مستوى او تحت مستوى التجمعات البترولية الرئيسية.

"منطقة الانتاج"

هذا هو النص

"الغاز المنتج للمشاركة" وتعني الغاز المقتسم فيما بين السلطة والمقاول وفق المادة ٢٤ (و).

"قياسات مشاركة الانتاج" تعني القياسات المبينة في المادة السابعة (١).

"النفط المنتج للمشاركة" وتعني النفط الخام المقتسم فيما بين السلطة والمقاول وفق المادة السابعة (ب).

"فترة الانتاج" تعني الفترة المشار اليها في المادة الثالثة (هـ).

"اللجنة الفنية للتنقيب" تعني لجنة التنقيب الفنية الواردة في المادة العاشرة.

تعني مدة (١٢) شهراً حسب التقويم الجريجوري.

ملاحق الاتفاقية

ملحق "أ"

وصف المنطقة المشمولة والتأثير بهذه الاتفاقية.

ملحق "ب"

خارطة تبين المنطقة المغطاة والتأثير بهذه الاتفاقية والمرصوفة في الملحق "ب".

ملحق "ج"

الاجراءات الخاصة.

ملحق "د"

عقد الشركة العاملة.

ملحق "هـ"

الاحكام المتعلقة بالتطبيق الضريبي.

ملحق "و"

نموذج الكفالة البنكية.

ملحق "ز"

نموذج كتاب الاعتماد.

ملحق "ح"

نموذج كفالة الشركة الام.

تعتبر ملاحق هذه الاتفاقية "أ" و "ب" و "ج" و "د" و "هـ" و "و" و "ز" و "ح" جزءاً منها وستعتبر ،
إلا اذا نص على غير ذلك صراحة ، مساوية في قوتها والرها لبنود هذه الاتفاقية.

هذه هي الاصل

حقوق الامتياز وأجله

(أ) عدا عما ذكر في المادة ٢٩ يعين المقاول حصراً بموجب هذه الاتفاقية للقيام بعمليات بتروليته في المنطقة الموصوفة في الملحقين "أ" و "ب" ولأن ينقل العمليات البترولية من ذلك المكان الى مكان التسليم في الاردن ويتصرف به ويبيع ويصدر حصته من هذا البترول بما في ذلك نفط الكلفة ويعيد أو يقي في الخارج عائدات البيع. وكذلك لأن يقوم ، في ظل أي قوانين مطبقة أو قواعد أو أنظمة شريطة أن لا تكون تلك القواعد والأنظمة أكثر تقييداً من تلك المطبقة في عمليات صناعة النفط الجيدة ، بكل النشاطات المساندة الملائمة لأي مما ذكر بما في ذلك بناء خطوط الانابيب والجسور والطرق والمخاطات ومجهيزات التخزين والمطارات والأنظمة الاتصال عن طريق اللاسلكي وأنظمة الأقمار الصناعية في أي مكان في الاردن.

تحكم هذه الاتفاقية من الآن فصاعداً كل مصالح وحقوق والتزامات فريقها.

(ب) تبدأ مرحلة التنقيب الأولى ومدتها ستان من تاريخ النفاذ وبشرط أن يكون المقاول قد نفذ التزاماته للمرحلة الأولى، وإذا قدم المقاول خلال ستين يوماً على الأقل قبل انتهاء المرحلة الأولى للتنقيب اشعاراً خطياً للسلطة بنية الاستمرار في عمليات التنقيب في المنطقة فتبدأ مرحلة التنقيب الثانية ومدتها ثلاث سنوات مباشرة بعد انتهاء المرحلة الأولى. وإذا قدم المقاول خلال مدة لا تقل عن ستين يوماً من انتهاء المرحلة الثانية للتنقيب اشعاراً خطياً للسلطة بنية الاستمرار بالتنقيب في المنطقة تبدأ المرحلة الثالثة للتنقيب ومدتها ثلاث سنوات (وقد تتمدد هذه المرحلة حسب ما هو وارد في هذه الاتفاقية) عند انتهاء المرحلة الثانية مباشرة.

وتنتهي هذه الاتفاقية إذا لم يحصل أي اكتشاف تجاري بنهاية مرحلة التنقيب الثالثة. لكن إذا كان المقاول قد بدأ عمليات حفر في السنة النهائية من مرحلة التنقيب الثالثة أو خلال فترة التمديد فتستمر مرحلة التنقيب الثالثة ثلاثين يوماً بعد اكتمال المقاول لعمليات الحفر بما في ذلك أعمال الفحص والتقييم بشرط أن لا يتجاوز هذا التمديد ستة أشهر بدون موافقة السلطة.

وإذا تم نتيجة هذه العمليات أو خلال السنة النهائية من مرحلة التنقيب الثالثة أو خلال اية فترة تمديد انشاء بئر اكتشاف فتستمر مرحلة التنقيب الثالثة لمدة ١٨ شهراً إضافية اعتباراً من التاريخ الذي كان يجب أن تنتهي فيه المرحلة الثالثة فيما لو لم يتم انشاء بئر اكتشاف وذلك ليتمكن المقاول من القيام بعمليات تقييم.

(ج) ١- يترتب على المقاول ابلاغ السلطة فوراً عند اكتشاف اية شواهد جوهريّة للبترول في بئر تنقيب. ويجب أن يتضمن الاشعار كافة التفاصيل المتوفرة ويجب متابعتها بتقرير يومي حتى يتم اخراج الحفارة من البئر

٢- يترتب على المقاول بموجب اشعار آخر اعلام السلطة فيما إذا كان المقاول يعتبر بئر التنقيب بئر اكتشاف. ويرسل هذا الاشعار خلال ثلاثين يوماً من اكتمال التقييم الفني لنتائج اختبار هذا البئر على أن لا يتجاوز ذلك بأي حال من الأحوال فترة ستة أشهر من تاريخ الاشعار المرسل بموجب الفقرة (١) أعلاه

٣- إذا كان اشعار المقاول طبقاً للفقرة (ج) (٢) أعلاه يبين بئراً اكتشافياً فيرجب على المقاول بأسرع وقت ممكن تحضير خطة تقييم وبرنامج عمل وميزانية مقروحة (برنامج تقييم) وتسليمهم للجنة الادارة الفنية لتحديد ما إذا كان بئر الاكتشاف هذا يستحق التطوير التجاري آخذاً بعين الاعتبار الاحتمالي الممكن استخراجه والانتاج وخطوط الانابيب والمخاطات المطلوبة واسعار البترول التقديرية والأسواق الممكنة وكافة الامور الفنية والاقتصادية الاخرى ذات العلاقة يجب على لجنة الادارة الفنية وخلال عشرة (١٠) أيام

هذه من الاصل

من تسلمها الاشعار ان تجتمع للدراسة "برنامج التقييم" المقترح هذا. وبعد هذه الدراسة وفي موعد لا يتجاوز (٤٥) يوماً بعد تقديم "برنامج التقييم" المقترح يجب على لجنة الادارة الفنية ان تقدم تقريراً الى المفاوض موصية بأي تغيير على برنامج التقييم والاسباب الموجبة له. وعلى المفاوض ان يدخل ما يراه مناسباً من هذه التعديلات وتقديم "برنامج تقييم" نهائي للجنة الادارة الفنية. اما بخصوص بئر اكتشاف لفظ خام وباستثناء حالة تواجد ظروف خاصة تبرر فترة أطول لصحفي "برنامج تقييم" يجب ان يتم برنامج تقييم خلال فترة ثمانية عشر (١٨) شهراً من تاريخ تأسيس بئر الاكتشاف.

٤- خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد اكمال "برنامج التقييم" على المفاوض ان يزود السلطة بتقرير والي وشامل حول نتائج "برنامج التقييم" وقرار المفاوض فيما اذا كان بئر الاكتشاف يشكل اكتشافاً تجارياً ام لا يمكن ان يتكون الاكتشاف التجاري من مخزون واحد او من مجموعة من المخازين تستحق التطوير التجاري. ويكون تاريخ تسليم التقرير هو تاريخ الاعلان عن الاكتشاف التجاري هذا. اذا كان القرار ايجابى على المفاوض والسلطة ان يؤلفا منطقة التاج ويقوم المفاوض خلال فترة معقولة بتحديد السلطة بطرح "خطة تطوير" لمنطقة التاج وتكون مؤسسة على مبادئ هندسية واقتصادية مطابقة لممارسات صناعة البترول العالمية ومكرمة للاستفادة الجيدة من البترول في منطقة التاج.

٥- يجتمع المفاوض والسلطة لدراسة خطة التطوير خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الخطة. وفي حالة عدم اتفاق الطرفين خلال مدة ١٨٠ يوماً من تاريخ تقديم خطة التطوير المقدمة على خطة التطوير. يحق لأي منهما ان يحيل الامر الى الفصل طبقاً للمادة (٢٠) (ي). ويكون أي قرار بالفصل طبقاً للمادة (٢٠) (ي) نهائياً، الا في حالة ان يبلغ المفاوض السلطة خلال ستين يوماً من قرار الفصل على النحو الوارد اعلاه بأنه لا يعتبر الاكتشاف اكتشافاً تجارياً. وللسلطة خلال سنة من هذا التبليغ ان تطلب من المفاوض تسليم حقوقه المتعلقة بالاكتشاف في منطقة التاج. وعلى المفاوض ان يسلم حقوقه فور طلب السلطة لذلك. واذا طلبت السلطة من المفاوض تسليم حقوقه في منطقة التاج على النحو الوارد في الفقرة

السابقة فانه لا يحق للسلطة ان تمنح حقولاً في منطقة التاج لطرف ثالث بنفس الشروط او بشروط افضل من التي كانت للمفاوض في منطقة التاج لو لم تسلم المنطقة، دون ان تعرض ذلك على المفاوض أولاً.

٦- خلال ٣٠ يوم من الموافقة على خطة تطوير الاكتشاف التجاري كما ورد بالمادة (ج) (٥) اعلاه، وبعد ذلك قبل ٩٠ يوماً على الاقل من بدء كل سنة شمسية بعد المفاوض مقترح برنامج تطوير والتاج وميزانيه التطوير وان امكن عمليات التاج التي يقترح المفاوض تنفيذها مباشرة او من خلال شركة البترول الاردنية خلال السنة الشمسية اللاحقة لكل منطقة التاج وتقديم برنامج العمل والميزانيه الى لجنة الادارة الفنية. وبفس الوقت يعد المفاوض ويقدم الى لجنة الادارة الفنية برنامج التاج سنوكل منطقة التاج للسنة الشمسية القادمة، مثل هذا البرنامج والميزانيه وبرنامج التاج يجب ان تتطابق مع خطة التطوير لمنطقة التاج هذه. خلال (١٠) ايام من استلام لجنة الادارة الفنية لهذه البرامج سوف تجتمع اللجنة لاجتماعها خلال (٣٠) يوم من الاستلام وفي حالة عدم تمكن اللجنة من الموافقة عليها فان للسلطة او للمفاوض الرجوع الى المادة (٢٠) (ي) لاتخاذ قرار بالفصل، ويكون قرار الفصل نهائياً. واذا لم يتم التوصل الى قرار الفصل على الاقل خلال (٣٠) يوم قبل بدء السنة الشمسية القادمة يمكن للمفاوض ان يتابع تطبيق برنامج العمل والميزانيه على ان تكون مطابقة لخطة تطوير منطقة التاج. ولحين صدور هذا القرار بالفصل لا بد من موافقة لجنة الادارة الفنية لاجراء أي تعديل على برنامج العمل السنوي المطبق عليه وبرنامج التاج وعلى أي زيادة في الميزانيه السنويه تتعدى ٥٪.

٧- بالنسبة لبئر اكتشاف الغاز يجب ان يتضمن قرار المفاوض المشار اليه في الفقرة (ج) (٢) اعلاه ما اذا كان بئر الاكتشاف قادراً على التاج الغاز بكميات تجارية ام لا، ويستلزم أي قرار ايجابي البدء بالعمليات التجارية المفصلة في المادة الرابعة والعشرين.

هذه هي الاصل

٨- على المفاوض ان يزود السلطة بقراره السليبي واسباب مفصلة لهذا القرار في حالة اذا اعتبر المفاوض وعلى النحو الوارد في البند (ج) (٢) اعلاه والخاص باكتشاف محدد ان البئر الاستكشافية (في حالة النفط الخام) في منطقة الاكتشاف لا تعتبر بئراً استكشافياً ، او في حالة اكتشاف الغاز بان البئر الاستكشافية غير منتجة للغاز بكميات تجارية أو كما ورد في الفقرة (ج) (٤) اعلاه بان اكتشاف النفط الخام لا يعتبر اكتشافاً تجارياً وعلى المفاوض ان يحدد في تقرير الخطوات المستقبلية ان وجدت أو الشروط التي يعتبرها ضرورية محاولة جعل الاكتشاف تجارياً .

٩- اذا لم تتفق السلطة مع رأي المفاوض طبقاً للفقرة (ج) (٢) اعلاه ان بئر التنقيب الذي تم فيه اكتشاف النفط ليس بئراً استكشافياً او ان البئر الاكتشافي غير قادر على انتاج الغاز بكميات تجارية او اذا لم توافق السلطة على قرار المفاوض المبلغ للسلطة بموجب الفقرة (ج) (٤) اعلاه وبعد "برنامج التقييم" الذي قام به المفاوض من ان بئر الاكتشاف لا يشكل اكتشافاً تجارياً فانه يجب على المفاوض التخلي عن المنطقة التي تحوي الاكتشاف بنهاية مرحلة التنقيب الجارية الا اذا التزم المفاوض في موعد لا يتجاوز بداية المرحلة التالية من مدة التنقيب بالقيام بعمليات تنقيب في المنطقة التي تحوي على الاكتشاف او في المنطقة المجاورة لها واذا وافقت السلطة بعد مراجعة برنامج التقييم الذي يطرحه المفاوض للمرحلة التالية يمكنها ان تسمح للمفاوض الاحتفاظ بالمنطقة .

(د) تستمر حقوق والتزامات المفاوض طبقاً للمادة ٤ بعد تاريخ الاكتشاف التجاري، ولكن اذا تخلى المفاوض طبقاً للمادة (هـ) عن المناطق عدى عن مناطق الانتاج لن يكون عليه التزام القيام بعمليات التنقيب بشرط ان يكون المفاوض قد انهى التزاماته للمرحلة الاولى من فترة التنقيب عند هذا التخلي .

(هـ) مدة الانتاج والتطوير لكل اكتشاف تجاري تكون (٢٥) سنة من تاريخ الاعلان عن هذا الاكتشاف التجاري .

(و) توافق السلطة على تمديد فترة الانتاج وبنفس الشروط الواردة ههنا بخصوص النفط الخام لمدة خمسة سنوات اضافية وبخصوص الغاز لمدة عشرة سنوات اضافية اذا قام المفاوض بتقديم طلب مكتوب خلال مدة لا تقل عن ستين (٦٠) يوماً قبل انتهاء فترة الانتاج .

(ز) يتحمل المفاوض ويدفع كل التكاليف والنفقات المطلوبة لتنفيذ كل العمليات البرولية التي تتم بمقتضى هذه الاتفاقية ويحق للمفاوض ان يسرد التكاليف والنفقات فقط من ذلك الجزء من البرول الذي يحق له استلامه بموجب المادة السابعة من هذه الاتفاقية .

هذه من الاصل

المادة الرابعة
اعمال التنقيب والتزامات الانفاق

(أ) يوجب على المقاول ان يبدأ عمليات التنقيب خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ النفاذ

(ب) بناء على شروط هذه الاتفاقية يوافق ويلتزم المقاول بالقيام بالحد الأدنى المذكور ادناه من الالتزامات وبناء على الفقرة (ب) (٥) ادناه عليه ان ينفق مبلغا لا يقل عن المبالغ المحدده ادناه في تنفيذ هذا العمل واناء كل مرحلة من مراحل التنقيب

١- على المقاول خلال فترة الاستكشاف الاولى القيام بمسح جيوكيميائي سطحي و ٥٠٠ كيلومتر من خطوط المسح الزلزالي بفرض اجراء تحاليل للدراسات الزلزالية الساتر الجرافية و/او اطوال الموجات في مواجهة الحركة . اعادة حفر بئر السرحان رقم (٩) ومحاولة اعادة الفحص من خلال الانابيب الموجودة في البئر . اعادة حفر بئر السرحان رقم (٤) وحفر طبقة حفرأ القيقأ وفحص الخزائن . حفر بئرين القيقين استكشافيين لإختراق مائي من على الأقل في طبقة الدهيدب القيقأ أو عمودياً . على المقاول تصوير الابار بطريقة سليمة . اجراء دراسات جيولوجية وترسيبية , وان يقوم المقاول بالانفاق ما لا يقل عن خمسة ملايين دولار امريكي (٥٠٠٠٠٠٠٠) ..

٢- واذا قرر المقاول الاستمرار في اعمال التنقيب خلال المرحلة الثانية لمان عليه القيام بحفر ثلاثة آبار استكشافية بالإضافة الى حفر بئر اضافية استكشافية اخرى او اجراء دراسات مسح زلزالي وتفسير بقيمة مليوني دولار امريكي (٢٠٠٠٠٠٠٠) اجراء تحاليل جيوكيميائية وجيولوجية والانفاق ما لا يقل عن ثمانية ملايين دولار امريكي (٨٠٠٠٠٠٠٠) ..

٣- واذا قرر المقاول الاستمرار في اعمال التنقيب خلال المرحلة الاستكشافية الثالثة , لمان عليه القيام بحفر اربعة آبار استكشافية على الأقل وانفاق مليوني دولار امريكي (٢٠٠٠٠٠٠٠) في اجراء دراسات مسح زلزالي وتفسير إلا إذا اكمل المقاول اعمال المسح الزلزالي في المرحلة الثانية لمان حفر بئر استكشافية اضافية سيكون هو البديل عن برنامج المسح الزلزالي في هذه المرحلة ..

٤- جميع الابار المذكورة في البنود (ب) (١) , و (ب) (٢) , و (ب) (٣) اعلاه يجب ان تحفر لتصل الى اختراق أول مائي من من طبقة الدهيدب شريطة ان لا يتم الزام المقاول بأية حال الحفر الى العمق الذي لا تسمح الشروط والتي تؤدي الى ان لا يقوم مقاول فطن بالاستمرار بعمليات الحفر .

٥- ان تجاوز الحد الأدنى من الاعمال الملتمزم بها الموصوفه اعلاه خلال اية مرحلة من مراحل التنقيب يعفي المقاول من شرط انفاق الحد الأدنى الملتمزم به خلال تلك المرحلة . اما تنفيذ المقاول لالتزامه بالانفاق الحد الأدنى في أي مرحلة من مراحل التنقيب لا يعفي المقاول من شرط القيام بتنفيذ الحد الأدنى من الاعمال الموصوفة اعلاه لتلك المرحلة :

(ج) اذا قام المقاول باعمال اضافية تزيد عن الاعمال المطلوبه منه في الفقرة (ب) (١) و (ب) (٢) و (ب) (٣) اعلاه فان هذا العمل الإضافي للمقاول سيحتسب له تجاه الوفاء بالتزامات العمل خلال مرحلته او مراحل التنقيب التالية . اذا اتفق المقاول أكثر من الحد الأدنى المبين في الفقرة (ب) (١) و (ب) (٢) و (ب) (٣) اعلاه سيحتسب هذا الانفاق الإضافي للمقاول تجاه الوفاء بالتزامات انفاق الحد الأدنى خلال المرحلة او المراحل التالية للتنقيب .

هذه المادة

(د) على المقاول وخلال تسعين يوماً من تاريخ النفاذ وطوال مدة الاستكشاف وقبل تسعين يوماً على الأقل من بداية كل سنة شمسية ان يعد برنامج عمل استكشافي وميزانية للمنطقة المحددة للأعمال الاستكشافية فيها والتي يقترح المقاول اجرائها في السنة اللاحقة ، وان يقدم برنامج العمل والميزانية للجنة الادارة الفنية. يجب ان يكون برنامج العمل والميزانية كافيين لتغطية الحد الأدنى من العمل والنفقات الملزم بها المقاول في المدة المحددة بالبرنامج ، مع الأخذ بعين الاعتبار اية اعمال ولفقات فائضة عن اية فترة سابقة خلال مدة الاستكشاف .

على لجنة الادارة الفنية وخلال عشرة ايام من التاريخ المذكور اعلاه ان تجتمع لمناقشة برنامج العمل والميزانية على لجنة الادارة الفنية وقبل متون يوماً على الأقل من بداية السنة الشمسية المحددة آنفاً ان تقدم للمقاول تقريراً بتوصياتها بإحداث اية تغييرات على برنامج العمل والميزانية واسباب ذلك. وعلى المقاول وقبل ثلاثين يوماً من بداية تلك السنة ان يقدم للجنة الادارة الفنية برنامج العمل النهائي والميزانية النهائية أخيراً بعين الاعتبار توصيات لجنة الادارة الفنية للحد الذي يراه المقاول مناسباً .

المادة الخامسة

التخلي

(أ) التخلي الاجباري

١- يوجب على المقاول التخلي عن ما نسبته ٢٥٪ من مساحة المنطقة الاصلية عند نهاية مرحلة التنقيب الاولى.

٢- يوجب على المقاول التخلي عن ما نسبته ٢٥٪ اخرى من مساحة المنطقة الاصلية عند نهاية مرحلة التنقيب الثانية.

٣- اذا لم يجر تحديد مرحلة التنقيب الثالثة طبقاً للمادة الثالثة (ب) فيجري التخلي عن المنطقة المتبقية بنهاية مرحلة التنقيب الثالثة فيما عدا مناطق الانتاج واية مناطق كما هو مشار اليها في المادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية.

٤- في حالة أي تمديد لمرحلة التنقيب الثالثة بموجب المادة الثالثة (ب) فيسبجري التخلي عن المنطقة المتبقية بموجب هذه الاتفاقية بنهاية فترة التمديد هذه باستثناء مناطق الانتاج واي منطقة كما هو مبين في المادة الرابعة والعشرين.

يحدد المقاول حجم وشكل المنطقة او المناطق التي سيتم التخلي عنها بعد التشاور مع السلطة. ويجب ان لا يشتمل أي تخلي على أكثر من منطقتين وان تكون كل منطقة من هذه المناطق ذات شكل وحجم تسمح بالقيام بعمليات بترولية من قبل طرف آخر، على ان لا يكون التزام المقاول بالتخلي عن اجزاء من المنطقة المتبقية شاملاً لأي جزء من المنطقة يمثل مسطح شكل جيولوجي تم به اكتشاف بئر اكتشاف او تجري فيه عمليات تقييم.

هذه المادة

(ب) التخلي التطوعي

لا يمكن المفاوض وفي أي وقت أن يتخلى تطوعياً عن كل أو عن أي جزء من المنطقة دون القيام بأي عمل اضائي أو الفاق الزامي بشرط أن يكون المفاوض في ذلك الوقت قد أوفى بالتزامات العمل الخاص بالتقريب بمقتضى المادة الرابعة لمرحلة التقريب الجارية ويحتسب أي تخلي طوعي بموجب هذه الفقرة تجاه التخلي الإلزامي المنصوص عليها في الفقرة (أ) أعلاه.

(ج) عندما يتخلى المفاوض عن أي منطقة يرتب عليه القيام، وفق المعايير الجيدة المتبعة في صناعة النفط وعلى نفقة الخاصة، بكل عمليات التنظيف الضرورية، وأن يقوم بكل ما هو ضروري ضمن المقول لتجنب أية أخطار يمكن أن تهدد الحياة البشرية أو تلحق ضرراً بأموال الغير ولحماية المصادر الطبيعية في تلك المنطقة.

المادة السادسة

تنفيذ العمليات

(أ) يرتب على المفاوض تنفيذ عمليات البترول بحسب شروط الاتفاقية وحسب الاسس المقبولة عامه في قطاع صناعة البترول الدولية. ويجب أن تكون نشاطات المفاوض مصممة لتحقيق عمليات بترولية فعالة وآمنة واقتصادية للحصول على أفضل مردود اقتصادي من البترول من المنطقة.

(ب) يرتب على المفاوض أن يعهد بإدارة العمليات البترولية بموجب الاتفاقية للمدير قدير لنياباً "المدير العام". ويجب اعلام السلطة باسم المدير العام هذا فور تعيينه. ويجب أن يمنح المفاوض المدير العام صلاحيات كافية لتنفيذ اية أنظمة قانونية صادرة أو تصدر فيما بعد تطبق بموجب هذه الاتفاقية وأن يكون خاضعاً لها.

(ج) إذا كان المفاوض مؤلف من أكثر من جهة، فعلى المفاوض تعيين جهة واحدة لتكون "المشغل عن المفاوض". وباستثناء ما ورد ذكره ههنا، يكون المشغل هو المسؤول الوحيد عن تنفيذ العمليات بموجب هذه الاتفاقية وعن تنفيذ المفاوض اتجاه السلطة. يعين المفاوض بموجب هذه الاتفاقية كالمشغل المبدئي ويكون أي تعيين تالي من قبل المفاوض لمشغل آخر خاضع لموافقة السلطة المختصة. يجب أن تكون كافة أعمال المشغل خلال تنفيذ الأعمال البترولية مطابقة لشروط هذه الاتفاقية وتكون كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات المتكبدة من قبل المشغل تنفيذاً للعمليات البترولية قابلة للاسترداد كما هو مبين في هذه الاتفاقية وكان المشغل هو المفاوض إلا أن هذا الشرط يجب أن لا يفسر لكي يسمح بإزدواجية الترخيص عن التكاليف والمصاريف والمصروفات. إذا كان المفاوض مكوناً من أكثر من جهة واحدة فيجب تزويد السلطة بنسخة عن اتفاقية التشغيل المشترك وأي تعديلات عليها بعد توقيعها.

هذه هي النسخة

(د) في حالة الحوادث الطارئة يتوجب على المقاول اتخاذ كافة التدابير الضرورية لعلاج الحادث الطارئ وتسرد كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات التي يتكبدها المقاول في ذلك حسبما هو وادر في المادة السابعة (أ) والمادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية عند اعلان المقاول عن حالة طوارئ يتوجب عليه اعلام السلطة ولجنة الادارة الفنية وشركة البرول الاردنيه بالسرعة الممكنة.

(هـ) تكون كافة الالتزامات الراجب تنفيذها والعمل بها من قبل المقاول بموجب هذه الاتفاقية بالتكافل والضامن في حالة كون المقاول مكون من اكثر من جهة واحدة.

المادة السابعة

اسرداد التكاليف والنفقات والمشاركة في الانتاج

(أ) الغاز والنفط الخام المخصص لاسرداد الكلفة

١- يحق للمقاول ان يتسلم كمية من النفط الخام كل سنة شمسية بموجب هذه المادة السابعة (أ) ويشار اليها فيما بعد بـ "نقط الكلفة" وذلك من اجل تغطية كل التكاليف والنفقات التي يتكبدها بمحصر جميع العمليات البرولية. وتكون كمية نقط الكلفة التي يحق للمقاول ان يتسلمها خلال أي سنة شمسية بموجب هذه المادة السابعة (أ) مساوية لكمية النفط الخام التي تساوي قيمتها مجمل الكلفة والنفقات القابلة للاسرداد من قبل المقاول خلال هذه السنة الشمسية بموجب شروط هذه الاتفاقية. على انه لا يحق للمقاول استلام أي كمية من نقط الكلفة بموجب هذه المادة السابعة (أ) تتجاوز ٥٠% من مجموع كمية النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في أي سنة شمسية وغير المستعمل في العمليات البرولية. يتم اسرداد مجمل الكلفة والنفقات المتكبدة من قبل المقاول بخصوص العمليات البرولية على الشكل المبين ادناه وبالترتيب التالي:

١- تكون جميع نفقات التشغيل المتكبدة بعد الانتاج التجاري الاول من أول اكتشاف تجاري قابلة للاسرداد خلال السنة الشمسية التي يتم فيها تكبد هذه المصاريف.

٢- تكون نفقات التنقيب بما في ذلك النفقات المراكمة قبل بداية الانتاج التجاري الاول من أول اكتشاف تجاري قابلة للاسرداد إما خلال السنة الشمسية التي تم بها تكبد هذه النفقات أو السنة الشمسية التي ابدا الانتاج التجاري الاول ايها تلي الاخرى.

هذه المادة

١-٣ تكون مصاريف التطوير بما في ذلك المصاريف المترتبة قبل بداية الانتاج التجاري الاولي من اول اكتشاف تجاري قابلة للإسداد ابتداء من إما السنة الشمسية التي تم بها تكبد هذه المصاريف او السنة الشمسية التي ابتدا بها الانتاج التجاري الاولي ايهما تلي الاخرى.

١-٤ اذا زادت قيمة التكاليف والنفقات والمصاريف القابلة للإسداد بموجب الفقرات (أ) و (ب) و (٣) اعلاه عن ٥٠٪ من مجمل كمية النفط الخام من المنطقة في تلك السنة الشمسية والتي لا تستعمل في العمليات البترولية، فان مقدار هذه الزيادة في الكلفة والمصاريف والنفقات تدور للإسداد خلال السنة او السنوات الشمسية المقبلة وتعتبر كما لو انها انقضت خلال السنة او السنوات الشمسية التالية الى ان تسد بالكامل.

٢- لاغراض تحديد تصنيف كل التكاليف والمصروفات والنفقات من اجل اسدادها تطبيق المعايير التالية:

١-٢ "نفقات التقيب" تعني كل النفقات والتكاليف والمصروفات المتكبدة بخصوص او من اجل عمليات التقيب بما فيها التكاليف والنفقات والمصروفات المتكبدة قبل تاريخ النفاذ ولكن بتاريخ توقيع الاتفاقية او بعده . وما دفعته السلطة مقابل معلومات توفرها للمقاول طبقاً للمادة (٢٢) .

٢-٢ "مصاريف التطوير" تعني كل النفقات التي يتحملها المقاول بخصوص عمليات التطوير باستثناء مصروفات العمل.

٣-٢ "مصاريف العمل" وتعني كل التكاليف والمصروفات المتكبدة لاجل او فيما يتعلق بعمليات الانتاج بعد كل انتاج تجاري اولي من أي اكتشاف تجاري .

٣- من المفهوم بأنه يمكن تكبد مصاريف التطوير خلال مدة التقيب وفرة الانتاج ويمكن تكبد نفقات التقيب خلال أي فترة تطوير او انتاج . كما انه من المفهوم بأنه اذا اخضعت أي بئر حفرته خلال مدة التقيب فيما بعد لعمليات التطوير فيمكن اعادة تصنيف كلفة هذا البئر بناءً على رغبة المقاول لتصبح مصاريف تطوير .

(ب) النفط المنتج للمشاركة

"النفط المنتج للمشاركة" يساوي مجمل كمية النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في سنة شمسية وغير المستعمل في العمليات البترولية محسوماً منها مجمل كمية نفط الكلفة الذي يحق للمقاول استلامه خلال السنة الشمسية بمقتضى الفقرة (أ) اعلاه . يخصص النفط المنتج للمشاركة للسلطة والمقاول ويتقاسمه ويستلمانه حسب المعيار التدريجي التالي حسب معدل الانتاج اليومي للنفط الخام المنتج والموفر من المنطقة عن كل ربع سنة شمسية .

١- لتلك الكميات من النفط الخام التي لا تزيد عن خمسين ألف برميل يومياً:

السلطة = ٦٤٪

المقاول = ٣٦٪

٢- لتلك الكميات من النفط الخام التي تتعدى خمسين ألف برميل يومياً ولا تزيد عن مائة ألف برميل يومياً .

السلطة = ٦٩٪

المقاول = ٣١٪

٣- لتلك الكميات من النفط الخام التي تتعدى مائة ألف برميل في اليوم ولا تزيد عن مائتي ألف برميل يومياً :

السلطة = ٧٢٪

المقاول = ٢٨٪

هذه هي الصورة

٤- لتلك الكميات من النفط الخام التي تزيد عن ٢٠٠.٠٠٠ برميل يومياً

السلطة = ٧٥٪

المقاول = ٢٥٪

(ج) تقييم النفط الخام

١- لتحديد قيمة النفط الخام النهائية لجميع اغراض هذه الاتفاقية لكل ربع سنة شمسية منقضي معني وكذلك القيمة المؤقتة حسب احكام الفقرة (ج) هذه.

٢- يجب تقدير سعر النفط الخام وفق متوسط الوزن وسعر التصدير (كما هو محدد في البند (ج) (٤) ادناه) والمقر من السلطة والمقاول للنفط الخام من المنطقة المباع فيها خلال تلك الربع سنة. واذا كانت هناك نوعيات ودرجات من النفط منتجة من المنطقة فإنه يجب تحديد السعر النهائي لكل نوع أو درجة..

٣- في حالة غياب البيع ضمن الفقرة (ج) (٢) بما يعكس على الاقل ١٠٪ من الحجم الاجمالي للنفط الخام من منطقة البيع للتصدير خلال ربع السنة الشمسية تحدد القيمة بناء على اتفاق بين السلطة والمقاول في حال غياب مثل هذا الاتفاق خلال (٣) شهور بعد نهاية الربع سنة الشمسية فإن القيمة النهائية للنفط الخام للشحن بحريا عند نقطة التسليم تحدد من قبل خبير وفق المادة (٢٠) (ي) مقارنة بما ينتج للتصدير في الخليج العربي والبحر الاحمر ومناطق التاج اخرى في الاردن مع الاخذ بعين الاعتبار جميع العوامل بما في ذلك الكم والنوع وشروط التسهيلات الائتمانية.

٤- لاغراض هذه الفقرة (ج) فإن سعر التصدير يعني السعر الضافي على ظهر الناقل الذي يتم تسلمه في نقطة التسليم من الفرقاء غير التابعين في صفقات شراء خالية من الغشابة وبالعملات القابلة للتحويل وبأسعار ثابتة أو بأسعار يتم تحديدها بمعادلات للسعر تعتمد على ممارسات السوق الحرة السائدة حينئذ، فيما عدا المقايضة أو البيع في السوق الآتية أو اعتبارات خاصة اخرى. وتقتصر التعديلات للممولات أو السمسرة على المبالغ التي لا تزيد عن النسب المتعارف عليها والسائدة في صناعة البترول العالمية بين فرقاء مستقلين وذلك بالنسبة لكميات النفط الخام المشمولة.

٥- اذا توقع المقاول ان تحديد السعر باتفاق مشترك طبقاً للفقرة (ج) (٣) اعلاه سيكون لازماً لربع السنة الشمسية التالية، فإن عليه ابلاغ السلطة بأسرع وقت قبل نهاية ربع السنة الشمسية الجاري، وبعد التشاور بين السلطة والمقاول لتطوير المعلومات الواقعية التي سيؤسس عليها التقييم الاولي، على المقاول ان يقدح للسلطة خطياً السعر الاولي للنفط الخام الذي يطبق لربع السنة الشمسية التالي. وتجتمع السلطة والمقاول بأسرع ما يمكن عملياً بعد ذلك ولكن ليس في أي حال في موعد متأخر عن بداية ربع السنة الذي سيطبق السعر بالنسبة له، وذلك من اجل ان يتباحثا ويتفقا على السعر الاولي. وفي حالة تأخر الفريقين في تحديد السعر الاولي يستمر تطبيق السعر المحدد استناداً للفقرة (ج) (٢) أو (ج) (٣) اعلاه حسبما يكون الحال.

٦- لدى الوصول الى اتفاق على السعر النهائي الذي سيطبق على ربع السنة الشمسية حسبما ورد في الفقرة (ج) (٣) اعلاه، يتوجب اجراء تعديل ملائم لربع السنة المختص بأثر رجعي بالاتفاق بين السلطة والمقاول خلال (٧) سبعة ايام بعد الاتفاق على السعر النهائي أو تحديده. ويتوجب ان يشمل التعديل المذكور فائدة شهرية مركبة للفريق الذي يجري التعديل لصالحه يتم احتسابها على أساس سعر لندن المعروض بين البنوك (ليبور) حسبما يعلنه بنك ناشونال وستمنستر، لندن للودائع الشهرية في اول يوم عمل من الشهر الذي يقع فيه اليوم السابع المذكور طيلة مدة الزيادة أو النقصان في الدفع.

هذه هي الاصل

٧- يقدر الغاز المنتج والمباع خلال ربع السنة الشمسية حسب متوسط السعر الصافي الذي تحصل عليه السلطة و/أو المقاول في نقطة التسليم لبيع مثل هذا الغاز.

٨- اذا لم يسمح احد الاطراف للآخر بالاطلاع على سجلاته ودفاتره لتحديد الاسعار التي استلمها كمبيعات التصدير فان مبيعات ذلك الطرف لن تستغل في تحديد سعر التصدير.

(د) يترتب على المقاول خلال مدة لا تقل عن تسعين (٩٠) يوما قبل بداية نصف السنة الشمسية الذي يلي الانتاج التجاري الاول ان يحذر ويوزد السلطة بنشره يبين فيها توقعاته لكمية البترول الاجماليه التي يقدر المقاول ان في الامكان التاجها وتوفرها ونقلها بموجب هذه الاتفاقية خلال نصف السنة وابعلى معدل انتاج فعال وطبقا للاساليب الجيدة المتبعة في قطاع صناعة النفط دون تكبد انخفاض حاد في معدل الانتاج او انخفاض في ضغط المخزون. ويجب ان تكون هذه النشره مطابقة لجداول الانتاج الموافق عليه عن تلك السنة الشمسية. ويجب ان تتضمن نشره المقاول تقديرات لحصة السلطة وحصة المقاول من نفط الكلفة ونفط المنتج للمشاركة من كمية النفط الخام المتوقع التاجها وتوفرها والتي لا تستعمل في العمليات النفطية خلال نصف السنة المعنيه ويرتب على المقاول بذل قصارى جهده لانتاج الكمية المتوقعه لكل نصف سنة. سيحاول المقاول جاهدا كل نصف سنة على اصدار النشره.

(هـ) يحق للمقاول منفردا خلال مدة هذه الاتفاقية ان يأخذ وان يتصرف بحصة من البترول التي تخصص له بمقتضى ما نصبت عليه المادة السابعة هذه ويحق للمقاول ان يحتفظ في الخارج او ان يخرج جميع الاموال التي حصل عليها بما في ذلك عائداته من تصدير حصته من البترول او بيعها.

(و) ١- يجب على المقاول، قبل المباشرة في الانتاج التجاري الاول يائى عشر شهرا ان يقدم للسلطة اجراءات مقترحه وانتظمه تشغيليه مرتبطه بها متضمنة جدولة وتخزين وتحميل النفط الخام واي بترول منتج من المنطقة. ويجب ان تتضمن هذه الاجراءات والانتظمة المواضيع الضرورية من اجل عمليات عادلة وفعالة بما فيها ولكن ليس حصراً: حقوق الفريقين ووقت التخليغ والحد الادنى والاعلى من الكميات ومدة التخزين والجدولة والتوفير والكميات المهدوره ومسؤوليات الفريقين والرسوم والغرامات المفروضه والزيادة والنقصان في التحميل واجراءات السلامة والطوارئ.

٢- على السلطة خلال ثلاثين يوما من استلامها مقترحات المقاول طبقا للفقرة السابقة ان تقدم ملاحظاتها وتوصي بأي تعديل على الاجراءات والانتظمة المقترحه. على المقاول ان يدرس هذه الملاحظات والتوصيات وعلى الفريقين خلال ستين (٦٠) يوما من تقديم السلطة لملاحظاتها ان يتفقا على الانتظمة والاجراءات المطلوبة.

٣- في حالة وجود اكثر من منطقة انتاج واحده في المنطقة و او اكثر من نوعية واحده من النفط الخام في منطقة انتاج واحده فعلى السلطة والمقاول، ما لم يتفقا على مزج النفط الخام، ان يحملا من كل منطقة انتاج و او من كل نوعيه من النفط الخام ما يتناسب مع ما يستحقه كل منهما من كل نوعيه ومنطقة انتاج.

(ز) تطبق الاجراءات التاليه بخصوص نقصان او زياده التحميل حتى تاريخ إلغاؤها بواسطة الاتفاقية المتفاوض عليها بين السلطة والمقاول والمشار اليها في الفقرة (و). ومن المعلوم انه من الممكن ان لا يتمكن احد الفريقين ("الحمل المتأخر") من وقت الى آخر من اخذ كامل كمية النفط الخام المخصصة له. فاذا حدث ذلك يجوز الاستمرار في الانتاج الكامل وذلك لمصلحة الفريق الاخر ("الحمل المتجاوز"). وعلى المقاول ان يحتفظ بسجلات يحدد كمية المبيعات او التحميل التي يجب على الحمل المتأخر تعويضها في وقت لاحق لكى يتم التوازن

هذه هي الاصل

بينه وبين الحمل المتجاوز . ويقوم المقاول بعد ذلك بتخصيص نسب اضافيه للمحمل المتأخر من المبيعات او التحميل للتمكن من تحقيق هذا التوازن بأسرع وقت ممكن شريطة ان يبذل المقاول قصارى جهده لتخصيص هذه الكميات في اوقات وبوسائل من شأنها ان لا تسبب أي اخلال بالعمليات والمبيعات المنتظمة. ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف ولاغراض هذه الفقرة ان يلزم أي فريق بأخذ اقل من ٩٠٪ من كمية النفط الخام المخصص له. إلا اذا وافق على ذلك ولا يجندوز تحت أي ظرف من الظروف للمحمل المتجاوز ولاغراض التوازن المشار اليه ههنا ان يلزم بدفع او تعريض الحمل المتأخر عن انتاج لم يأخذ او يعرضه.

(ح) يجوز للمقاول استعمال اية كمية بترول تلزم للعمليات البترولية بما في ذلك الوقود واعادة الضغط والحفاظ على الضغط واعادة الدوران والاشعال والحسائر التي تفنذ بمقتضى هذه الاتفاقية دون ان يتحمل المقاول اية تكاليف او ان يحاسب على ذلك من قبل السلطة. ولا يجوز اعتبار اية كمية بترول تستعمل بهذا الشكل كبترول لاغراض تحديد كمية نفط الكلفة والنفط المنتج للمشاركة الذي يحق للمقاول استلامه بمقتضى الفقرتين (أوب) اعلاه. او غاز المقاول المنتج للمشاركة بمقتضى المادة الرابعة والعشرين.

(ط) تتم عمليات القياس بشكل صحيح لاغراض تحديد وتخصيص كميات البترول بين الفريقين بمقتضى الفقرتين (أ) و(ب) اعلاه والمادة الرابعة والعشرين ("مقاييس المشاركة في الانتاج") وبشكل يتفق مع الاساليب المقبولة عامة والمستعملة في صناعة النفط العالمية. أخلا بعين الاعتبار انه بالامكان القيام بقياسات اخرى لاغراض اخرى (بما في ذلك عدادات ميدانية لتقدير معدلات انتاج ابار منفردة) وليس من الضروري ان تطابق هذه المقاييس نفس المعايير التي تخص مقاييس المشاركة في الانتاج. وتكون مقاييس المشاركة في الانتاج مساندة بالنسبة لاغراض تحديد كميات النفط وتخصيص البترول بين الفريقين بمقتضى الفقرتين (أوب) اعلاه والمادة الرابعة والعشرون بغض النظر عن اية فروقات عن اية مقاييس اخرى سواء كانت ناتجة عن فروقات في القياس او عن استعمال وقود التشغيل او عن الانكماش او عن فقدان في خطوط او عن التبخر او اسباب اخرى.

(ي) تتخذ مقاييس المشاركة في الانتاج هذه عند مكان القياس او في المكان او الامكنة التي ينطبق عليها الفريقان من وقت لآخر . وفي حالة وجود عدة اكتشافات تجارية فإن السلطة والمقاول يدركان انه لاغراض احصائه يجب اجراء القياسات في منطقة كل اكتشاف تجاري.

هذه هي الاصل

المادة الثامنة

ملكية الموجودات واستعمال الممتلكات

(أ) تصبح جميع موجودات المقاول في الاردن الثابتة او المنقولة ، والتي يحق للمقاول بخصوصها اسداد الكلفة بهما ونقط الكلفة بموجب اكتشاف تجاري، ملكاً للسلطة في الوقت او الاوقات المحددة ادناه وبدون كلفة اضافية عليها إلا اذا نص على غير ذلك بالتحديد في هذه الاتفاقية:

١- تصبح الارض في الاردن ملكاً للسلطة حال شرائها.

٢- تصبح كل الموجودات الثابتة او المنقولة الاخرى التي حصل عليها المقاول او شركة البترول ملكاً للسلطة في نهاية ربع السنة التي يكون فيها المقاول قد اسدد كلفة هذه الموجودات

(ب) تنقل ملكية البترول المخصص للمقاول بمقتضى المادتين السابعة والرابعة والعشرين وكذلك المخاطرة المرتبطة به للمقاول في النقطة التي تتم بها عملية القياس لاغراض مقاييس المشاركة في الانتاج.

(ج) يحق للمقاول و او شركة البترول الاردنية ان يستعمل بدون مقابل أي ارض في الاردن تملكها السلطة او الاردن وتكون لازمة لدرجة معقولة للقيام بعمليات بترولية.

(د) تبقى المعدات والموجودات التي يتم الحصول عليها فقط لاجل العمليات البترولية التي يقوم بها المقاول في حوزة المقاول، ويحق له وحده استعمال هذه المعدات والموجودات مجاناً . وطالما ان هذه المعدات والموجودات تستعمل فقط للعمليات البترولية يترتب على المقاول المحافظة على المعدات والموجودات بحوزته بحالة سليمة مع الاخذ بعين الاعتبار الاستهلاك الطبيعي بموجب الاساليب المعتمدة عامة في قطاع صناعة النفط. ولا يجوز التصرف بهذه المعدات والموجودات من غير اوجة العمل المعتاد اوة نقلها خارج الاردن بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(هـ) لا تنطبق احكام هذه المادة الثامنة على الموجودات والمعدات المستأجرة والمستعملة في العمليات البترولية والتي تكون ملكاً للغير .

(و) اذا رغب المقاول او رغبته السلطة في استعمال المعدات او الموجودات المذكورة او في الانتفاع من الطاقة الفائضة لخط انابيب او تسهيلات التصدير التي تنصل بعمليات لا تتعلق بالمنطقة، فانه يتوجب على الفريقين ان يتفقا مسبقاً على أي استعمال كهذا بما في ذلك التعرفة التي سيجري استيفاؤها.....الخ.

هكذا منه الاصل

المادة التاسعة

المكافآت والضرائب والمدفوعات الأخرى

(أ) مكافآت الإنتاج

١- يوجب على المقاول ان يدفع للسلطة خلال تسعين يوماً من تاريخ الإنتاج التجاري للنفط الخام من المنطقة مبلغ خمسمائة ألف دولار أمريكي (٥٠٠,٠٠٠) كمكافأة شحن.

٢- يوجب على المقاول ان يدفع للسلطة خلال ثلاثين يوماً مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي مكافأة إنتاج عندما يصل الإنتاج اليومي للنفط الخام والموفر من المنطقة الى ٣,٠٠٠ برميل أو أكثر ولمدة ثلاثين يوماً إنتاجياً متتالية.

٣- يوجب على المقاول ان يدفع للسلطة خلال ثلاثين يوماً مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي مكافأة إنتاج إضافية عندما يصل الإنتاج اليومي للنفط الخام والموفر من المنطقة الى ٧,٥٠٠ برميل أو أكثر ولمدة ثلاثين يوماً إنتاجياً متتالية.

(ب) مكافآت البحث والتطوير والمكافآت التدريبية

١- يوجب على المقاول ان يدفع للسلطة وفي كل سنة من سنتي فترة الاستكشاف الأولى مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي للبحث والتطوير والتدريب. وان يقوم بتدريب موظفين من موظفي السلطة في مكان عمله وذلك طوال مدة أعمال التنقيب في الأردن. سيقوم المقاول بدفع الدفعة الأولى بعد ٣٠ يوماً من تاريخ النفاذ على ان تتم الدفعة الثانية بعد انقضاء سنة على تاريخ الدفعة الأولى.

٢- يوجب على المقاول ان يدفع للسلطة في السنتين الثالثة والرابعة من مدة التنقيب مبلغ ١٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي للبحث والتطوير والتدريب. وان يقوم بتدريب موظفين فنيين من السلطة في مكان عمله طوال مدة أعمال التنقيب في الأردن..

٣- يوجب على المقاول ان يدفع للسلطة في كل سنة من السنوات المتبقية لأعمال التنقيب مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي للبحث والتطوير والتدريب. وان يقوم بتدريب موظفين فنيين من موظفي السلطة في مكان عمله طوال فترة أعمال التنقيب.

٤- يوجب على المقاول ان يدفع للسلطة سنوياً وخلال ثلاثين يوماً من تاريخ بدء السنة الشمسية تبدأ من السنة الشمسية الأولى التي تلي أول إنتاج تجاري مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي للبحث والتطوير والتدريب.

٥- سيتم تحديد برنامج التدريب المشار اليه في البند (ب) (١) أعلاه باتفاق الطرفين.

(ج) ضريبة الدخل

١- يخضع المقاول للقوانين التي تكون سارية المفعول بصوره عامه من وقت لآخر في الأردن والتي تفرض ضرائب على او تقاس بالدخل او الارباح لجميع المكلفين بدفع الضرائب طبقاً لقانون ضريبة الدخل لعام ١٩٩٥ وتعديلاته او اية قوانين تحمل محله "ضرائب الدخل الاردنيه" ويخضع لمتطلبات القوانين المذكورة فيما يتعلق بتقديم البيانات وتقدير الضرائب والاحتفاظ بالدفاتر والسجلات لمراجعتها بواسطة الاشخاص المفروضين. ولهذه الأغراض تعتبر اية ضرائب دخل اردنيه يمكن ان يخضع لها مساهمو او شركاء او أي اصحاب منافع أخرى للمقاول كضريبة مفروضة على المقاول.

هذه هي الاصل

٢- لأغراض تطبيق هذه الفقرة (ج) يكون مجمل دخل المفاوض الخاص للضريبة ("الدخل الخاص للضريبة") من عمليات البترول بموجب هذه الاتفاقية بالنسبة لاية سنة شمسية مبلغا يتم احتسابه كما يلي:

(١) كامل المبلغ الذي يتسلمه المفاوض من بيع أو أي تصرف آخر في البترول المسلم له طبقا للعمليات البترولية التي تضمنتها هذه الاتفاقية. محسوما منه تكاليف ونفقات المفاوض الممكن استردادها من خلال غاز ونفط الكلفة للسنة الشمسية المعنيه كما هو مبين في المادة السابعة والمادة الرابعة والعشرين بالترتيب وفق هذه الاتفاقية اضافة الى:

(٢) مبلغ يساوي "القيمة المضافة" والمعرفة كضرائب الدخل الاردنيه على المفاوض مجموعه كما هو مبين في الملحق (هـ). ويقدم المفاوض هذه الحسابات الى السلطة.

(٣) يوجب على السلطة ان تتحمل وتدفع بالنيابة عن المفاوض وتسدد ضرائب الدخل الاردنيه المفروضه على دخلة او ارباحه من عمليات البترول او الناشئة عنها بموجب هذه الاتفاقية. وتعتبر جميع الضرائب التي تدفعها السلطة بالنيابة عن المفاوض دخلا للمفاوض من عمليات البترول بمقتضى ما جاء في هذه الفقرة (ج) وبمقتضى ما جاء في الملحق (هـ).

(٤) يوجب على السلطة خلال مائة وعشرين (١٢٠) يوما بعد بدء السنة الشمسية التالية ان تزود المفاوض بايصالات رسمية تثبت دفع ضرائب الدخل الاردنيه الموتره على المفاوض عن السنة الشمسية السابقة. ويعوجب ان تصدر هذه الايصالات من قبل السلطات الضريبية المختصة وأن تبين المبالغ والتفاصيل الاخرى المعادة في هذه الايصالات.

(٥) في حالة كون المفاوض مؤلفا من أكثر من هيئة ولأغراض الضريبة بمقتضى هذه المادة، تعني كلمة "مفاوض" كل هيئة يتألف منها المفاوض.

(٦) فيما عدا المكافآت والنفقات بمقتضى الفقرات (أ) و (ب) من هذه المادة التاسعة والرسوم الجمركية غير المؤهلة للإعفاء بموجب المادة الرابعة والثلاثين وضرائب الدخل الاردنيه بمقتضى الفقرة (ج) والرسوم الاخرى العادية والمطبقة عامه على الخدمات البسيطة التي تفرضها فعلا الوكالات الحكومية بما فيه الشركات التابعة له و/او مساهميه وشركاؤه او اية اطراف ذات مصلحة فيه خلال مدة هذه الاتفاقية من دفع كل او اية ضرائب او رسوم امتياز او مفروضات اخرى بما في ذلك ضرائب الاجاريات والضرائب على المبيعات وضرائب صافي القيمة والضرائب على توزيع الارباح والضرائب المخصومة من المصادر وضرائب الخدمات الاجتماعية والضرائب على رأس المال والضرائب الموتره على العمليات والممتلكات) سواء كانت نافذة المفعول حالياً او مستوجبة في المستقبل الى السلطة او الاردن او اية دائرة فرعية تابعة لها فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية او البترول او الدخل الذي يتم تسلمه بخصوص او نتيجة لهذه الاتفاقية.

(٧) في حالة الطلب الى المفاوض من قبل اية سلطة في الاردن ان يدفع اية ضريبة او رسوم امتياز او مفروضات او اعباء اخرى تكون السلطة قد دفعتها لباية عن المفاوض او يكون المفاوض معفى منها بمقتضى الفقرة (ج) (٦) اعلاه او المادة الرابعة والثلاثين، يوجب على المفاوض ان يشعر السلطة فوراً ويتبع تعليمات السلطة في معالجة الطلب وعلى السلطة ان تبذل أقصى ما في وسعها لمعالجة الطلب بطريقة تعفي المفاوض من الدفع، وفي حالة اضطرار المفاوض للدفع يوجب على السلطة ان تعرض عنها بدون تأخير لدى تقديمه للايصال والتأكد من انه قد تم الالتزام بتعليمات السلطة في معالجة الطلب.

هذه هي الاصل

(٨) في سبيل تحقيق أقصى تنقيب براسمال المكاوالم المعروض للمجازفة يعفى المكاوالمون الفرعيون غير الاردنيين التابعين للمكاوالم خلال مدة التنقيب من دفع ضريبة الدخل الاردنية او اية ضرائب اخرى او رسوم امتياز او مفروضات اخرى متأتية من تنفيذ عمليات التنقيب المتعلقة بالمنطقة وكذلك من دفع الضرائب المترتبة على الاستئجار وضرائب المبيعات وضرائب القيمة المضافة والضرائب على العمليات والممتلكات فيما يتعلق بتنفيذ عمليات تنقيب كهذه في الاردن.

(٩) تبقى التزامات كل من الفريقين بمقتضى هذه الفقرة (ج) والمتحققة خلال مدة الاتفاقية سارية بعد انتهائها.

(١٠) لمنع ازدواجية دفع الضرائب على دخل المكاوالم بموجب هذه الاتفاقية ، على السلطة ان تدرس بشكل ايجابي التغييرات والتعديلات المقترحة على هذه الاتفاقية من قبل المكاوالم شريطة ان لا تغير هذه التعديلات والتغييرات من المردود الاقتصادي والمنافع الاخرى للسلطة والاردن بموجب هذه الاتفاقية.

المادة العاشرة

لجنة الادارة الفنية

(أ) يؤلف المكاوالم والسلطة خلال (٣٠) يوما من تاريخ النفاذ لجنة الادارة الفنية.

(ب) لجنة الادارة الفنية تتكون من ستة أعضاء: ثلاثة يعينهم المكاوالم ويكون أحدهم المدير العام للمكاوالم في الاردن وثلاثة يعينهم السلطة يكون أحدهم رئيس اللجنة . لكل عضو صوت واحد ويمكن اناة عضو آخر للتصويت بتفويض خطي ، ويكتمل النصاب بحضور أربعة اعضاء.

(ج) تجتمع لجنة الادارة الفنية مرة كل ربع سنة في الاردن او أي مكان آخر يتفق عليه. ويمكن ان يدعو الرئيس الى اجتماعات اضافية بناء على طلب السلطة او المكاوالم وتبلغ الاعضاء بذلك قبل ٧ أيام من تاريخ الاجتماع على الاقل. تعد وتوافق لجنة الادارة الفنية تعد وتوافق على أنظمة وتعليمات اخرى تكون ضرورية لتنفيذ مسؤولياتها وواجباتها المذكورة.

(د) ان الغاية من اللجنة هو توفير منبر للاتصال والتعاون بين المكاوالم والسلطة . بالإضافة الى ذلك فإن وظيفة لجنة الادارة الفنية هي تمكين المكاوالم من طلب مشورة وتوصيات ومساعدة السلطة في تنفيذ العمليات البرولية . وبهذا الخصوص يتعمل هذه اللجنة على توفير هذه المشورة والمساعدة والتوصيات المتعلقة بعمليات المكاوالم البرولية.

هذه من الاصل

(هـ) بدون المساس بحقوق وواجبات المقاول ولإدارة الأعمال اليومية للعمليات الجارية تقوم هذه اللجنة بالوظائف التالية:

١- أن تقدم للمقاول المشورة والتوصيات الخاصة بعمليات التقييم وأن تستعرض برامج العمل والموازنات المقترحة من قبل المقاول وفقا لما جاء في المادة الرابعة (د) خلال المدة المذكورة في المادة.

٢- أن تقدم المشورة والتوصيات للمقاول الخاصة ببرامج التقييم وفقا لما جاء في المادة الفالقة (ج) (٣) خلال المدة المذكورة في المادة.

٣- أن تقدم وتوافق على برامج أعمال التطوير والإنتاج والموازنة السنوية وأي أمور أخرى تطرح وفق المادة الفالقة (ج) (٦) خلال المدة المذكورة في المادة.

٤- مراجعة جداول الإنتاج والموافقة عليها أو إجراء أية مراجعة متعلقة بها مقدمة وفقا للمادة ٣ (ج) (٦) خلال المدد المحددة في المادة ٣ (ج) (٨).

٥- مراجعة حسابات الاتفاق والموافقة عليها والنصوص عليها في الملحق رقم (٣) من الاتفاقية، وتقديم المشورة والتوصيات للمقاول بالنسبة لاساليب المحاسبة وحفظ تقارير العمليات وتقارير الأعمال النفطية.

٦- مراجعة وتصديق التعليلات المقترحة من المقاول بموجب المادة الخامسة.

(و) تتخذ لجنة الإدارة الفنية قراراتها بالإجماع ، لدى موافقة السلطة والمقاول على البرامج المذكورة ولهذا الغرض تكون المدة المحددة في المادة الفالقة (ج) (٦) كافيّة لمنح ممثلي السلطة في اللجنة الحصول على الموافقات قبل التصويت النهائي في اللجنة حول المسألة المطروحة. ويجوز للسلطة والمقاول الاتفاق بالإجماع على تمديد المدة الممنوحة للحصول على الموافقة.

(ز) تتخذ لجنة الإدارة الفنية قراراتها بالإجماع عن طريق التشاور وتعتبر جميع القرارات المتخذة بالإجماع قرارات رسمية وملزمة بالتساوي لكل من السلطة والمقاول. أما إذا لم تستطع لجنة الإدارة الفنية التوصل إلى قرار بشأن:

(١) برنامج وموازنة أعمال التقييم، فيسري القراح المقاول كما ورد في الفقرة (د) من المادة الرابعة.

(٢) برنامج التقييم ، فيسري القراح المقاول كما ورد في الفقرة (ج) (٣) من المادة الفالقة.

(٣) برنامج وموازنة الإنتاج والتطوير يحال القرار إلى التحكيم وفق المادة (٢٠) (ي) كما وردت في المادة الفالقة (ج) (٦).

هذه المادة

المادة الحادية عشرة

العمليات بعد الاكتشاف التجاري

(أ) لدى تقديم واثاق الاطراف على خطة التطوير لأول اكتشاف تجاري في المنطقة، تشكل السلطة والمقاول في الاردن شركة عاملة تدعى الشركة الاردنية للنفط وتدعى JPC. عقد شركة البترول الاردنية مرفق في الملحق (د).

(ب) تطبق احكام هذه الاتفاقية على شركة البترول الاردنية والقوانين والانظمة المطبقة في الاردن.

(ج) تتولى شركة البترول الاردنية نيابة عن المقاول عمليات الانتاج من أول منطقة انتاج اعتبارا من تاريخ بدء الانتاج التجاري لتلك المنطقة. كما تتولى عمليات الانتاج الخاصة بأية منطقة انتاج لاحقة. يكون تولي هذه العمليات تحت ارشادات المقاول ومساعدته. وتتضمن هذه المساعدة الدعم الاجنبي الاداري والفني وتزويد شركة البترول الاردنية بالموظفين في حالة طلب الشركة ذلك.

(د) يترتب على المقاول خلال ثلاثين يوما من اعتماد خطة التطوير بموجب المادة ٣ (ج) (٥) ان يقوم باعداد وتقديم برنامج عمل متكامل وميزانية لتطوير الاكتشاف التجاري لمجلس ادارة شركة البترول الاردنية، وكذلك اعداد برنامج عمل تطوري وميزانية للمدة الباقية من السنة الشمسية الجارية. برامج العمل والميزانيات المذكورة يجب ان يكون قد ووفق عليها مسبقاً من لجنة الادارة الفنية كما هو منصوص عليه في المادة ١٠ من الاتفاقية. يترتب على شركة البترول الاردنية وخلال ثلاثين يوما من استلامها للتقارير والميزانية ان تطبق برنامج العمل والميزانية المصادق عليها.

(هـ) في الاول من شهر كانون الاول من السنة كحد ادنى وبعد اول انتاج تجاري يقدم المقاول لمجلس ادارة شركة البترول الاردنية برنامج انتاج وبرنامج عمل وموازنة سنوية لكل منطقة انتاج للسنة القادمة. وبنفس الوقت اذا لم يتم انتاج تجاري اولي يقدم المقاول لمجلس ادارة شركة البترول الاردنية برنامج عمل وموازنة للتطوير لمناطق الانتاج التي يتم تطويرها. على ان تعتمد هذه البرامج والموازنة مسبقاً من قبل لجنة الادارة الفنية وفق المادة العاشرة. ويعتمد مجلس ادارة شركة البترول الاردنية خلال (٣٠) يوما من الاستلام تنفيذ برنامج العمل والموازنة.

(و) طبقاً لهذه المادة تخول وتلتزم شركة البترول الاردنية نيابة عن المقاول تنفيذ برنامج عمل وموازنة مناطق الانتاج.

أي تعديل لبرنامج العمل والموازنة عند زيادة المصروفات في الميزانية بمى يتعدى ٥٪ من قيمتها يحتاج الى موافقة لجنة الادارة الفنية. في حالات طارئة تتعلق بالحياة او الملكية، تستطيع شركة البترول الاردنية بدون موافقة مجلس الادارة ان تتخذ الخطوات الضرورية المطلوبة للسيطرة على الحالة الطارئة وتكاليفها وتكون من ضمن الكلفة القابلة للاسترداد.

(ز) في العشرين من كل شهر في السنة على الاقل توفر شركة البترول الاردنية للمقاول تقديراً كتابياً للمتطلبات النقدية من مصروفات النصف الاول والثاني من الشهر المقبل بالدولار الامريكي (طلبات نقدية) مع مراعاة الميزانية المعتمدة، على ان يأخذ مثل هذا التقدير بعين الاعتبار النقد المتبقي في نهاية الشهر. توفر شركة البترول الاردنية للمقاول بمواريخ محددة الدفعات الشهرية خلال مدة (١٠) ايام على الاقل واذا كان اخر يوم عطلة في يوم العمل الذي يليه. وتقدم الدفعات من المقاول الى البنك المقرر والمعتمد في الفقرة (ح) أدناه او لحساب آخر معتمد من شركة البترول الاردنية بالتواريخ المحددة في الفقرة السابقة.

توقع شركة البترول الاردنية والمقاول اتفاقية طلبات نقدية لتنفيذ احكام هذه المادة (ز).

هذه هي الاصل

(ح) تخول شركة البترول الاردنية بان تبقي تحت تصرفها في حساب في بنك خارج الاردن يتعامل مع البنك المركزي الاردني الدعم الاجنبي المقدم من المقاول . السحوبات من هذا الحساب تستعمل لشراء البضائع والخدمات المطلوبة في الخارج وللتحويل لبنك اردني محلي في عمان البالغة المطلوبة لتغطية المصاريف بالدينار الاردني المتعلقة بنشاطاتها وفق هذه الاتفاقية. مثل هذا التحويل يتم حسب سعر التحويل المحدد في المادة (٣٣) (ج). وخلال (٣٠) يوماً من نهاية السنة الشمسية تقدم شركة البترول الاردنية للسلطات المصرفية المسؤولة في الاردن بياناً معتمداً من شركة محاسبية عالمية معروفة يبين حساب الدفعات. والسحوبات من الحساب والرصيد المتبقي في نهاية السنة الشمسية.

(ط) بتنفيذ هذه الاتفاقية ، تتعهد السلطة والمقاول بأنهما عند تأسيس شركة البترول الاردنية وقيامها بتوقيع عقد مع طرفي هذه الاتفاقية تقبل بتوجيه جميع واجبات الشركة المحددة في هذه الاتفاقية والقبول بتنفيذها كما نصت عليه الاتفاقية.

المادة الثانية عشرة

توفير البترول وعده اهداره

(أ) يترتب على المقاول وشركة البترول الاردنية ان يتخذ الخطوات التي تتفق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول لتجنب ١- فقدان او هدر البترول فوق او تحت سطح الارض خلال العمليات البترولية. ٢- الاضرار بأية تكوينات مجاوره حاملة للنفط او الماء او اية مصادر طبيعية اخرى. ٣- أي دخول غير مقصود للماء في تكوينات حاملة للنفط. ٤- تلوث او الحاق اضرار بالبيئة . او الحاق الضرر او توقف المنشآت او نشاطات التعدين. او تلك الصناعية او أي مشاريع تعمل في المنطقة.

(ب) قبل البدء بأية اعمال حفر يتم تزويد السلطة بنسخه عن برنامج الحفر وعندما تستدعي الحال برنامج الفحص والاكتمال بالاضافة لاجراءات السلامة التي ستطبق خلال تنفيذ هذه العمليات. على المقاول ابلاغ السلطة مقدما عن أي عملية فحص او اخذ عينات استوائية او فحص انتاجي ياشعار خطي قبل مدة كافية لتمكين من ايفاد ممثل عنها لحضور هذه العمليات. وبعد اجراء أي فحص انتاجي ، يترتب على المقاول ابلاغ السلطة بمعدل الانتاج المتحقق من هذا الفحص .

(ج) يترتب على المقاول أو شركة البترول الاردنية تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهريا من كل اكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات الى السلطة والمقاول خلال ثلاثين (٣٠) يوما من الحصول عليها. ويجب ان ترسل للسلطة والمقاول في اوقات معقولة الاحصائيات المتعلقة بالانتاج اليومي من المنطقة من اجل تدقيقها.

هذه المادة

- (د) يجب ان تشمل تقارير الحفر اليومية وصور الابار على نوعية الاسمنت وكمية أي مواد اخرى وضعت في البئر من أجل حماية الطبقة الحاوية للبترول وكذلك مصادر المياه العذبة.
- (هـ) في حالة تخلي المقاول او انتهاء حقوقه وفق هذه الاتفاقية بالنسبة لجزء من او كل المنطقة. على المقاول خلال (٩٠) يوما من التخلي او الانتهاء أن:

- (١) يسد او يلق جميع الابار التي حفرت بالطرق المتبعة في صناعة النفط الجيدة) في ذلك الجزء من المنطقة كجزء من العمليات البترولية الا اذا تم الاتفاق على غير ذلك بين المقاول والسلطة.
- (٢) اتباع طرق متبعة بصناعة النفط الجيدة لتحويل وحماية المصادر الطبيعية في ذلك الجزء من المنطقة.

دفاتر الحسابات والمحاسبة

- (أ) يترتب على المقاول وشركة البترول الاردنية الاحتفاظ في مكان عمله في عمان . الاردن بدفاتر محاسبة حسب اجراءات المحاسبة في الملحق (ج) ومبادئ المحاسبة المقبولة دولياً والمستخدمه بشكل عام في قطاع صناعة البترول. وغيرها من الدفاتر والسجلات الاخرى التي قد تكون ضرورية لبيان العمل المنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم انتاجه وتوفره بمقتضى هذه الاتفاقية. ويترتب على المقاول وشركة البترول الاردنية ان يحتفظ بدفاتر المحاسبة وسجلاته باللغة الانجليزية وبالدرولارات الامريكية على اساس الاستحقاق.
- (ب) يترتب على المقاول ان يزود السلطة بتقرير كل ربع سنة شمسية بين كمية البترول الذي يتم انتاجه وتوفره بمقتضى هذه الاتفاقية ويتوجب تجهيز التقارير المذكورة بالشكل الذي تطلبه السلطة وتوقيعة من قبل المدير العام او نائب مسمى حسب الاصول. وتسليمه للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد انتهاء ربع السنة الذي يغطي التقرير.
- (ج) يتوجب ان تكون دفاتر المحاسبة وغيرها من الدفاتر والسجلات المذكورة والمشار اليها اعلاه متوفرة في جميع الاوقات المعقولة لاطلاع ممثلي السلطة المفوضين.
- (د) يقدم المقاول للسلطة بيان بالارباح والخسائر خلال (٣) اشهر من بداية السنة التالية تبين صافي الارباح والخسائر من العمليات البترولية وفق هذه الاتفاقية لتلك السنة. وبفس الوقت يقدم المقاول ميزانية نهاية السنة لنفس السنة للسلطة وتكون الميزانية والبيانات مصدقة من قبل شركة المحاسبة المعتمدة من المقاول ولها سمعة دولية.

مكتبة مصر

(هـ) يزود المقاول السلطة خلال (٦٠) يوماً من نهاية ربع السنة ببيان أعمال التفتيش مينا الكلفة التي وضعها المقاول خلال هذا الربع (بيان أعمال التفتيش). وتكون سجلات المقاول والوثائق متوفرة للسلطة للتفتيش في أي وقت خلال ساعات الدوام الرسمية كما هو وارد في الملحق (ج). وخلال (٣) أشهر من استلام هذا البيان تقدم السلطة اعتراضاً إلى المقاول كتابياً إذا رأت :

- (i) ان سجل التكاليف غير صحيح .
- (ii) ان التكاليف لم يتم تكديدها ضمن برنامج العمل والموازنة ذي العلاقة او انها من صنف غير مسموح به في هذه الاتفاقية .
- (iii) ان تكاليف البضائع والخدمات المزودة لا تتناسب مع مستويات اسعار السوق الدولية الخاصة بالبضائع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مشابهة لتلك الموجودة في الشرق الاوسط في الوقت الذي تم به التعاقد على هذه البضائع والخدمات من قبل المقاول .
- (iv) ان تكاليف البضائع او الخدمات المزودة ليست حسب الاتفاقية ذات العلاقة مع المقاول الفرعي او المورد .

(v) ان حالة المواد المزودة من قبل المقاول لا تتناسب مع اسعارها أو .

(vi) ان التكاليف المتكبدة ليست لازمة ضمن المعقول للعمليات البرولية .

واذا اشعرت السلطة المقاول بإعراضها معززا بأدلة مفصلة على أي بيان أو جزء منه، فإنه يترتب على المقاول ان يتباحث مع السلطة بخصوص المشكلة الناشئة ، وعلى الفريقين ان يحاولا التوصل إلى تسوية نهائية مقبولة وعادلة للفريقين خلال السعة اشهر التالية. وإذا لم يعوصلا إلى تسوية فيتم حل المشكلة طبقاً لإجراءات التدقيق المشار إليها في المادة (٢٠) (ي) لاشيء ورد في هذه الفقرة يمنع أي تعديل على التكاليف المرجعة حسب الضرورة بعد اجراءات الخاصة التي قام بها المقاول وفق الملحق (ج) .

المادة الرابعة عشرة

السجلات والتقارير والتفتيش والسرية

(أ) يترتب على المقاول ان يجهز ويحتفظ في جميع الاوقات طالما أن هذه الاتفاقية سارية المفعول بسجلات في الاردن لعملياته البرولية. وتكون جميع التقارير والسجلات المطلوبة بمقتضى هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية . ويترتب على المقاول ان يزود السلطة بالمعلومات والتفاصيل التي تطلبها السلطة ضمن المعقول بخصوص العمليات البرولية.

(ب) يترتب على المقاول ان يبقى ويحتفظ لمدة معقولة بجزء يمثل كل عينة لباية والمقتطعات وسوائل تكوين ترخذ خلال حفر الابار ليتم النصرف بها او ارساها إلى السلطة بالطريقة التي تحددها السلطة . وتكون جميع العينات التي يحصل عليها المقاول لأغراضه الخاصة متوفرة لفحص السلطة في أي وقت معقول. وإذا لم يتم الاتفاق على غير ذلك يجوز للمقاول ان يتصرف بمطلق حريته بعد التشاور مع السلطة بالعينات المذكورة بعد ان يكون المقاول قد احتفظ بها لمدة اثني عشر شهراً دون استلام تعليمات لارساها للسلطة أو أي مكان آخر يمكن للمقاول التخلص منها بأية طريقة تناسبه بعد التباحث مع السلطة بشأنها.

(ج) في حالة تصدير عينات صخرية إلى خارج الاردن تسلم إلى السلطة عينات مماثلة في الحجم والنوعية قبل التصدير المذكور إلا اذا وافقت السلطة على خلاف ذلك.

(د) يترتب على المقاول بالقرب وقت ان يزود السلطة بنسخ قابلة لإعادة النسخ عن أي معلومات او جميع المعلومات (بما في ذلك التقارير الجيولوجية والجيوفيزيائية وسجلات الابار ومسوحاتها) وتفسيرها وجميع المعلومات الاخرى التي بحوزة المقاول.

ملحق من الاصل

(هـ) لا يجوز تصدير اصول المعلومات الفنية والسجلات إلا بموافقة خطية مسبقة من السلطة ولكن يجوز تصدير الاشرطة المغناطيسية واية معلومات اخرى والتي يتوجب تحليلها او معالجتها خارج الاردن إلا اذا توفرت في الاردن تجهيزات قادرة على انتاج مثل هذه السجلات المشابهة بشرط الاحتفاظ بنسخة مراقبه او سجل مماثل في الاردن وشرط إعادة الصادرات المذكورة الى الاردن على اساس انها ملكاً للسلطة.

(و) يجوز لكلا الطرفين ان يكشفوا عن أي من المعلومات الى مستخدميهما او تابعيهما او مستشاريهما او التنازل اليهم المحتملين او دائنيهما او مقاوليهما الفرعيين الى الحد اللازم للتنفيذ الفعال للعمليات البروتولية، شريطة ان يحصل من كل مستشار او محال اليه او دائن او مقاول فرعي قبل الكشف عن هذه المعلومات على التزام خطي بالسرية لا يقل من حيث التزاماته عن التزام الفريق الكاشف بمقتضى هذه المادة الرابعة عشرة.

(ز) لا غرض الحصول على عروض تنقيب في الاجزاء التي تخلى عنها المقاول او الاجزاء الملاصقة للمنطقة، فإنه يجوز للسلطة ان تعرض المعلومات الخاصة بالمنطقة المتخلى عنها او تلك الملاصقة على أي شخص آخر شريطة ان لا يقل عمر المعلومات عن سنة واحدة على الشخص الذي يتم تزويده بالمعلومات ان يوقع على وثيقة لحفظ سرية المعلومات كذلك المطلوبة بموجب الفقرة (و) أعلاه واعطاء اشعار للمقاول باعطاء المعلومات .

(ح) بخلاف ما نص عليه في الفقرتين (ز) و(و) أعلاه، فإنه يجب الاحتفاظ بسرية المعلومات طوال مدة هذه الاتفاقية ويجب عدم اعطائها عن طريق أي طرف إلا بموجب موافقة خطية من الطرف الثاني إلا اذا قضى تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن اية جهة او وكالة حكومية او أي سوق للأوراق المالية (البورصة) قد يخضع لها أي من الفريقين بخلاف ذلك. او إذا اصبحت المعلومات معروفة للعامة بغير خطأ من أي من طرفي الاتفاقية. أو إذا كانت هذه المعلومات معروفة لدى أي من الفريقين قبل تاريخ التوقيع عليها. ويستمر التزام المقاول بشرط سرية المعلومات لمدة خمسة سنوات بعد انتهاء هذه الاتفاقية.

(ط) في حال توقف أي هيئة اعتبارية تشكل المقاول عن تنفيذ هذه الاتفاقية يستمر الترا هذه الهيئة باحفاظة على السرية وفق هذه المادة.

(ي) يترتب على المقاول ألا يقايض او يبيع او ينشر اية معلومات تتعلق بالمنطقة بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(ك) يتوجب ان تسلم المعلومات الاصلية من المقاول الى السلطة عند انتهاء هذه الاتفاقية.

(ل) يترتب على المقاول ان يبلغ السلطة فوراً عن وجود اية كميات من المعادن او المواد ذات الاهمية التجارية المحتملة. غير البترول يكون المقاول قد حددها وعشر عليها خلال تنفيذه للعمليات بموجب هذه الاتفاقية وتبقى هذه المعادن والمواد ملكاً للاردن. على انه يجوز للمقاول ان يقدم طلباً للحصول على حق المشاركة مع الاردن او السلطة في تطوير وتسويق تلك الكميات من المعادن او المواد على اساس يتفق عليها الفريقان.

هذه المادة

المادة الخامسة عشرة

القوانين والانظمة

(أ) ان القوانين الاردنية والانظمة الصادرة لتطبيقها بما في ذلك الانظمة المتعلقة بالاداء الآمن والفعال للعمليات البرولية التي تتم بمقتضى هذه الاتفاقية بغرض اخافة على موارد البترول في الاردن تسري على اداء المقاول و/أو شركة البترول الاردنية بموجب هذه الاتفاقية بشرط ان لا تتناقض هذه القوانين او الانظمة او أي تعديل عليها او تفسير لها مع بنود هذه الاتفاقية طوال مدة سريانها، على انه اذا كانت مثل هذه القوانين او الانظمة لا تحكم او تحكم جزئياً اية حالة تكون موضوع بحث عندها تطبق مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها عامة.

(ب) تخضع مصالح وحقوق والتزامات الاردن والسلطة والمقاول بمقتضى هذه الاتفاقية ومدة سريانها لأحكام هذه الاتفاقية وتنفذ معها ولا يمكن ان تغير او تعدل إلا بالاتفاق المتبادل بين السلطة والمقاول. ولقد فوضت الاردن السلطة للدخول في هذه الاتفاقية وبأي عمل آخر ضروري لتغير او تعديل هذه الاتفاقية نيابة عن الاردن. سيكون مثل هذا التغيير والتعديل ملزماً للاردن دون أي عمل اضافي من قبل الاردن.

المادة السادسة عشرة

حق الاستيلاء

(أ) في حالة الطوارئ الوطنية. للاردن ان يستولي على كل جزء من الانتاج من المنطقة وان يطلب من المقاول ان يزيد ذلك الانتاج الى الحد الأقصى.

(ب) يتوجب في جميع الحالات ان لا يتم الاستيلاء إلا بعد دعوة المقاول او ممثله بخطاب مسجل، مؤكد بإيصال. ليعبر عن وجهات نظره بخصوص هذا الاستيلاء وتوجه السلطة هذه الدعوة.

(ج) يتم أي استيلاء لحقل النفط الخام او الغاز ذاته او اية تجهيزات لها صلة بموجب القوانين المطبقة في الاردن. ويتم اشعار المقاول بها من قبل السلطة حسب الاصول، على ان لا يستمر هذا الاستيلاء بعد انتهاء فترة الطوارئ.

(د) على الاردن في حالة وقوع أي استيلاء ان تعرض المقاول بالكامل للفترة التي استمر بها الاستيلاء بما في ذلك:

١- كل الاضرار الناتجة عن مثل هذا الاستيلاء على ان لا يكون الضرر ناتجاً عن هجوم العدو على الموجودات والممتلكات الخاضعة لشروط هذه الاتفاقية مشمولاً بمعنى الفقرة (د) (١).

٢- الدفع الكامل في كل شهر عن كل غاز ونفط الكلفة وحصة المقاول من النفط او الغاز المنتج للمشاركة بالقيمة الجارية والمحددة كما هو وارد في نص المادة السابعة لفقرة (ج) والمادة الرابعة والعشرين.

٣- تكون كل دلعة تتم بموجب الفقرة (د) بالدولار الأمريكي الحر أو بأي عملة أخرى يتفق عليها الطرفان.

هذه المادة

التنازل

(أ) ١- لا يحق للمقاوّل ان يحيل او يتنازل بطريقة اخرى لشخص او شركة او شراكة او أي شخصية اعتبارية غير تابعة عن كل او أي من حقوقه او امتيازاته او واجباته او التزاماته الواردة هنا دون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

٢- يجوز للمقاوّل ان يتنازل دون موافقة السلطة عن كافة او أي من حقوقه وامتيازاته وواجباته والتزاماته بمقتضى هذه الاتفاقية لتابع على ان يكون هذا التابع كفواً مالياً وتقنياً.

٣- يجب ان تتضمن ادوات التنازل هذا احكام تنص بدقة على ان التنازل له ملزم بكل بنود الاتفاقية وبأي تعديل او اضافة كتابية طرأت عليها وتقدم ادوات التنازل الى السلطة لاستعراضها وفي حالة التنازل لغير تابع للموافقة عليها قبل تنفيذها.

٤- في حالة التنازل لتابع يكون المقاوّل وتابعه مسؤولين مجتمعين ومنفردين عن كل الواجبات والمسؤوليات بمقتضى هذه الاتفاقية الا اذا وافقت السلطة خطياً على اعفاء المقاوّل من هذه الواجبات والمسؤوليات.

٥- في حالة الاحالة لغير تابع، يجب اما ان تكون كافة الالتزامات التي تأت على التنازل بموجب الاتفاقية قد اتمت بتاريخ التنازل واما ان يضمن التنازل والتنازل له منفردين ومجمعين تنفيذ اية التزامات غير منتهية تأت على التنازل.

(ب) في حالة اكتشاف احتياطات واختيار المقاوّل الحصول على تمويل من مؤسسة مقرضة لعلايات التطوير، يجوز للمقاوّل ان يتنازل بشكل يسمح بتوفير ضمانات للمؤسسة المقرضة بشرطه ان يحصل مسبقاً على موافقة السلطة الخطية.

(ج) ان كل اداة تنازل وقعت وسلمت تتضمن احالة لحقوق او امتيازات او واجبات او التزامات المقاوّل الواردة هنا ستسلم للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تاريخ التنازل هنا.

(د) ان أي تنازل بما في ذلك الدخل المتأتي من ههنا التنازل، والمنفذ وفقاً لاحكام هذه المادة، سيكون معقياً من أي ضريبة او رسم او عبء بغض النظر ان استحققت على الدخل او غير ذلك وسيكون معقياً ايضاً من اية ضرائب او رسوم او اعباء على أي تحويل او ما تعلق بذلك وكذلك الضرائب والرسوم والاعباء على رأس مال المقاوّل والتنازل له.

ههنا معقاً

المادة الثامنة عشرة

صلاحية الإلغاء

(أ) طبقاً للفقرة (ب) أدناه والمادة التاسعة عشرة والمادة العشرون. للسلطة الحق أن تلغي هذه الاتفاقية بأمر من مجلس الوزراء في الحالات التالية:

(١) إذا قدم المفاوض قصداً أية بيانات غير صحيحة للسلطة في أية أمور كانت ذات اعتبار أساسي في تنفيذ هذه الاتفاقية.

(٢) إذا تنازل المفاوض عن أي حق بمقتضى هذه الاتفاقية خلافاً لأحكام المادة السابعة عشرة.

(٣) إذا حكم على المفاوض بالإفلاس بقرار نهائي صادر عن محكمة ذات صلاحية.

(٤) إذا استخرج المفاوض عن قصد أي معدن غير البترول غير مسموح به في هذه الاتفاقية أو بدون موافقة السلطة أو الأردن عدا الاستخراجات التي لا يمكن تجنبها نتيجة للعمليات البترولية المنفذة بمقتضى هذه الاتفاقية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول.

(٥) إذا لم يلتزم المفاوض بأي قرار نهائي ينتج عن التحكيم الجاري طبقاً لما ورد في المادة عشرين على شرط أن لا يكون قد التزم أو بدأ بالالتزام بمثل هذا القرار خلال مدة التسعين (٩٠) يوماً المنصوص عليها في المادة العشرين.

(٦) إذا ارتكب المفاوض خرقاً مادياً أساسياً في هذه الاتفاقية.

(ب) عندما تقرر السلطة أن أحد الأسباب المبينة أعلاه قد تحقق مما يمنحها حق إلغاء هذه الاتفاقية يترتب على السلطة أن تعطي المفاوض إشعاراً خطياً يقدم شخصياً لمدير عام المفاوض أو ممثله البديل لمدة تسعين (٩٠) يوماً للعلاج أو يزيل مثل هذا السبب ما عدا حالة الإفلاس. وإذا لم يزيل أو لم يعالج المفاوض هذا السبب خلال مدة الإشعار لعده تبليغه نتيجة لتغيير العنوان ينشر هذا الإشعار في الجريدة الرسمية في الأردن ويعتبر التبليغ صحيحاً وإذا في نهاية مدة الإشعار لم يعالج المفاوض أو يزيل السبب تعتبر هذه الاتفاقية لاغية بالنسبة للسلطة بقرار من مجلس الوزراء.

(ج) يتم هذا الإلغاء دون المس بأية حقوق تترتب للمفاوض لدى السلطة أو تترتب للسلطة لدى المفاوض بموجب هذه الاتفاقية. وفي حالة هذا الإلغاء يحق للمفاوض إزالة كل ممتلكاته الشخصية من المنطقة.

هذه من الأصل

المادة التاسعة عشرة

القوة القاهرة

(أ) تعفي السلطة المفاوض أو أي منهما من عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ أية التزامات غير الالتزام بدفع المال بمقتضى هذه الاتفاقية إذا كان وفي حدود كون عدم التنفيذ أو التأخير ناشئ عن قوة القاهرة وتضاف مدة عدم التنفيذ أو التأخير وأي مدة قد تكون ضرورية لاصلاح أي ضرر يقع خلال التأخير المذكور إلى المدة الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية لتنفيذ هذا الالتزام ولتنفيذ أي التزام يعتمد عليه وإلى مدة هذه الاتفاقية .

(ب) تشمل "القوة القاهرة" كما تعني في هذه المادة التاسعة عشرة القضاء والقدر والحريق والوباء والحوادث التي لا يمكن تجنبها والأعمال الحربية أو الأعمال العدائية الفعلية أو الاحوال الناشئة أو التي يمكن أن تستند إلى الحرب أو الأعمال العدائية الفعلية (معلنة أو غير معلنة) والاضرابات والاعتصامات والاضرابات العمالية الأخرى والفيضانات والعواصف والظواهر الطبيعية والكرات والاضطرابات الطبيعية الأخرى والحصار والعصيان وأعمال الشغب والاضرابات المدنية الأخرى وتشمل فيما يخص المفاوض فقط أعمال سلطة حكومية (سواء صدرت بقانون أم لا) إذا أدت أعمال السلطة الحكومية إلى منع أو تأخير التنفيذ أو لأي سبب آخر سواء كان مشابهاً لما ورد ذكره أعلاه أم لا وبشرط أن يكون هذا السبب خارج عن السيطرة المعقولة للسلطة أو المفاوض حسب الحال.

(ج) يربط على الفريق المتأثر أن يشعر الفريق الآخر بالسرعة الممكنة مبنياً سبب عدم التنفيذ أو التأخير ومدته المحتملة. ويرتب عليه كذلك أن يعطي إشعاراً حال عودة الاحوال الطبيعية.

(د) يربط على الفريقين أن يتخذوا جميع الإجراءات المعقولة لإزالة سبب الاعاقة أو التأخير في التنفيذ وأن يقللوا من نتائج أي حدث من أحداث القوة القاهرة.

(هـ) لا يحق لأي من الفريقين أن يتقدم بأي مطالبة ضد الفريق الآخر بأية نفقات يتكبدها نتيجة القوة القاهرة.

(و) إذا قطعت أو حددت كمية البترول المنتجة والمشحونة أو التي كان من الممكن أن تنتج وتشحن من واحد أو أكثر من الاكتشافات التجارية المشمولة أنبذ بالاتفاقية بفعل القوة القاهرة ستمدد في هذه الحالة مرحلة الإنتاج المطبقة حتى تعرض الكميات التي كان من الممكن أن تنتج وتشحن من تلك الاكتشافات التجارية وهي في طاقتها الانتاجية.

أن عبارة "طاقة الإنتاج" لغايات هذا النص تعني كمية البترول الكلية التي كان من الممكن إنتاجها من الآبار المحفورة بذلك الاكتشاف أو الاكتشافات التجارية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول. على أن لا تزيد هذه الطاقة عن الطاقة القصوى لخط أو خطوط الانابيب الموصولة بهذه الآبار. ويرتب على المفاوض أو شركة البترول الأردنية إشعار السلطة خلال التسعين يوماً التالية لأول يوم من كل شهر تقريبي بالكميات المتراكمة من هذا البترول في نهاية كل شهر تقريبي. والتي يجب تعويضها وفق ما ورد أعلاه.

هذه هي النسخة

المادة العشرون

التوفيق والتحكيم وقرار الخبراء

(أ) في حالة ظهور أي خلاف بين السلطة والمقاوم بخصوص هذه الاتفاقية أو بخصوص تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية والذي لا يمكن تسويته ودياً يحل نهائياً عن طريق التحكيم وذلك باستثناء الأمور المذكورة في المادة العشرين (ي): يتم التحكيم في عمان/الأردن من قبل (محكم أو محكمين) بموجب قانون التحكيم الأردني لعام ١٩٥٣ أو أي تشريع يتبعه ويكون ساري وقت وقوع النزاع.

وفي حالة عدم وجود نص في هذا القانون حول إجراءات بعض الحالات، يترتب على المحكمين أن يضعوا إجراءاتهم الخاصة.

(ب) يبدأ التحكيم بأن يعطي أحد الفريقين إشعاراً للفريق الآخر بأنه اختار أن يحيل النزاع للمحكمين وأن هذا الفريق (المشار إليه فيما بعد بـ "الفريق الأول") قد عين محكماً حددت هويته في الإشعار المذكور. ويترتب على الفريق الآخر (المشار إليه فيما بعد بـ "الفريق الثاني") أن يحضر الفريق الأول خلال خمسة عشرة (١٥) يوماً من تاريخ تسلمه الإشعار المذكور محمداً هوية المحكم الذي اختاره.

(ج) إذا تخلف الفريق الثاني عن تعيين محكم كما ذكر سابقاً يحق للفريق الأول في هذه الحالة أن يقدم طلباً للمحكمة الأردنية المختصة لتعين محكم ثانٍ. ويترتب على المحكمين أن يختارا خلال ثلاثين (٣٠) يوماً محكماً ثالثاً. وإذا لم يتم ذلك فإن المحكم الثالث سيعين من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بطلب من أي من الفريقين.

(د) يجب أن يكون المحكم الثالث مواطناً من بلد غير أردني أو الولايات المتحدة بل يجب أن يكون مواطناً من بلد يقيم علاقات دبلوماسية مع كل من الأردن والولايات المتحدة ويترتب أن لا تكون له مصلحة اقتصادية في أعمال البترول في الأردن أو الولايات المتحدة أو مع فريقين هذه الاتفاقية أو تابعيهما.

(هـ) يترتب على الفريقين أن يزودا المحكمين بكل التسهيلات (بما في ذلك حق الدخول إلى مسرح عمليات البترول) للحصول على أي معلومات تلزم للبت السليم في النزاع. ويجب أن لا يمنع أو يعيق تغيب أو تخلف أي فريق في التحكيم إجراءات التحكيم في جميع مراحلها أو أي منها.

(و) تستمر العمليات أو النشاطات التي سببت التحكيم حتى يصدر القرار أو الحكم إلا إذا قرر المقاوم أن هذا الاستمرار مستحيل أو غير عملي، وفي حالة صدور الحكم أو القرار متضمناً أن الدعوى كانت مشروعة يجوز تضمينه أحكاماً للتعويض الفادل لصالح المدعي على أن يبدأ سريان التسعون (٩٠) يوماً المخصص لإزالة أو البقاء بمعالجة سبب الدعوى كما ورد في المادة الثامنة عشرة لفقرة (ب) من تاريخ القرار أو الحكم.

(ز) يجوز تقديم قرار التحكيم إلى أية محكمة لها صلاحية كما أنه يجوز تقديم طلب إلى محكمة كهذه من أجل الحصول على اعتراف قضائي بالحكم وأمر بالتنفيذ حسبما يكون الحال.

(ح) يرغب الفرقاء، حيثما كان مناسباً، أن تتضمن القرارات والأحكام تحديداً للزمن لتنفيذ الحكم.

(ط) تبقى أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم سارية المفعول بغض النظر عن انتهاء هذه الاتفاقية.

هذه المادة

(ي) أي خلاف يتعلق أساساً بأمر فنية بما في ذلك الكميات والقياسات والقيم والأسعار والتي لا تستطيع السلطة والمقاول تسويتها ودياً مستقداً إلى خبير مستقل معترف به دولياً للحكم بها نهائياً (الخبير) ويعين من قبل السلطة والمقاول.

تقدم كل من السلطة والمقاول إلى الفريق الآخر قائمة تضم خمسة مرشحين أو أكثر لتولي منصب الخبير، فإذا ظهر اسم مرشح في كلتا القائمتين عندئذ يكون ذلك المرشح هو الخبير وإذا ظهر في كلتا القائمتين أكثر من مرشح فيجري اختيار الخبير من بين الأسماء المشتركة في القائمتين بالاتفاق بين الفريقين.

وإذا لم تكن أي من أسماء المرشحين في قائمة وموجودة في القائمة الأخرى أو إذا لم يقدم أحد الفريقين بتقديم قائمة بالمرشحين أو إذا لم تتفق السلطة والمقاول على خبير فيجري اختيار هذا الخبير من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية مع الأخذ بالاعتبار مؤهلات المرشحين الواردة أدناه وذلك بناء على طلب خطي من أحد الفريقين أو كليهما.

يجب أن يكون المرشحون أشخاصاً مستقلين يتمتعون بشهرة معروفة في الصناعة البترولية العالمية بصفتهم خبراء في أعمال التنقيب عن البترول والتأجير أو أن يكونوا خبراء في تسعير وتسويق النفط الخام و/أو الغاز في التجارة الدولية حسبما تتطلب الحالة.

إذا تخلف المرشح أو لم يكن متواجداً للقيام بدور الخبير فيجري اختيار مرشح آخر بنفس الطريقة المنصوص عليها في الفقرة (ي) بشرط أنه إذا كان اسم المرشح الآخر وارداً في كلتا القائمتين رقت الاختيار الأصلي عندها يجري اختيار هذا المرشح.

تتقاسم السلطة والمقاول بالتساوي نفقات الخبير وتطبق أحكام الفقرات (د) و (هـ) و (ط) أعلاه على أي قرار يتخذه الخبير طبقاً للفقرة (ي) هذه.

(ك) يقيم الطرفان علاقتهم بخصوص هذه الاتفاقية على أساس حسن النية والثقة.

(ل) في حالة نشوء أي خلاف يقتضي تسويته بموجب هذه المادة العشرين تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول حتى اتخاذ قرار أو حكم أو حل نهائي للنزاع.

مكتبة مصر العامة

المادة الواحدة والعشرون

المقاولون والمستخدمون المحليون والمواد المصنعة محلياً

يؤتب على المقاول والمقاولين الفرعيين مهما كانت درجتهم ما يلي:

- (أ) أن يعطوا الأولوية للمقاولين المحليين طالما أن أسعارهم واداءهم تتناسب مع الاسعار والاداء الدوليين.
- (ب) أن يعطوا الافضلية للموارد والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية المصنعة محلياً طالما أن اسعارها ونوعيتها ووقت تسليمها مناسبة مع ما يتوفر من مثيلاتها دولياً.
- (ج) أن يعطوا الافضلية في التوظيف للأردنيين على أن يكونوا معوفرين ومؤهلين بشكل ملائم وعلى أن يملك المقاول الحق في استخدام موظفيه الرئيسيين في المراكز الملائمة.

المادة الثانية والعشرون

تزويد المعلومات

لمساعدة المقاول في العمليات البرزولية المتوخاه ههنا يؤتب على السلطة منذ تاريخ التوقيع ان توفر للمقاول الاستعمال الحصري بدون مقابل ولمدة الاتفاقية كل المعلومات الفنية المفصلة بما في ذلك المسح الزلزالي والمعلومات الجيولوجية والطبية ("المعلومات") المتعلقة بالمنطقة أو مطلوبه من طرف او في حوزة السلطة قبل هذا التاريخ . على المقاول ان يدفع فقط المصاريف المعقولة لنسخ وشحن المعلومات الفنية.

مكتبة امه الصلح

المادة الثالثة والعشرون

خط أو خطوط الانابيب والتجهيزات

(أ) يحق للمقاول بناء وتشغيل خط أو خطوط انابيب لنقل البترول وما يرتبط بها من تجهيزات .
ويترتب على السلطة تقديم كل مساعدة للمقاول في الامور المتعلقة بالقانون الاردني وحقوق
المرور.

(ب) يترتب على السلطة او الاردن ان تقدم للمقاول بدون كلفة ولمدة هذه الاتفاقية ، أي خط
(خطوط) انابيب او حقوق مرور او حقوق لاستعمال اسطح الاراضي المملوكة او التي
تخضع لسيطرة السلطة او الاردن او لسلطتهما القضائية.

(ج) تقدم السلطة او الاردن للمقاول بدون كلفة كل الاذونات والرخص والحقوق الضرورية
لتفكيك المقاول للعمليات البترولية بما في ذلك حق حفر ابار الماء العذب واستعمالها كما هو
مطلوب للمقاول، وضمن المعقول، للسير في العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

المادة الرابعة والعشرون

الغاز

(أ) يحق للمقاول دون مقابل استعمال كل الغاز المنتج من المنطقة للعمليات البترولية بما في ذلك
الكميات الضرورية للوقود ولإستخراج الغاز وعمليات التدوير والاستخلاص الثانوي او
الثلاثي وإعادة الضغط او المخالطة عليه).

(ب) يكون أي غاز مصاحب فائض عن الاحتياجات المعروفة في الفقرة (أ) اعلاه والذي لا يوجد له
استعمال اقتصادي متوفر في جهاز الفصل للسلطة مجاناً.

(ج) انشاء القيام بالنشاطات المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية لا يجوز اشغال الغاز المصاحب
وغير المصاحب باستثناء الاشغال لآوقات قصيرة بقصد الفحص او لاسباب تشغيلية بدون
تفويض مسبق من السلطة. في حالة الغاز المصاحب يجب الحصول على تفويض من السلطة
للأشغال بخصوص هكذا غاز فائض عن الاحتياجات المعروفة في الفقرة (أ) اعلاه وليس له
استعمال اقتصادي واختارت السلطة عدم اخذه بموجب الفقرة (ب) اعلاه.

(د) طبقاً للمادة الثالثة (ج) اذا اعلن المقاول عن بئر اكتشاف قابلة لإنتاج غاز غير مصاحب ("بئر
اكتشاف غاز") تجتمع السلطة والمقاول لتحديد فيما اذا كان هناك سوق تجارية لهذا الغاز
داخل الاردن او خارجه. يبرر القيام بفعل تقييم لبئر اكتشاف الغاز المذكور لتحديد الامكانية
التجارية لهذا الاكتشاف. اذا ثبت ان هناك سوق تجاري لهذا الغاز بموجب احكام هذه
الاتفاقية. يبدأ المقاول باعداد برنامج تقييم.

هذه هي الاصل

إذا لم يتوفر سوق تجاري بغض النظر عن المادة الثالثة (ج) لا يوتب على المقاول أي التزام لتقديم أي برنامج تقييم لغاز الاكتشاف إلى حين اتفاق المقاول والسلطة على أن برنامج تقييم غاز الاكتشاف هذا مبرر اقتصادياً.

لا ضرورة للتخلي بموجب المادة الخامسة من هذه الاتفاقية وطيلة مدة محافظته المقاول على سريان أي جزء منها وإلى حين توافد سوق تجاري عن الأراضي التي تشكل بئراً أو آبار اكتشاف غاز.

(هـ) بعد تقييم وإعلان اكتشاف تجاري من قبل المقاول بخصوص مثل هذا الغاز غير المصاحب طبقاً للمادة الثالثة (ج) يوتب على السلطة والمقاول أن يجتمعا لمناقشة ترتيبات تسويق الغاز. إلا إذا اتفق الفريقان على غير ذلك بحيث يتم تسويق كل الغاز واقتسام العوائد من البيع وفقاً للفقرة (و) و (ز) أدناه.

"الغاز المنتج للمشاركة" يساوي الكمية الإجمالية من الغاز المنتج والموفر من المنطقة في أي سنة شمسية ولم يستعمل في عمليات البرول محسوماً منها الكمية الإجمالية للغاز التي يحق للمقاول تسلمها خلال السنة الشمسية بموجب الفقرة (ز) أدناه. سيوزع الغاز المنتج للمشاركة ويتم تقاسمه بين السلطة والمقاول بالنسب المبينة أدناه:

السلطة = ٥٢٪

المقاول = ٤٨٪

لذلك الكميات من الغاز التي تزيد عن خمسين مليون قدم مكعب في اليوم (٥٠ مليون قدم مكعب)

للسلطة = ٥٥٪

للمقاول = ٤٥٪

(و) بغض النظر عن أي تعارض مع أحكام المادة السابعة أعلاه فإن جميع التكاليف والمصروفات المتكبدة من قبل المقاول بخصوص التنقيب عن وتطوير وإنتاج وتسويق الغاز بما في ذلك نفقات التنقيب ومصاريف التطوير ومصاريف العمل وكل التكاليف والنفقات المباشرة وغير المباشرة الضرورية لمعالجة وتجفيف وضغط وتسييل وتخزين ونقل الغاز لنقطة أو نقاط البيع مع كل التكاليف المتصلة باستخدام المستشارين والخبراء الآخرين لمراجعة المعلومات الهندسية ومعلومات أخرى.

وليقوموا بإجراء اختبارات علمية على الغاز لكي يجهزوا دراسات الجدوى والتحليلات التسويقية وليقدموا للمقاول نتائجهم وتوصياتهم ستسرد من قبل المقاول عن طريق استلام كمية من غاز ونفط الكلفة بقيمة مجموع التكاليف والمصاريف على أن يكون للمقاول الحق في استرجاع أي كمية من الغاز تزيد على ٦٠٪ من الحجم الإجمالي للغاز المنتج والمخووظ من المنطقة وغير مستعمل في العمليات البرولية إلى حد تجاوز التكاليف والمصاريف ٦٠٪ من الكمية الإجمالية للغاز المنتج من المنطقة خلال العمليات البرولية في السنة الشمسية. والمبلغ الفائض من هذه التكاليف والمصاريف ينتقل إلى السنة أو السنوات التالية حتى يستعاد كاملاً عندما يتم إنتاج النفط والغاز الخام من المنطقة تقسم المصاريف بينهما طبقاً لأحكام المادة الثانية (٤) (ج) من الملحق (ج).

(ز) تنجز القياسات التي تجري لأغراض تحديد كميات الغاز وتوزيعه بين الفريقين بصورة ملائمة وفقاً للأساليب المقبولة بشكل عام والمستعملة في صناعة النفط العالية. وستحدد هذه القياسات عند مكان القياس أو عند نقطة أو نقاط يتفق عليها الفريقان.

(ح) بغض النظر عن أي شئ من أفاض ورد في هذه الاتفاقية فإنه في حالة اختيار المقاول لمعالجة الغاز لاستخلاص الغازات القابلة للتسييل ("سوائل الغاز الطبيعي") ستسري مبادئ المشاركة في الإنتاج وأسوداد الكلفة التي بينت في هذه المادة الرابعة والعشرين على كل سوائل الغاز الطبيعي والمسودة من قبل المقاول.

مكتبة حقن الحقول

المادة الخامسة والعشرون

تسويق نفط السلطة الخام

- (أ) يجوز للسلطة وحسب رأيها وبأشعار خطي مسبق لا تقل مدته عن تسعين (٩٠) يوماً أن تطلب من المقاول أن يسرق كل أو أي جزء من حصتها من النفط الخام الذي يتم انتاجه من المنطقة ولمدة محددة.
- (ب) يوفر المقاول كافة المعلومات المعروفة لديه بخصوص مشورين محتملين لخدمة السلطة من النفط الخام وسعر وشروط البيع ويعين الوقت الذي على السلطة أن تحدد فيه أن يستمر المقاول بالبيع أو أن السلطة بإمكانها الحصول على سعر أفضل و/أو شروط البيع وعليه تسحب طلبها من المقاول ببيع النفط الخام آنذاك.
- (ج) يجب أن لا يدخل المقاول بأي اتفاقية من أجل بيع أي جزء من نفط السلطة الخام من المنطقة بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.
- (د) يترتب على السلطة أن تعطي التعليمات أو الموافقة كما هو مطلوب بمقتضى هذه المادة الخامسة والعشرين في الوقت المناسب بحيث لا تتعارض مع ترتيبات التخزين والتحميل المتفق عليها.
- (هـ) يترتب على السلطة أن تدفع للمقاول مقابل الخدمات مبلغ خمسة وعشرون سنتاً (٠.٢٥) أمريكي للبرميل عن كل كميات السلطة التي يسرقها المقاول. ومقابل الخدمات هذا قابل للتفاوض بحسن نية إذا زاد سعر نفط خام السلطة على (٢٥) دولار أمريكي للبرميل لدى نقطة التصدير بالشحن البحري.

المادة السادسة والعشرون

المكتب وتبليغ الاشعارات

- (أ) يترتب على المقاول أن يحتفظ بمكتب في عمان/الأردن حيث توجه إليه الاشعارات بصورة صحيحة كما هو وارد ادناه.
- (ب) يجوز ارسال اشعارات للمقاول بواسطة التلكس على أن يجري تأكيد استلامها بالاجابة أو يجوز ارسالها لمكتب المقاول بالبريد المسجل أو يجوز تركها بمكتب المقاول شرط أن يكون المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين قد أكد استلامها. ويجب أن يتم ارسال نسخة من الاشعار الى المكتب الرئيسي للمقاول.
- (ج) يمكن ارسال اشعارات للسلطة عن طريق التلكس على أن يجري تأكيد استلامها بالاجابة. ويمكن ارسالها الى مكتب السلطة بواسطة البريد المسجل أو يمكن تركها بمكتب المدير العام للسلطة بشرط أن يؤكد المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين استلامه للاشعار المرجح.

هذه هي النسخة

(د) تعنون الاشعارات المنصوص عليها في الفقرات (ب) و (ج) وترسل كالتالي:

١- سلطة المصادر الطبيعية

ص.ب. (٧)

عمان-الاردن

انتباه: المدير العام

هاتف : ٨٥٧٦٠٠ (تغير هاتف السلطة اعتباراً من ٣٠ ٤ ١٩٩٦)

تلكس : NRA - JO 21415

فاكس : ٨١١٨٦٦

٢- المقاول

(أ) هيوز البرجي

١٨٠ م دبل ير جناح رقم ٣١٣

مدينة سولت ليك/ولاية يوتا ٨٤١٠٣

تليفون : ٨٠١-٣٢٣-٩٤٨٨

فاكس : ٨٠١-٣٢٣-٩٤٨٥

لانتباه روبرت.أي. كوارد

(ب) ميداليون للتقيب

٦٩٧٥ ميدان يوليون بارك / جناح ٣١٠

ميدليل، ولاية يوتا ٨٤٠٤٧

تليفون : ٨٠١-٥٦٦-٧٤٠٠

فاكس : ٨٠١-٥٦٦-٧٤٧٧

لانتباه جي.ك. هاروني

٣- المكتب الرئيسي للمقاول في عمان

ص.ب.

عمان

الاردن

انتباه : المدير العام

هاتف :

تلكس

فاكس

(د) يجوز تغيير عنوان تسليم الاشعارات لأي طرف وذلك عن طريق اعطاء الطرف الآخر اشعاراً بذلك قبل عشرة ايام من التغيير.

(و) سيعتبر مكتب المقاول في عمان . الاردن المكان لتسليم اشعارات اليه من الغير.

(ز) يوافق طرفاً هذه الاتفاقية على التخلي عن ضرورة تقديم اخطارات عدلية.

هذه الوثيقة
أصبحت
مكتوبة

المادة السابعة والعشرون

مساعدات السلطة

توافق السلطة على توفير المساعدات التالية للمقاول:

(أ) يوجب على السلطة وللحد الذي تستطيعه ان تساعد المقاول في الحصول على جميع الاذونات والتسجيلات والرخص وتصاريح العمل والتأشيرات من الحكومة الاردنية وجميع الموافقات أو الحقوق الاخرى التي تلزم لتنفيذ العمليات البيزولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ب) يوجب على السلطة ان تساعد المقاول حسب طلبه وعلى نفقته الخاصة في الحصول على حقوق الاستعمال أو حقوق المرور في الاراضي المملوكة ملكية خاصة كما يلزم فيما يتعلق بالعمليات البيزولية شريطة ان تسجل الحقوق والممتلكات المكتسبة باسم السلطة.

(ج) في حالة عدم التوصل الى ترتيبات طوعية مباشرة مع اصحاب الاراضي المتأثرين يوجب على السلطة ان تمارس بواسطة الاردن، حق نزع الملكية للحصول على الحقوق في الاملاك المذكورة اذا كان ذلك ضرورياً من اجل العمليات البيزولية. في هذه الحالة يوجب على المقاول ان يعرض السلطة لدى التملك التكلفة المدفوعة لحقوق الملكية هذه.

(د) يوجب على السلطة، اذا طلب المقاول ذلك، ان تتدب ممثلاً متفرغاً أو أكثر لمساعدة المقاول شريطة ان يتحمل المقاول التكاليف المعقولة للممثل أو الممثلين المذكورين بمبالغ يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مقدماً.

(هـ) على السلطة ان تتخذ مباشرة كافة الاجراءات الضرورية بعد تدوين التوقيع لتعطي هذه الاتفاقية قوة القانون واثره الكامل في الاردن.

المادة الثامنة والعشرون

تزويد الطلب الداخلي

(أ) يوجب على المقاول وللمدة التي تطلبها السلطة وبحد أقصى يساوي حصة المقاول النسبية من النفط الخام اللازم تزويد الطلب الداخلي في الاردن. وذلك من الكمية الاجمالية للنفط الخام الذي يستحقه المقاول من المنطقة في سنة شمسية.

(ب) تساوي حصة المقاول النسبية من الطلب الداخلي في الاردن (١) كامل المتطلبات الداخلية في الاردن خلال السنة الشمسية المعنية مطروحاً منها (٢) كل النفط الخام الذي يتم انتاجه في الاردن خلال المدة المذكورة وتستحقه السلطة، وبضرب ناتج الطرح في (أ) بحاصل استحقاق المقاول من النفط الخام من المنطقة للسنة الشمسية المذكورة ومقسوماً على (ب) كامل قيمة استحقاقات جميع المقاولين اللذين ينتجون في الاردن خلال المدة المذكورة.

(ج) اذا طلب من المقاول ان يبيع جزءاً من استحقاقه لتزويد الطلب الداخلي فتطبق احكام التقييم ذات العلاقة في المادة السابعة (ج)، ويوجب على السلطة ان تدفع للمقاول مقابلها خلال ستين يوماً بعد التسليم بالدولارات الامريكية.

(د) مع العلم بأنه من المفيد للمقاول ان يدخل في التزامات بيع طويلة الامد وفي حالة رغبة السلطة ان يزود المقاول نفط خام للطلب الداخلي في الاردن بموجب احكام المادة الثامنة والعشرين، يوجب على السلطة تزويد المقاول باشعار خطي بذلك قبل ربعي سنة.

ويجب ان يبين اشعار السلطة للمقاول كمية مستحققات المقاول المطلوبة والنوعية المطلوبة بالتحديد (اذا انتج أكثر من نوعية واحدة من النفط الخام في المنطقة) والمدة التي سيستري خلالها نفط الخام هذا. ويوجب على الطرفين ابرام اتفاقيات بيع نفط الخام بخصوص هذا البيع الشراء تحتوي على نصوص تجارية عادية.

هذه احدى الاصل

المادة التاسعة والعشرون

المسؤولية الفردية

(أ) تكون العمليات موضوع اشعار المسؤولية الفردية من السلطة بموجب هذه المادة هي تلك التي تتضمن:

١- اختراق وفحص لطبقات جيولوجية اعمق من تلك المقترحة من المتعهد للجنة الادارة الفنية في أي بئر اكتشاف يحفر شريطة ان يكون المشغل لم يبدأ بالعمليات المقبولة لاكمال او ترك البئر.

٢- حفر بئر اكتشاف لا تكون بئر تقييم شريطة انه لا يمكن حفر اكثر من بئرين (٢) في اية مرحلة من مدة التنقيب. لا يجوز حفر مثل هذه البئر في أي منطقة التاج او في منطقة حفر فيها بئر اكتشاف.

٣- حفر بئر تقييم تكون ناتجة بشكل مباشر من بئر تنقيب ناجحة سواء كانت بئر التنقيب هذه قد حفرت كجزء من عملية مسؤولية فردية.

٤- تطوير أي اكتشاف يكون ناتج مباشرة من عملية مسؤولية فردية بئر اكتشاف و/او لبئر تقييم ناجحتين لم يختار المقاتل البدء فيها بموجب الفقرة (ج).

٥- تطوير أي اكتشاف يكون ناتج مباشرة عن بئر تنقيب و/او بئر تقييم ناجحتين حفرتا من قبل المقاتل اذا مرت اربع وعشرون (٢٤) شهراً من تاريخ الانتهاء من بئر ناجحة ولم يبدأ المقاتل بالتطوير التعلق بذلك.

(ب) باستثناء العمليات المبينة في الفقرة (أ) (١) لا تكون أي من العمليات المبينة في الفقرة (أ) موضوع اشعار مسؤولية فردية من السلطة حتى بعد عرض العملية بالشكل الكامل على لجنة التنقيب الفنية ورفضتها.

لكي يكون عرض اجراء أي من العمليات المذكورة اعلاه لحساب السلطة "بشكل كامل كما ذكر اعلاه. يجب ان يتضمن العرض معلومات مناسبة مثل المكان والعمق والطبقات الجيولوجية المستهدفة وتوقيت العملية وايضا كان ذلك مناسباً تفاصيل بخصوص أي خطة تطوير بالاضافة الى اية معلومات اخرى ذات علاقة.

(ج) اذا استوفت الشروط المشار اليها في الفقرة (ب) . يجوز للسلطة وبخصوص أي عملية مبينة في الفقرة (أ) اعطاء اشعار مسؤولية فردية خطي للمقاتل. وللمقاتل المحدد ادناه من تاريخ استلام هذا الاشعار اعلام السلطة فيما اذا اختار البدء بالعملية المقترحة كجزء من عملياته البرزولية:

١- بالنسبة لأي عملية مبينة في الفقرة (أ) (١) - ٤٨ ساعة او الى حين ابتداء عمليات زيادة العمق ايهما يلي الآخر.

٢- بالنسبة لأي عملية مبينة في الفقرات (أ) (٢) و (أ) (٣) - ٣ أشهر.

٣- بالنسبة لأي عملية مبينة في الفقرات (أ) (٤) و (أ) (٥) - ٦ أشهر.

(د) اذا اختار المقاتل تضمين العملية المبينة في اشعار المسؤولية الفردية كجزء من العمليات البرزولية خلال المدة المناسبة المبينة في الفقرة (ج) . يجب اجراء هذه العملية من قبل المقاتل ضمن نطاق العمليات البرزولية كجزء من برنامج العمل والموازنة الحاليين واللذين سيعتبران انهما معدلان كذلك.

هذه هي الاصل

(هـ) اذا اختار المفاوض عدم البدء بالعملية المبينة في اشعار المسؤولية الفردية بموجب احكام الفقرة (و) ادناه تجري العملية لحساب السلطة بسرعة وعلى الفور من قبل المفاوض على مسؤولية السلطة وكلفتها ونفقتها وحدها شريطة ان تجري هذه العملية فقط في حالة انها لا تتعارض او تعارض نشاطات والتزامات المفاوض او تزجر برامج العمل الحالية بما في ذلك أي برنامج عمل وموازنة موافق عليهما وبالنسبة للعمليات المشار اليها في الفقرات (أ) (٢) و (أ) (٣) تجري هذه العمليات حال توافق اجهزة مناسبة في الاردن.

يؤتب على المفاوض والسلطة الاتفاق على الطريقة التي ستزود بها السلطة المفاوض كافة الاموال الضرورية لاجراء الصرف على هذه العمليات قبل البدء بها.

(و) يؤتب على السلطة اختيار تنفيذ العمليات لحسابها والمشار اليها في الفقرات (أ) (٤) و (أ) (٥) سواء بنفسها او بواسطة المفاوض مقابل رسم يوافق عليه الطرفان او بواسطة أي طرف آخر يتعاقد بذلك الخصوص مع السلطة شريطة ان تجري هذه العمليات فقط في حالة عدم تعارضها او اذا لم تتعارض مع نشاطات المفاوض والتزاماته او اذا كانت لا تؤدي الى تأخير برامج العمل الحالية بما في ذلك برنامج عمل وموازنة موافق عليهما. وقبل الدخول في اتفاقية مع طرف ثالث كما ذكر اعلاه يؤتب على السلطة اشعار المفاوض خطيا بمثل هذه الاتفاقية المقترحة. ويكون للمفاوض خمسة واربعين (٤٥) يوما بعد استلام هذا الاشعار ليقرر ممارسة حقه بالرفض او لا يخصص الاتفاقية المقترحة وتنفيذ نشاطات المسؤولية الفردية هذه بذات الشروط والاحكام المنفق عليها مع الطرف الثالث.

(ز) اذا قرر المفاوض بموجب احكام الفقرة (د) البدء بأية اعمال متوقعة في الفقرة (أ) (٣) يؤتب عليه الدفع للسلطة نقدا وخلال ثلاثين يوما من تاريخ ممارسته لهذا الحق مبلغا يساوي كافة التكاليف المتكبدة من قبل السلطة في عمليات المسؤولية الفردية التي اجريت بموجب الفقرتين (أ) (١) و (أ) (٢) والتي ادت بشكل مباشر للاعمال المتوقعة في الفقرة (أ) (٣).

(ح) بالاضافة الى المبلغ المشار اليه في الفقرة السابقة تستحق السلطة كذلك استلام مبلغ اضافي من المفاوض تساوي مائه بالمائه (١٠٠٪) من التكاليف المشار اليها في الفقرة (ز). ويجب دفع هذا المبلغ الاضافي نقدا وخلال تسعين (٩٠) يوما من التاريخ الذي يمارس فيه المفاوض حقه المشار اليه.

(ط) اذا قرر المفاوض وبموجب احكام الفقرة (د) تنفيذ أي اعمال متوقعة في الفقرة (أ) (٤) يؤتب عليه الدفع للسلطة نقدا كافة التكاليف المتكبدة من قبلها في عمليات المسؤولية الفردية والتي ادت مباشرة للاعمال المتوقعة في الفقرة (أ) (٤) محسوما منها أية تعويضات بموجب الفقرة (ز) اعلاه خلال ثلاثين (٣٠) يوما من التاريخ الذي يمارس فيه هذا الحق.

(ي) بالاضافة للمبلغ المشار اليه في الفقرة السابقة تستحق السلطة استلام خمسة وعشرين بالمائه (٢٥٪) من حصة المفاوض في النقط المنتج للمشاركة والمنتج من الحقل المطور هذا حتى تساوي قيمتها كما هي معرفة في الفقرة (ك) ادناه ستمائه بالمائه (٢٠٠٪) من التكاليف المشار اليها في الفقرة (ط).

(ك) يقيم البترول المستلم من قبل السلطة بموجب الفقرة (ي) اعلاه بالسعر المحدد في المادة السابعة.

(ل) اذا اجريت العمليات المبينة في الفقرتين (أ) (٤) و (أ) (٥) على مسؤولية السلطة وكلفتها ونفقتها وحدها تستلم السلطة مائه بالمائه (١٠٠٪) من البترول المنتج من الحقل المطور بموجب هذه الاحكام.

هذه هي الاصل

المادة الثلاثون

امتيازات السلطة

(أ) يكون للسلطة حق الدخول دون قيد وعلى مسؤوليتها وحدها الى المنطقة المغطاه بهذه الاتفاقية والى مسرح العمليات البرولية الجارية فيها. يجوز للسلطة فحص ومراجعة كل موجودات وكتب ودفاتر وسجلات المقاتل وكافة المعلومات المحتفظه من قبله واجراء عدد معقول من المسوحات والرسومات والاختبارات من أجل تطبيق حقوقها بموجب هذه الاتفاقية. وتعطي السلطة مساعدة معقولة من قبل وكلاء ومستخدمي المقاتل لكي يتم تجنب تعريض سلامة العمليات البرولية وفعاليتها للخطر او اعاقبتها. ويترب على المقاتل ان يقدم للسلطة كل الامتيازات والتسهيلات الممنوحة لمستخدميه في الحقل وتوفير استعمال مساحة معقولة من المكاتب والمساكن المؤلثة بشكل مناسب في الحقل دون مقابل بغرض تسهيل تحقيق اهداف هذه المادة.

(ب) اذا قررت السلطة ان ايا من مستخدمي المقاتل او مستخدمي المقاتلين الفرعيين قد تصرفوا بشكل يخالف العادات والقوانين والانظمة واللوائح الاردنية او من شأنه ان يضر بالتنفيذ السليم للعمليات البرولية فيرتب عليها ان تشعر المدير العام للمقاتل خطياً بمطالبة ابعاد هذا المستخدم من العمليات البرولية مع ابداء الاسباب لذلك.

المادة الواحدة والثلاثون

المسؤولية عن الاضرار

(١) يكون المقاتل مسؤولاً وحده وبالكامل من ناحية قانونية تجاه الغير عن اي ضرر او خساره او عطل فيما يتعلق بالعمليات البرولية ويعرض السلطة والاردن ويدفع عنهما بذلك الخصرص.

(٢) اذا كان المقاتل مؤلفاً من أكثر من هيئة واحدة, تكون مسؤولية هؤلاء الاعضاء بالتكافل والتضامن.

هذه المادة

المادة الثانية والثلاثون

كتاب الاعتماد والكفالة

(أ) يوتب على المقاول خلال تسعين (٩٠) يوما بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ان يقدم للسلطة كتاب اعتماد غير قابل للالغاء مطابق جوهريا للنموذج المرفق في الملحق (ز) كضمان من المقاول للتنفيذ الزممي لمرحلة التفتيش الاولى من مدة التفتيش بموجب المادة الرابعة من هذه الاتفاقية بقيمة مليون ونصف (١,٥٠٠,٠٠٠) دولار امريكي. ويلغى كتاب الاعتماد تلقائياً دون الاخلال بالاجراءات المذكورة في الملحق (ز) من هذه الاتفاقية بعد تنفيذ المقاول لكافة التزاماته هذه.

(ب) قبل بدء كل من المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة لمدة التفتيش يوتب على المقاول توفير الدليل المقنع للسلطة حول قدراته المالية لتنفيذ التزاماته ضمن مدة التفتيش.

(ج) يوتب على المقاول خلال تسعين (٩٠) يوما بعد تاريخ النفاذ ان يقدم للسلطة كفالة من الشركة الام مطابق جوهريا للنموذج المرفق في الملحق (ح).

المادة الثالثة والثلاثون

حقوق الصرف والالتزامات

(أ) يسجل استثمار المقاول الناتج عن هذه الاتفاقية في الاردن كاستثمار اجنبي موافق عليه اذا تطلبت ذلك اجراءات اي قانون او أنظمة لمراقبة الصرف المطبقة عامة في الاردن.

(ب) يجوز احضار الاموال اللازمة للمقاول ومقاوليه الفرعيين لتغطية افاقهم المحلي بعمليات حرة التحويل.

(ج) ينفذ بيع وشراء العملة الاجنبية بالاسعار اليومية السائدة التي يعلنها البنك المركزي في عمان/الاردن بشرط ان لا تكون هذه الاسعار التي تطبق على المقاول وكافة المقاولين الفرعيين اقل ملائمة من الاسعار المتاحة لأي نشاط خاص تجاري او صناعي في الاردن.

(د) يحق للمقاول ومقاوليه الفرعيين فتح وتشغيل حسابات في بنوك اجنبية خارج الاردن. ويمكن ان تستعمل السحوبات من هذه الحسابات كمداخيل بخصم سلع وخدمات من الخارج دونما ضرورة تحويل الاموال الخاصة بهذه المداخيل اولا الى الاردن وتحويل المبالغ اللازمة الى البنوك المحلية الاردنية من اجل تغطية النفقات بالعملية الاردنية ذات العلاقة بالانشطة الواردة في هذه الاتفاقية.

مكتبة امم المتحدة

(هـ) يمنح المقاول ومقاوليه الفرعيون ضمانات حقوق الصرف التالية طيلة مدة سريان هذه الاتفاقية:

١- ان يزودوا بعملات اجنبية حرة الصرف لكل المبالغ الضرورية للقيام بالعمليات التي تتضمنها هذه الاتفاقية.

٢- ان يحتفظوا بهذه الاموال في الخارج ولا يجبر المقاول ومقاولوه الفرعيون على تحويل اموال او ممتلكات الى الاردن من الخارج باستثناء المبالغ الضرورية لتسديد نفقاتهم للوفاء بالتزاماتهم بالعملة الاردنية.

٣- ان يحتفظوا في الخارج وان يتصرف بحرية بكل عائدات المقاول من تصدير البترول ومن بيعه محليا ولا يجوز اجبار المقاول على تحويل هذه العائدات الى الاردن باستثناء ما ورد في الفقرة (هـ) (٢) اعلاه.

٤- ان يمددوا للخارج كافة العائدات من عمليات المقاول ومقاوليه الفرعيون الداخلية في الاردن بما في ذلك العائدات من بيع البترول واي اموال اخرى تستحق للمقاول ومقاوليه الفرعين في الاردن بموجب هذه الاتفاقية. وتنفذ هذه الاعادة بموجب اجراءات أي قانون او النظمة لمراقبة الصرف مطبقة عامة في الاردن على ان لا تمنع او تؤخر هذه الاعادة.

٥- يصرح للمقاول ومقاوليه الفرعيون بدفع رواتب مستخدميه الاجانب العاملين في الاردن بالعملة الاجنبية سواء داخل الاردن او خارجه ولا يطلب من هؤلاء المستخدمين سوى احضار ما يكفي لتغطية تكاليف معيشتهم. ويسمح هؤلاء المستخدمين اخراج مذكراتهم او عائدات بيع ممتلكاتهم الشخصية.

٦- يحق للمقاول ومقاوليه الفرعيون الاحتفاظ بحساب خاص بعملات اجنبية داخل الاردن من اجل اداء ما يترتب عليهم دفعه للسلطة او للاردن بموجب هذه الاتفاقية و لاجل دفعات اخرى تتطلبها العمليات النفطية.

٧- تدفع بالدولار الامريكي اية دفعه من المقاول للسلطة او للاردن او شركة البترول الاردنية بموجب هذه الاتفاقية لدى بنك في عمان تسميه السلطة او الاردن او شركة البترول الاردنية الا اذا اتفق الطرفان على التعامل بعملة اخرى. واية دفعة من السلطة او الاردن او شركة البترول الاردنية الى المقاول بمقتضى هذه الاتفاقية ستدفع بالدولار الامريكي الى بنك او بنوك يسميها المقاول الا اذا اتفق الاطراف على التعامل بعملة اخرى.

٨- للمقاول الحق ان يحول الى عملة اجنبية اية مبالغ بالدينار الاردني لا يحتاجها ويكون قد حصل عليها نتيجة العمليات البترولية بموجب هذه الاتفاقية كما ان له الحق بحرية تحويل هذه العملة الاجنبية الى الخارج.

٩- اية دفعه يتوجب على السلطة دفعها للمقاول او شركة البترول الاردنية او يتوجب على المقاول او شركة البترول الاردنية دفعها للسلطة ستم خلال المدة المحددة للدفع في هذه الاتفاقية او اذا لم ترد مدة محددة فخلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد استلام فاتورة مفصلة بذلك. ويعطي أي تأخير في الدفع الحق للفريق المتحقق لصالحه هذا المبلغ في الحصول على فائدة مركبة على اساس شهري محسوبة على اساس سعر فائدة العرض بين البنوك في لندن (LIBOR) على الودائع الشهرية المحددة من قبل بنك ميدلاند لندن في اول يوم عمل من الشهر المعني بالاضافة الى فائدة بنسبة ٢٪ عن كامل المدة التي استحق خلالها المبلغ.

هذه هي النسخة

المادة الرابعة والثلاثون

الاعفاءات الجمركية

(أ) يسمح للمقاول وشركة البترول الأردنية ومقاوليهم الفرعيين والعاملين في تنفيذ العمليات البرولية بموجب هذه الاتفاقية استيراد الآليات والمعدات والسيارات والطائرات والمواد واللوازم والمستهلكات والممتلكات المنقولة معفاة من الجمارك خلال مدة هذه الاتفاقية اذا كانت مستعمل فقط في تنفيذ العمليات البرولية بمقتضى هذه الاتفاقية . ويترتب على السلطة عندما يتم استيراد أي بند معفى ان تشهد انه سيستعمل فقط في تنفيذ العمليات البرولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ب) يجوز تصدير أي من الأشياء المستوردة الى الاردن والمعفاة او غير المعفاة من الرسوم الجمركية او الضرائب او المفروضات بمقتضى المادة الرابعة والثلاثين بواسطة الفريق المستورد في أي وقت بدون اية ضريبة للتصدير او مفروضات عليه.

(ج) مع عدم الاخلال بما نصت عليه المادة الثامنة يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع المستعملة والصالحة والناجمة عن العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية في الاردن شريطة ان يدفع المقاول او المشورون اية رسوم جمركية او ضرائب او مفروضات ان وجدت الا اذا بيعت للسلطة او أي فريق ثالث آخر يتمتع بنفس الاعفاءات الجمركية التي يتمتع بها المقاول.

(د) مع عدم الاخلال بما نصت عليه المادة الثامنة يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع الخالصة او المستعملة الى الخد الذي لا تكون فيه صالحة للعمل والمصنفة من قبل المقاول او المقاولون الفرعيون كخردة او نفاية (ويكون هذا التقييم صحيحا اذا لم تعرض عليه السلطة او دائرة الجمارك خلال مدة معقولة بعد تسلم اشعار خطي) كخردة او نفاية بدون دفع رسوم جمركية او ضرائب او مفروضات.

(هـ) في حالة البيع بمقتضى الفقرتين (ج) و (د) اعلاه يخضع مبلغ مساو للمقبوضات الصافية التي يتسلمها المقاول من المبيعات المذكورة من استحقاق المقاول في اسداد الكلفة.

(و) لا تلزم اية رخصة لتصدير البترول، ويعفى المقاول والسلطة وزائهما من اية ضريبة او رسوم او اتعاب او أي مفروضات مالية اخرى فيما يتعلق بتصدير البترول الذي يتم اتاجه من المنطقة خلال مدة هذه الاتفاقية.

(ز) يسمح لكل مستخدم غير اردني تابع للمقاول او مقاولوه الفرعيين ومتدرب لاردن على اساس مقيم ان يستورد ويعفى من جميع الرسوم الجمركية فيما يتعلق باستيراد السلع غير المستهلكة والمواد والامثلة الشخصية استيراد مؤقتاً في حدود المعقول شريطة ان تستورد خلال مدة اقصاها اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ دخول الموظف غير الاردني المعني الى الاردن. ويحق لكل موظف رئيسي ان يستورد كل اربع (٤) سيارات لاستعماله الخاص معفاة من جميع الرسوم الجمركية ، ويعتبر إعادة تصدير جميع الممتلكات المستوردة والمعفاة من الرسوم الجمركية لاستعمال المستخدم وعائلته فقط (بدون ضريبة او مفروضات تصدير) في نهاية انتداب المستخدم المذكور في الاردن فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية الا اذا بيعت او تم التصرف بها من قبله خلافاً لذلك في الاردن حسب القوانين والانظمة الاردنية.

هذه هي الاصل

(ح) حيثما يستعمل كلمة "مقاول" في الفقرة (أ) لغاية (ز) اعلاه فانها تتضمن كذلك المقاولين الفرعيين التابعين وعلى أي درجة.

(ط) تشمل "الرسوم الجمركية" كما هي مستعملة في هذه الاتفاقية جميع الرسوم والضرائب والمفروضات (فيما عدا تلك الرسوم المدفوعة للاردن او اية هيئة تابعة له بالمعدلات المعتادة المطبقة عامة للخدمات العادية والفعلية التي تمت تأديتها) والتي تكون مستحقة الدفع نتيجة لاستيراد او تصدير المادة او المواد محل الاعتبار.

(ي) يكون اعفاء جميع المستوردات المؤقتة بمقتضى هذه المادة مضموناً بكفالة بنكيه من بنك مرخص في الاردن بقيمة مائتي الف (٢٠٠,٠٠٠) دولار امريكي وبنموذج مشابه للنموذج المرفق في الملحق (ز).

(ك) تستمر التزامات الفريقين بموجب المادة الرابعة والفالين هذه والمزبنة عليهما خلال مدة هذه الاتفاقية الى ما بعد انتهاء الاتفاقية.

المادة الخامسة والفالين

توحيد الحقـــــوق

(أ) اذا امتد حقل ضمن المنطقة الى خارج المنطقة في مناطق اخرى من الاردن والتي يكون لاطراف اخرى فيها حقوق اجراء عمليات بزلوية, يجوز للسلطة ان تطلب ان يتم تطوير الحقل وانتاج البزلول فيه بالتعاون مع الاطراف الاخرى ويطبق نفس النظام اذا كان المخزون البزلولي في المنطقة, مع كونه لا يعادل اكتشافاً تجارياً اذا تم تطويره منفرداً, يمكن ان يعتبر اكتشافاً تجارياً اذا تم تطويره مع المخزون الموجود في المناطق التي يسيطر عليها اطراف اخرى.

(ب) اذا ما طلبت السلطة هذا, يترجى على المقاول ان يتعاون مع الاطراف الاخرى لتحضير القراح جماعي لتطوير وانتاج مشترك للمخزون البزلولي لتقديمه للسلطة للموافقة عليه.

(ج) اذا لم يتم تقديم الاقتراح للتطوير والانتاج المشترك خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ طلب السلطة الموضح في الفقرة (ب) اعلاه واذا لم توافق السلطة على الاقتراح هذا, يجوز للسلطة ان تعد او تنسب في اعداد, وبموجب الاساليب المقبولة في صناعة البزلول العالية وعلى حساب المقاول والاطراف الاخرى المعنية, خطة معقولة للتطوير والانتاج المشترك. اذا وافقت السلطة والاطراف الاخرى على الخطة المقترحة ولم يوافق عليها المقاول, يحق للسلطة او المقاول احالة الموضوع لقرار الحيز بموجب الفقرة (ي) من المادة العشرين, ويكون القرار بموجب الفقرة (ي) من المادة العشرين نهائياً إلا اذا اشعر المقاول السلطة خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ القرار هذا انه اختار ان يتنازل عن مصالحه في الحقل بدلاً من المشاركة.

هذه هي النسخة

المادة السادسة والثلاثون

احكام عامة

- (أ) تعتبر عناوين او اسماء كل مادة في هذه الاتفاقية مجرد تسهيل للفريقين ولا يجوز استعمالها فيما يتعلق بتفسير او تأويل المواد المذكورة.
- (ب) كلما استعملت الكلمة "مشملة" في هذا النص فإنها تعني الشمول وليس الحصر الا اذا اقتضى الاطار العام للنص بوضوح تفسيراً مخالفاً.
- (ج) هذه الاتفاقية تجسد كل اتفاقية وتضاهم بين المفاوض والسلطة متعلق بموضوعها ولا يمكن التعديل او التغيير او الاضافة بما في ذلك أي نظام، قانون، تشريع او احكام من أي نوع ما عدا بنص مكتوب وموقع من قبل المفاوض والسلطة.
- (د) تكون احكام هذه الاتفاقية ملزمة لفريقيها وخلفائهما والمتنازل لهم.
- (هـ) على الفريقين مناقشة والاتفاق على البيانات الصحفية التي ستصدر قبل اصدارها.
- (و) في حالة ضرورة الحصول على أي موافقة او اذن او قبول بموجب هذه الاتفاقية من قبل أي من الفريقين او أية لجنة مؤلفة بموجب هذه الاتفاقية، يجب ان لا يتم الامتناع لسبب غير معقول عن اعطاء هذا القبول او الموافقة.

المادة السابعة والثلاثون

النص

تمت كتابة هذه الاتفاقية باللغة العربية والانجليزية ولكليهما نفس القوة.

واشهاداً على ذلك وقعت سلطة المصادر الطبيعية وشركة ميداليون هيوير جوردن على هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المبينين أولاً أعلاه.

لـ ولهاية عن :

لـ ولهاية عن :

شركة ميداليون هيوير الاردن

سلطة المصادر الطبيعية

من قبل : جنك هارولسي

من قبل : د. هشام الدباس

المدير
ميداليون هيوير الاردن

وزير الطاقة والثروة المعدنية
رئيس سلطة المصادر الطبيعية

شاهد

شاهد

روبرت أي كـوارد

المهندس خالد الشيباب

المدير

مدير عام سلطة

ميداليون هيوير الاردن

المصادر الطبيعية

هذه هي الاصل

اتفاقية المشاركة في التنقيب والإنتاج

بين

سلطة المصادر الطبيعية

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

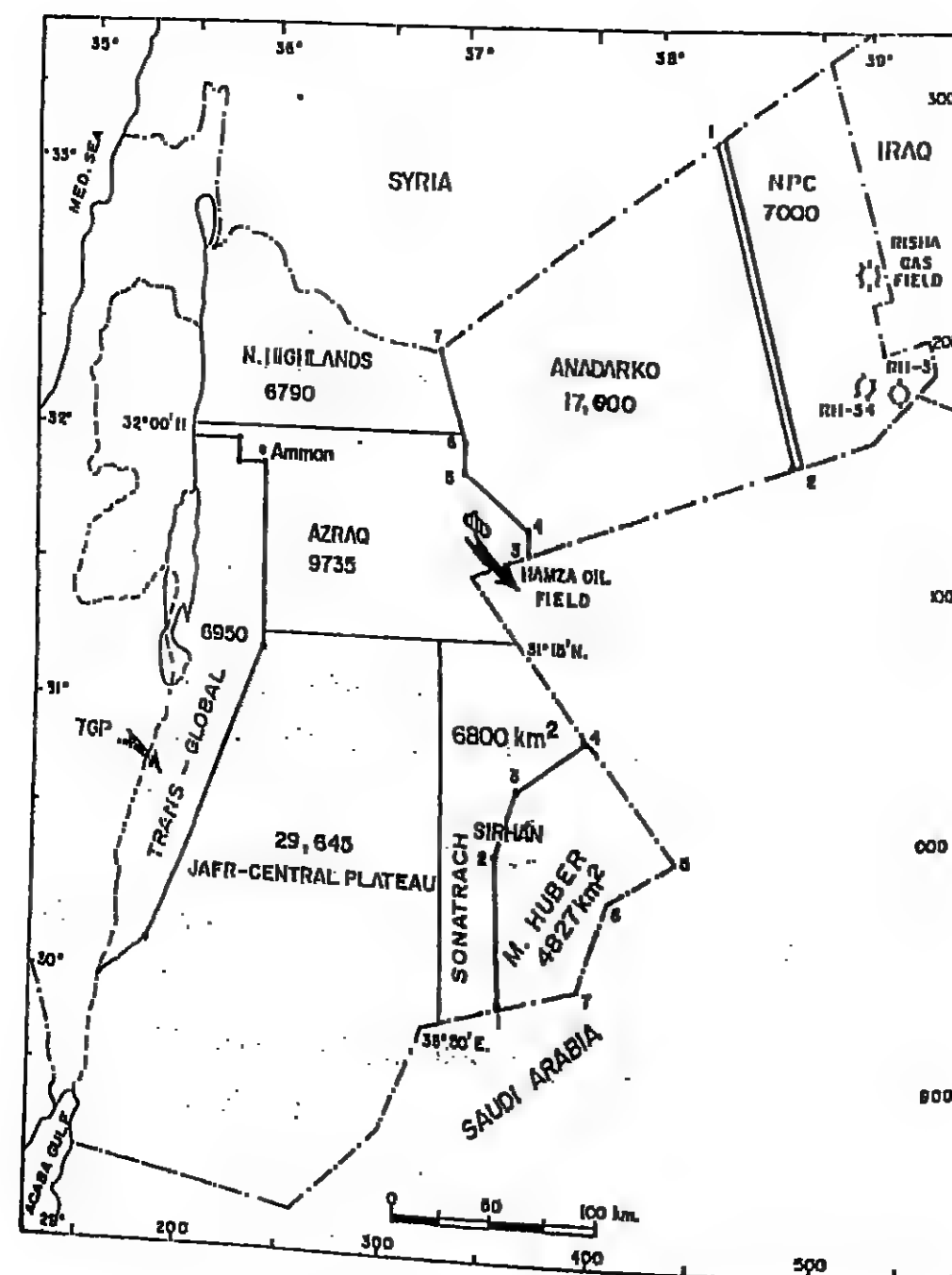
ميداليون هير - الأردن

وصف المنطقة

تقع منطقة الاتفاقية في الجزء الجنوبي الشرقي (وادي السرحان) للمملكة وتغطي مساحة ٤٨٢٦٩٤٠ كيلو متر مربع تقريباً، وأحددة زواياها بالنقاط التالية:

خط عرض	خط طول	الأحداثيات الفلسطينية	
		شمال	شرق
(deg.-min.-sec.)	(deg.-min.-sec.)		
29-57-0.00	37-10-00.00	930.686.30	358.968.68
30-30-0.00	37-10-00.00	991.672.27	357.914.97
30-42-0.00	37-15-00.00	013.992.24	365.515.84
30-54-25.00	37-35-00.00	037.571.72	396.975.81
30-30-0.00	38-00-00.00	993.345.45	437.951.07
30-20-0.00	37-40-00.00	974.126.36	406.334.93
30-00-00.00	37-30-00.00	936.826.16	391.042.63

خارطة المنطقة



ملحق (ب)

الملحق (ج)

اجراءات المحاسبة

المادة الاولى

الشروط العامة

(١) تعاريف

تطبق التعاريف الواردة في المادة الاولى من اتفاقية المشاركة في الانتاج على الاجراءات المحاسبية التالية وتتضمن نفس المعنى.

(٢) اولوية الوثائق

بالرغم من احكام المادة الثانية من الاتفاقية فانه في حالة ورود أي تناقض أو تعارض بين شروط الاجراءات المحاسبية وشروط الاتفاقية، فإن الاولوية تعطى لشروط الاتفاقية وهي التي تسود.

(٣) تقارير النشاط

(أ) خلال مدة التقيب يوجب على المفاوض ان يزود السلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما من نهاية كل ربع سنة شمسية :

(١) بكشف المصروفات والمقبوضات .

(٢) كشف محاسبة مفصل

يجب ان تعد الكشفوفات طبقاً لاجراءات المحاسبة هذه. كما يجب تقديم ملخص لهذه المعلومات على اساس سنوي خلال ستين (٦٠) يوما من نهاية كل سنة شمسية.

(ب) خلال فترات التطوير والانتاج يقدم المفاوض او شركة البترول الاردنية الى السلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوما من نهاية كل ربع سنة شمسية او. في حالة كشف الانتاج . خلال سبع ايام من نهاية كل شهر:

(١) كشف انتاج

(٢) كشف بقيمة الانتاج

(٣) كشف باسوداد التكاليف

(٤) كشف المصروفات والمقبوضات و

(٥) كشف بارباح النفط والتحميل

(٦) بيان محاسبي مفصل.

تكون البيانات المشار اليها اعلاه طبقاً للاجراءات المحاسبية هذه. كما سيجري تقديم خلاصه لهذه المعلومات على اساس سنوي خلال ستين (٦٠) يوما من نهاية كل سنة شمسية.

هذه هي الاصل

(٤) التعديلات والتدقيق

(أ) كل كشف عمليات بيزولية مقدم من المقاول حسب ما ورد في المادة الثامنة (هـ) من الاتفاقية وكل كشف مصروفات واستلام يعتبر سليماً وصحيحاً من ناحية اعتباره قابلاً للاسترداد بعد انقضاء ستة (٦) أشهر من استلامه من قبل السلطة إلا إذا اتخذت السلطة استثناءاً خطياً خلال مدة الستة (٦) أشهر هذه، وبالنسبة لمستوى المصروفات المسموح بأن تكون مسردة، فإن كل كشف عمليات بيزولية وكل كشف مصروفات واستلام يعتبر صحيحاً وسليماً بعد انقضاء أربعة وعشرين (٢٤) شهراً بعد استلامه من قبل السلطة إلا إذا اتخذت السلطة استثناءاً خطياً خلال مدة الاربعة وعشرين (٢٤) شهراً هذه.

(ب) كل كشف انتاج وكشف بقيمة الانتاج وكشف باسداد التكاليف وارباح النفط والتحميل مع اعتبار كميات البترول وقيمة الوحدة المنتجة وفق المادة السابعة (ج) من الاتفاقية يعتبر سليماً وصحيحاً بعد ست شهور من استلام السلطة والمقاول للكشف إلا إذا اتخذت السلطة والمقاول استثناءاً خطياً خلال فترة الست أشهر هذه. أما بالنسبة لحسابات قيمة إجمالي الانتاج وإجمالي المبالغ المطلوبة كمصروفات وديون تعتبر هذه الكشوفات صحيحة وسليمة قبل ٢٤ شهراً من استلامها إلا إذا اتخذت السلطة والمقاول استثناءاً خطياً خلال الأربع والعشرين شهراً هذه.

(ج) ١- للسلطة والمقاول إذا انطبق عليه ذلك، الحق بالطلب من شركة مدققي حسابات ليقوم بفحص والاخبار عن سجلات المحاسبة للمقاول و/أو شركة البترول الاردنية بالنسبة لأي سنة تقويمية خلال ٢٤ شهراً من نهاية السنة.

كلفة التدقيق يتحملها المقاول كمصروفات تنقيب . وال اشعار بأي استثناء لحسابات المقاول و أو شركة البترول الاردنية يجب ان يعرض على المقاول و أو شركة البترول الاردنية خلال الفترة محددة في الفقرتين (أ) و (ب) اعلاه.

(ج) ٢- للمدققين ولغايات التدقيق لفحص والتأكد من كافة القيود المتعلقة بالعمليات البيزولية مثل الدفاتر المحاسبية والقيود المحاسبية والمواد والسجلات والمجروقات والقسائم والرواتب والقواتير والعقود الفرعية من أي نوع والمتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالاتفاقية وكذلك اية وثائق او مراسلات او سجلات اخرى للمقاول و/أو شركة البترول الاردنية ضرورة لتدقيق والتأكد من القيود. بالإضافة الى ذلك، يحق للمدققين ولغايات هذا التدقيق زيارة وفحص في اوقات معقولة وبعد اعطاء اشعار معقول، كافة المواقع والمصانع والتجهيزات والمخازن والمكاتب المائدة للمقاول و/أو شركة البترول الاردنية في الاردن وفي أي مكان آخر والتي تخدم العمليات البيزولية بما في ذلك الموظفين الزائرين الذين لهم صلة بتلك العمليات.

(د) لا تخضع التكاليف الادارية العامة للمقاول طبقاً للمادة الثانية (ك) (٢) من هذا الملحق "ج" الى التدقيق فيما عدا تطبيقها في احتساب المبالغ القليلة كنفقات. على ان التكاليف الاخرى التي تفرض على المكتب الرئيسي للمقاول والمقاولين التابعين تكون معرضة للتدقيق وفق الفقرة (ج) اعلاه.

(هـ) تكون مستحقات الموظفين غير الاردنيين بمقتضى المادة الثانية (ج) من الملحق "ج" طبقاً للأحكام العادية المطبقة وفي عمليات المقاول الدولية حسبما يثبتها المقاول بصورة معقولة وبهذه الصفة غير خاضعة للتدقيق بشرط ان للسلطة اذا دعت الحاجة ان تتحقق من الوثائق للتأكد من مطابقتها للأحكام العادية.

(و) يجب الحفاظ على كافة المستندات وتوفيرها للفحص لفترة خمس سنوات بعد تاريخ اصدارها او لفترة اطول حسبما يكون مطلوباً بموجب أي قانون مطبق.

ملحق من الملحق

(٥) مبادلة العملات

تحتفظ دفاتر المقاول العمليات البرولية بالدولار الامريكي. وسيتم حساب النفقات بالدولار الامريكي في حدود المبلغ المنفق. يسجل تحويل العملة الاردنية الى الدولار الامريكي بالسعر المتكبد فعلاً في ذلك التحويل وفق المادة الثانية والثلاثين (ج). والعملات الاخرى بغير الدولار الامريكي تسجل بخصوص المصاريف وتحويل الى دولار امريكي لسعر شراء تلك العملة اذا كان الشراء من احد حسابات احد المقاولين بالدولار الامريكي وبأي حال بسعر المعادل السائد والمعلن عنه من قبل بنك ميدلاند - لندن.

يحتفظ سجل لأسعار العملات المستعملة في بيان المصاريف، المتكبدة بالعملية الاردنية او بأي عملة اخرى غير الدولار، بالدولار بقيمته أي ربح او خسارة ناتجة عن تحويل العملة في الحسابات.

(٦) الدفاتر

يحتفظ المقاول وشركة البرول الاردنية بدفاتره باللغة الانجليزية وطبقاً لطريقة الاستحقاق وتحتفظ الدفاتر طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً في صناعة النفط العالمية.

(٧) اعادة النظر في الاجراءات المحاسبية

قد يعاد النظر من وقت لآخر وفي ضوء التغيرات المستقبلية في هذه الاجراءات المحاسبية اذا وافقت كل من السلطة والمقاول على ذلك خطياً.

(٨) الخطوط التفصيلية لنظام المحاسبة

سيقدم المقاول خلال فترة (٩٠) يوماً بعد تاريخ النفاذ ويبحث مع السلطة خطة مقروحة لنظام المحاسبة وتصنيفاً مفصلاً للنفقات والطبيعة التفصيلية لمراكز التكاليف التي ستستخدم وسجلات وتقارير التشغيل التي ستؤسس طبقاً للإتفاقية والاجراءات المحاسبية هذه. وستكون هذه الخطة طبقاً للأنظمة المحاسبية المقبولة بصورة عامة في صناعة النفط الدولية وقوانين وأنظمة الاردن. وبعد تلك المناقشات سيعد المقاول ويقدم الى السلطة نسخة رسمية من الأنظمة الشاملة للحسابات والادلة التي ستستخدم.

هكذا من الأصل

المادة الثانية

المصاريف والايادات

(١) النفقات

سيحمل المقاول وسيدفع مباشرة حسب نصوص الاتفاقية التكاليف والمصروفات التالية. وسيم تصنيف واستعادة التكاليف والمصاريف من قبل المقاول حسب ما ورد في المادة السابعة من الاتفاقية:

١- (أ) الحقوق السطحية

جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بالحصول على أو تجديد أو التخلي عن الحقوق السطحية السارية بالمنطقة.

من المفهوم ان المقاول سيحصل على حقوق استخدام السطح فقط للمناطق المطلوبة من قبل المقاول للعمليات والانشاءات التي تشكل جزءا من العمليات البورولية. ومن المفهوم ايضا بانه لن تدفع اية مبالغ لسلطة المصادر الطبيعية او للاردن بخصوص الحصول على أو تجديد أو التخلي عن حقوق السطح المذكورة وستقدم سلطة المصادر الطبيعية كل المساعدة للمقاول للحصول على حقوق السطح في المناطق المذكورة اعلاه من مالكيها او من شاغليها.

١- (ب) العمالة

١- (ب) (١) الرواتب والاجور الاجالية بما في ذلك كلفة منافع العطل والاجازات والاجازات المرضية والعجز المطبقة على تلك الرواتب والاجور لمستخدمي المقاول او تابعيه او شركة البورول الاردنية العاملين بالانشطة المختلفة وفقا للاتفاقية بما في ذلك الرواتب والاجور التي تدفع للجيولوجيين والمستخدمين الآخرين الذي يتم تعيينهم على اساس مؤقت في مثل هذه الانشطة بغض النظر عما اذا كانت المهمة او العمل المنجز قد حصل في الاردن او خارجه.

١- (ب) (٢) علاوات تكاليف المعيشه وبند السكن والعلاوات العادية الاخرى المطبقة على الرواتب واجور الموظفين الاجانب واحتسبة بموجب الفقرات (١) (ب) (١) . (١) (ك) (١) (ك) (٣) من المادة الثانية هذه وكذلك المكافآت المدفوعة والتعويضات عن العمل الاضافي والتعويضات العادية الاخرى المطبقة بخصوص رواتب واجور الموظفين الوطنيين والممكن قيدها بموجب الفقرات ذاتها (١) (ب) (١) و (١) (ك) و (٣) (ك) من المادة الثانية هذه.

١- (ب) (٣) نفقات التكاليف او الاشراقات التي يتم دفعها بموجب قانون أو تقديرات مفروضة من قبل جهات حكومية والمطبقة على الاجور والمرتبات حسب ما هو وارد في النود (ب) (١) و (ك) (١) و (ك) (٣) من المادة (٢).

(ج) مزايا المستخدمين

تكاليف الخطط والبوالص القائمة ، بما في ذلك دون الحصر ، التأمين على حياة مجموعة المستخدمين والضمان الاجتماعي واقامتهم بالمستشفيات وتساعدتهم واحالتهم على المعاش وشراء الاسهم والادخار والمساواة الضريبية للأجانب والاجازات المؤقتة والمنزلية والطائرة وتعليم المعالين والفحوصات الطبية وجميع المزايا المشابهة والمتعلقة بتكاليف العمالة من رواتب واجور تدفع طبقا للفقرات (١) (ب) (١) و (١) (ك) (١) من هذه المادة الثانية. وسيم دفع تعويضات انتهاء الخدمة للمستخدمين الاردنيين بمعدل ثابت يطبق على جداول الرواتب ويعادل الحد الاقصى للإلتزام بالتعويض عن انتهاء الخدمة بموجب القوانين الاردنية. وتكون تعويضات انتهاء الخدمة للمستخدمين غير الاردنيين متفقة مع الممارسات في صناعة النفط العالمية.

(د) المواد والمعدات واللوازم

المراد بالمعدات واللوازم التي اشترها او استاجرها المقاول او قام بتزويدها.

ملحقاً
مادة ١١

(١) المشتريات

سيتم احتساب المواد والمعدات واللوازم المشترى على أساس السعر المدفوع من قبل المقاول بعد طرح جميع الخصميات التي حصل عليها بالفعل طبقاً لمبادئ التقدير الموجودة في الفقرة الثالثة (أ) من المادة الثانية .

(٢) المواد المزودة من قبل المقاول أو من تابع

سيتم شراء المواد أو الأجهزة أو المون التي تحتاجها العمليات بأسلوب مباشر عندما يكون ذلك علمياً إلا إذا قام المقاول بتزويد هذه المواد أو الأجهزة أو المون من مخزونه أو مخزون تابع ، شريطة أن لا تتجاوز تكاليف هذه المواد جوهرياً تكاليف المواد المماثلة لها والمشتراة من طرف ثالث تحت شروط مشابهة للتأمين والتسليم. وقيمة هذه المواد والأجهزة والمون تقرر وفق مبادئ التقدير الواردة في الفقرة الثالثة (ب) من المادة الثانية.

(٣) الضمان

لا يضمن المقاول المواد أو الأجهزة أو المون المقدمة في حدود تتجاوز ضمان البائع أو الصانع. وفي حالة المواد والأجهزة أو المون غير الصالحة فإنه لا يتم قيد الحسابات إلا أن يتسلم المقاول تعديلاً من الصانع أو وكلائهم.

(٤) الإيجارات

تحتسب اجور المواد والأجهزة والمون المستأجرة حسب التكلفة الفعلية لها.

(هـ) النقل

(١) نقل المستخدمين والمعدات والمواد واللوازم الضرورية لقيام العمليات البرولية.

(٢) مصاريف السفر والنقل المتعلقة بالعمل اما الى المدى المحدد بالسياسات المقررة من قبل المقاول واما وبالنسبة للموظفين الاجانب المحليين حسبما يتم تكيدها ودفعها فعلاً عن الموظفين او من قبلهم أثناء قيامهم بالأعمال البرولية.

(٣) تكاليف نقل المستخدمين الى المدى المحدد في السياسة الثابتة للمقاول وتتضمن مصاريف نقل وسفر الموظفين واسرهم من وإلى نقطة وجودهم الأصلية وقت استخدامهم ووقت انفصالهم ووقت الاجازات ومصاريف سفر المستخدمين واسرهم عند نقلهم من مكان الى مكان آخر. تكون مصاريف نقل المستخدمين واسرهم المتكبدة نتيجة النقل من الاردن الى مكان آخر غير نقطة الوجود الأصلي مساوية لتكلفة السفر الى نقطة وجودهم الأصلي و التكلفة الفعلية لنقلهم الى ذلك المكان ايهما اقل.

(و) الخدمات

(١) تكاليف المستشارين والخدمات التعاقدية والمنافع التي تجني من طرف ثالث. بشرط أن تتساوى هذه التكاليف مع التكاليف المتعارف عليها محلياً او عالمياً لهذا العمل والخدمات.

(٢) تكاليف الخدمات بما فيها التحاليل المخبرية والرسم والمعالجة والتفسير الجيوفيزيائي والتفسير الجيولوجي والخدمات الهندسية ذات الطبيعة الادارية ومعالجة البيانات التي تنجزها سلطة المصادر الطبيعية

او المقاول او تابعيه في منشآت داخل الاردن او خارجة. ويقتد استعمال الاجهزة المملوكة بالكامل من قبل السلطة او المقاول او تابعه على بدل الجار يعادل كلفة الملكية والتشغيل وحسب البدلات المناسبة المطبقة في وقت الاستعمال في الشرق الاوسط.

هكذا من المصلح

الخدمات التي يزودها المقاول او تابعه الى العملية البورولية تحسب على اساس التكاليف دون الربح ولا يكون ذلك السعر اعلى من السعر العادي الذي يحسب للتابعين والغير لخدمات مماثلة بنفس الشروط في مكان آخر. واذا كان ذلك ضروريا يمكن للسلطة الحصول على اثبات مصدق يخصص اسس الاسعار المقيدة يتألف من تصديق لكمية هذه القيود والتي تشكل تكاليف مباشرة لتقديم الخدمات ذات العلاقة وللقيمة المقدمة التي تقدم جزءا موزعا من المصاريف العامة من المدققين الداخليين للمقاول او تابعه حسب الحالة.

تحتفظ السلطة حقها بعدم السماح لغايات استرداد الكلفة بموجب احكام الفقرة (٥) من هذه المادة الثانية باي قيود على الخدمات المقدمة من قبل المقاول او تابعه اذا كانت اعلى بكثير من معدل الكلفة الاجمالية المقيدة من قبل شركات البترول على تابعيها عن خدمات مماثلة في صناعة البترول الدولية.

تحتفظ السلطة بحقها بعدم السماح باسترداد التكاليف طبقا للفقرة الخامسة من هذه المادة الثانية ونحسب الخدمات المزودة من المقاول وتابعه اذا كانت اعلى من كلفة شركات النفط لتابعيها لذات الخدمات في صناعة النفط الدولية.

(ز) الاضرار والخسائر

ما عدا ما هو مؤمن ضمن الفقرة (ح) كل التكاليف او المصاريف اللازمة للاستبدال او تصليح الاضرار او الخسائر الناتجة عن الحريق او الفيضان او العواصف او السرقة او الجوارح او اي سبب آخر لا يقع ضمن سيطرة المقاول او شركة البترول الاردنية او من خلال ممارسة الجهد معقول. وسيقوم المقاول بتزويد السلطة باشعار خطي عن اية اضرار او خسائر معكدة تتجاوز قيمتها للحادث الواحد خمسين الف (٥٠,٠٠٠) دولار امريكي حالما يصبح ذلك عمليا وبعد تسلم المقاول تقريراً بذلك الحادث.

(ح) التأمين والمطالبات

تكاليف التأمين بما في ذلك المسؤولية العامة والاضرار التي تلحق بالملكات والتأمينات الاخرى بما في ذلك التغطية ضد التزامات المقاول او شركة البترول الاردنية او احدهما تجاه مستخدميه و/او الغير والتي يقوم المقاول او شركة البترول الاردنية بالتأمين عليها او تغطيتها القوانين والانظمة والقواعد في الاردن او التي تنفق عليها السلطة والمقاول.

ويجري تدوين المقبوضات التي يتم استلامها نتيجة هذا التأمين او المطالبات على حساب المصروفات الملائم. ضمن الاتفاقية ما بين المقاول والسلطة واذا لم يجر التأمين ضد نوع معين من المخاطر سيتم تحميل المصاريف الفعلية التي دفعها وتكبدها المقاول او شركة البترول الاردنية او المتكبد والمندفوعة تسوية لأي وجميع الخسائر والمطالبات والاضرار والاحكام واية مصاريف اخرى بما في ذلك الاعصاب القانونية لحساب النفقات المناسبة كما ورد في الفقرة (ز) اعلاه.

(ط) المكاتب والمخيمات والمستودعات والمرافق الاخرى

نفقات المخيمات العامة ومرافقها مثل المراكز الساحلية والمستودعات وشبكات المياه والطرق وشبكات النقل الاخرى والرواتب ونفقات الموظفين الميدانيين الذين يخدمون المنطقة بصورة غير مباشرة.

مكتبة

(ي) المصاريف القانونية.

جميع تكاليف ومصاريف التقاضي او الخدمات القانونية الاخرى الضرورية او المطلوبة من اجل حماية المنطقة والعمليات البروتولية والمرافق بما في ذلك اجور ومصاريف المحامين والخصم النسبية من الرواتب والنفقات التي تدفع لمستشارين داخليين. ويضاف الى ذلك الاحكام التي تم الحصول عليها ضد الفريقين او أي واحد منهم على حساب العمليات الواردة في الاتفاقية والمصروفات الفعلية التي نفقها أي فريق او فرقاء للحصول على البات لغرض الدفع ضد اجراء او ادعاء القيم ضد العمليات او الامور المتعلقة بالاتفاقية. في حالة قيام الموظفين القانونيين التابعين لواحد او أكثر من الفريقين بمعالجة الاجراءات او ادعاءات تؤثر على المصالح الواردة بالاتفاقية فانه من الجائز ان يتم تحميل العمليات تكاليف مثل هذه الخدمات على ان تكون التكاليف منسجمة مع كلفة الخدمات المقدمة.

(ك) النفقات الادارية والمصاريف العامة.

(١) في أي وقت ينفذ خلاله المقاول العمليات البروتولية (١) كلفة المحافظة على واستخدام موظفين للمكتب الرئيسي للمقاول في الاردن ومكاتب اخرى مؤسسة في الاردن باستثناء المكاتب الميدانية والتي ستقيد بموجب الفقرة ١ (ط) اعلاه باستثناء رواتب موظفي المقاول او التابع المعين للنشاطات المختلفة بموجب الاتفاقية والمقيدة كما هو مبين في الفقرة ١ (ب) ١ اعلاه. (٢) سيتم تحميل النفقات الادارية العامة للمقاول خارج الاردن والتي تنطبق على العمليات البروتولية بمقتضى هذه الاتفاقية سنوياً حسب المعدلات التالية بالنسبة لكافة التكاليف والنفقات باستثناء المصاريف

الادارية العامة (وتشمل هذه المصاريف الادارية العامة المصاريف العامة للتابعين كما هو مشار اليه في الفقرة (١) و (٢) اعلاه):

النسب المتوية	النفقات الاجمالية المتجمعة كل سنة شمسية
خمسة بالمائة (٥٪)	(٧٥٠.٠٠٠) دولار امريكي الاولى
ثلاثة بالمائة (٣٪)	(٧٥٠.٠٠٠) دولار امريكي التالية
واحد بالمائة (١٪)	كل المبالغ التي تتجاوز (١.٥٠٠.٠٠٠) دولار امريكي

يعد المقاول كشوفا اولية على اساس ربع سنوي ويحملها على الحسابات وفقا للمعدلات المشار اليها اعلاه. يجوز مراجعة النسب المذكورة في الفقرة ١ (ك) ١ (٢) في حالة اكتشاف تجريبي ويمكن بالتالي ادخال التعديلات الملائمة اذا ما دعت الضرورة ليجري تطبيقها في المستقبل سيستمر تطبيق المعدلات المذكورة اعلاه الى حين التوصل الى اتفاق متبادل. تعتبر هذه الاعباء العامة تعويضا عن الخدمات التي يلقاها المقاول من مكاتب المقاول او مكاتب تابعه خارج الاردن والتي لا يتم تحميلها مباشرة بطريقة اخرى لهذا الملحق (ج). (٣) امثلة النفقات التي يتكبدها المقاول مباشرة ثم يحصل عليها كنتيجة للأنشطة الواردة في الاتفاقية وتشملها النسب المتوية المذكورة اعلاه:

- (أ) التفيدلية - وقت افراد الادارة التفيدلية.
- (ب) الخزينة - المشاكل المالية ومشاكل تحويل العملات.
- (ج) الشراء - الحصول على المواد والمعدات واللوازم.
- (د) التقيب والانتاج - ادارة وتقديم المشورة بخصوص وضبط المشروع بأكمله.
- (هـ) دوائر اخرى، مثل الدائرة الادارية والقانونية والضريبة وعلاقات المداين والمخاضنة والتدليق والتي تساهم بوقتها ومعرفة وخبرتها في العملية.

هكذا من الأصل

الامور المذكورة اعلاه لا تحول دون تقاضي التعاقب مقابل اسداء خدمات مباشره بموجب الفقرة ١ (و) (٢) من هذه المادة الثانية.

(٢) في أي وقت تقوم فيه شركة البرول الاردنية بالعمليات البرولية، يقيد على العمليات مستخدم شركة البرول الاردنية او مستخدم تابع للذين يتخبطون في مهام مكتبية وكتابة عامه والمشرفين والموظفين الذين يقضون اوقاتهم في المكتب الرئيسي وليس في الميدان، وجميع المستخدمين الذين يعتبرون موظفين عامين واداريين ولم تحمل نفقاته الى انواع اخرى من المصروف.

(٣) سيتم توزيع هذه المصاريف كما وردت في الفقرة ١- (ك) (١) و (ك) (٢) شهريا بين مصاريف العمل ونفقات التقيب ومصاريف التطوير حسب الاجراءات المحاسبية المقبولة المستخدمة عامة في صناعة البرول العالمية.

١- (ل) الضرائب

جميع الضرائب والرسوم والمفروضات واية اعباء اخرى، ان وجدت، والتي يدفعها المقاول او شركة البرول الاردنية في الاردن فيما يتعلق بهذه الاتفاقية.

١- (م) تكاليف منطقة الانتاج

تكاليف نشاطات المقاول في منطقة/مناطق الانتاج بعد تولي شركة البرول الاردنية عمليات تحسب اذا كانت هذه التكاليف تتعلق بالاتفاقية.

١- (ن) نفقات اخرى

أي تكاليف ومصاريف ونفقات لها ما يبررها غير ما تحت تغطيته ومعالجته في النصوص الواردة اعلاه في هذه المادة الثانية وتكبدها المقاول للتسيير السليم والضروري لعمليات البرول.

١- (س) عدم احتساب الفوائد

لا يجوز تحميل الفوائد على الاستثمارات او المصاريف التمويلية الاخرى التي تكبدها المقاول كمصروف قابل للإسترداد لغايات اسداد التكاليف فيما عدا المصروفات البنكية المتعلقة بالضمانات البنكية او كتب الاعتماد المطلوبة بموجب المادة الثانية والثلاثين من الاتفاقية والتكاليف البنكية المعتادة بما في ذلك تكاليف التحويل عملة تبادل العملات والعمولات الاخرى الممكن تحميلها. ولا يحذف النص السابق بأي اسداد للفوائد او غيرها من مصروفات التمويل بموجب أي قانون للضريبة مطبق في الاردن او في أي بلد آخر.

(٢) المقبوضات

ستسجل المقبوضات التي يتسلمها المقاول او شركة البرول الاردنية نتيجة للعمليات البرولية او الناشئة عنها في الحسابات ذات العلاقة. وتشمل مثل هذه المقبوضات المعاملات التالية:

٢- (أ) اسداد المطالبات

العوائد من أي تأمين او مطالبة تتعلق بالعمليات البرولية او اية موجودات محملة على الحسابات.

٢- (ب) الايرادات من طرف ثالث

الايرادات التي يتم استلامها من طرف ثالث مقابل استعمال الممتلكات او الموجودات او مقابل تقديم المقاول او شركة البرول الاردنية لاية خدمات او مقابل اية معلومات او بيانات.

هكذا من المصروف

٢- (ج) التعديلات

اية تعديلات يستلمها المقاول او شركة البترول الاردنية من الموردين/ الصانعين او وكلائهم تتعلق بالمعدات او المواد المطلوبة وسبق تحميل تكاليفها للحسابات.

٢- (د) المبالغ المرجعة

وتشمل الاجارات والمبالغ المرجعة او غيرها من الحسابات الدائنة التي تسلمها المقاول او شركة البترول الاردنية وتطبق على اية مصروفات حملت على الحسابات.

٢- (هـ) بيع المواد او المعدات واللوازم او تصديرها

مع عدم الاخلال بما ورد في المادة الثامنة من الاتفاقية في حالة قيام المقاول او شركة البترول الاردنية ببيع او تصدير او نقل ملكية اية مواد او معدات او لوازم الى التابعين او هيئات او اشخاص آخرين وكانت تكاليف هذه المواد قد حملت على الحسابات فان قيمة هذه التحويلات ستسجل في الحسابات الدائنة.

(٣) تقييم المواد والمعدات واللوازم

يجري تقييم المواد والمعدات واللوازم سواء حملت على الحسابات بموجب الفقرة ١ (د) من هذه المادة الثانية او قيدت في الحسابات طبقاً للفقرة ٢ (هـ) من المادة الثانية هذه سيجري تقييمها طبقاً للأسس التالية:

٣- (أ) باستثناء ما ورد عليه النص في الفقرة ٣ (ب) ادناه يجب ان تكون تكاليف المواد والمعدات واللوازم المشروا منسجمة مع اسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الاوسط وقت التعاقد على توريد السلع والخدمات من قبل المقاول بالنسبة لبضائع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة. وفي حالة شراء مواد ومعدات ولوازم يجب ان يعكس سعر الشراء حيثما كان ذلك سارياً الحسومات التجارية والنقدية ورسوم الشراء والتوريد والشحن والتأمين والضرائب والرسوم الجمركية والرسوم القنصلية وغيرها من البنود المستوفاة على المواد والمعدات واللوازم المستوردة والى المدى الذي لم يجري فيه تحميل هذه البنود على حسابات اخرى.

٣- (ب) سيجاسب على المواد والمعدات المشروا من او المباعا الى التابعين حسب الاسعار المحددة في (١) و (٢) ادناه على النحو التالي:

(١) يجب ان تكون اسعار المواد والمعدات واللوازم الجديده (الحالة أ)) منسجمة مع اسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الاوسط وقت التعاقد مع المقاول على توريد سلع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة.

(٢) مواد ومعدات ولوازم مستعملة (الحالتين (ب) و (ج))

(أ) المواد والمعدات واللوازم السليمة والصالحة للاستعمال والملائمة لإعادة الاستعمال بدون حاجة لتجديدها ستصنف على انها في الحالة (ب) وتسعر على اساس (٧٥٪) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) اعلاه.

(ب) المواد والمعدات واللوازم التي يتعذر تصنيفها ضمن الحالة (ب) ولكنها:

(I) صالحة للاستعمال بعد تجديدها وتؤدي مهمتها الاصلية بصورة جيدة مثلها مثل المواد والمعدات واللوازم المستعملة (الحالة (ب)) او

(II) صالحة لإداء المهمة الاصلية ولكنها الى حد كبير غير ملائمة لإعادة التجديد ستصنف ضمن الحالة (ج) وتسعر بنسبة ٥٠٪ من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المعروفة في (١) اعلاه وتحمل تكاليف التجديد لاسعار المواد والمعدات واللوازم الجديدها شريطة ان لا تزيد قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ج) مع تكاليف التجديد عن قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ب).

ملحقاً من الأصل

(iii) المواد والمعدات واللوازم التي لا يمكن تصنيفها ضمن الحالة (ب) او الحالة (ج) ستسعر بقيمة تتناسب مع استعمالها .

(iv) عندما يكون استعمال المواد والمعدات واللوازم مؤقتا وخدماتها للعمليات البرولية لا تبرر تخفيض السعر حسب نص الفقرة ٣(ب)(٢)(ii) فان مثل هذه المواد والمعدات واللوازم ستسعر على اساس ينجم عنه قيمة صافية تحمل على الحسابات تتفق مع قيمة الخدمات المقدمة.

(٤) مراكز التكاليف

لضمان رقابة فعالة على التكاليف المسددة بموجب الاتفاقية يجب تقديم كل التكاليف الى السلطة لمراجعتها استنادا الى مراكز للتكاليف وتقسيمات فرعية لهذه المراكز. وسيعم الاتفاق على التقسيمات التفصيلية بمقتضى الفقرة (٨) من المادة الاولى من هذا الملحق (ج) , الا انه يتوجب احداث التقسيمات التالية كحد ادنى:

٤- (أ) توزع التكاليف لكل منطقة بالطريقة التالية:

- (١) منطقة تنقيب
- (٢) كل منطقة انتاج منفردة
- (٣) التكاليف المتعلقة بأنشطة خارج المنطقة مثل خطوط الانابيب
- (٤) التكاليف التي يتحمل ربطها بمنطقة معينة.

٤- (ب) توزع التكاليف حسب كل عملية من العمليات البرولية بالطريقة التالية:

(١) عمليات التنقيب وتقسّم الى الفروع التالية:

- (أ) أعمال مسح جوي وجيولوجي وجيو كيميائي وبيوتكنولوجي وطوبوغرافي وغيرها.
- (ب) كل مسح زلزالي منفرد
- (ج) كل بنى انفرادية تنقيبية او تقييمية
- (د) بنى تحتية (طرق , مهابط طائرات , إلخ)
- (هـ) تسهيلات مسانده (مسردعات , إلخ) بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات برولية مختلفة).
- (و) توزيع المصاريف الادارية والنفقات العامة.
- (ز) تكاليف اخرى.

(٢) عمليات التطوير وتقسّم الى ما يلي:

- (أ) أعمال مسح جوي وجيولوجي وجيو كيميائي وجيوفيزيائي وغيرها.
- (ب) كل بنى تطوير منفردة
- (ج) خطوط التجميع.
- (د) مرافق ميدانية.
- (هـ) مساحة الخزانات وغيرها من مرافق تخزين البترول.
- (و) خطوط الانابيب والشاحنات.
- (ز) بنى تحتية.
- (ح) التسهيلات المساندة بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات برولية مختلفة).

هذه هي الاصل

(ط) توزيع المصروفات الادارية والنققات العامة.

(ي) تكاليف اخرى.

٤- (ج) سعوز تكاليف على النفط الخام والغاز حيثما يجري انتاج وتوزيع النفط الخام والغاز. ويكون التوزيع طبقاً للأسس التالية:

(I) حيثما تكون التكاليف مرتبطة بشكل قاطع اما بالنفط الخام او الغاز فستخصص التكاليف بالكامل لمصدر البترول ذي العلاقة.

(II) حيثما تعزى التكاليف للنفط الخام والغاز معا فتوزع التكاليف بطريق يتفق عليها الاطراف طبقاً للأساليب الجيدة في صناعة النفط العالمية.

(III) عمليات الانتاج وتقسيم بنفس طريقة تقسيم عمليات التطوير.

(٥) التكاليف غير المسردة

تعتبر التكاليف التالية غير قابلة للإسرداد لغرض تحديد غاز ونفط الكلفة:

٥- (أ) التكاليف التي لا يوجد لها سجلات او سجلاتها غير صحيحة من أي ناحية اساسية.

٥- (ب) التكاليف التي لم يجر تحملها ضمن برنامج العمل والموازنة ذات العلاقة او ضمن صلاحية الاتفاق او من فئة غير مسموح بها في الاتفاقية.

٥- (ج) التكاليف التي تتجاوز مستوى اسعار السوق العالمية للسلع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مماثلة لما هو سائد في الشرق الاوسط في وقت الحصول على السلع والخدمات او طلبها من قبل المفاوض او شركة البترول الاردنية باستثناء تلك التكاليف التي يجري تكبدها في حالات الطوارئ.

٥- (د) قيود بخصوص السلع والخدمات التي لا تتمشى مع الاتفاقية ذات العلاقة وتعديلها المبرمة مع المفاوض الفرعي او المورد.

٥- (هـ) عندما لا تنفق حالة المواد مع اسعارها بمقتضى الفقرة (٣) اعلاه أي التكاليف الزائدة الناجمة عن الاختلاف في حالة المواد.

٥- (و) اية تكاليف لا تكون مطلوبة بشكل معقول للعمليات البترولية بما في ذلك اية تكاليف تختص بالنفط الخام بعد تحميله في الناقله لشحنه من الاردن.

٥- (ز) ضرائب الدخل والضرائب الاخرى التي يتم تكبدها خارج الاردن بشرط انه اذا كانت الضرائب الاخرى غير قابلة للإسرداد بصورة معقولة وتشكل جزء عادي لا يتجزأ من أي رسوم مطلوبة بشكل معقول او ناشئة عن العمليات البترولية او عائدة لها عندئذ تكون هذه الضرائب قابلة للإسرداد.

٥- (ح) المكافآت المدفوعة بمقتضى المادة التاسعة (أ) من الاتفاقية.

٥- (ط) تكاليف مدفوعة بمقتضى المادة التاسعة (ب) من الاتفاقية.

٥- (ي) تكاليف التحكيم وقرارات الخبراء بمقتضى المادة العشرين ما لم يقرر المحكمون او الخبراء خلاف ذلك.

٥- (ك) الغرامات والجزاءات المفروضة من قبل محاكم اردنية.

٥- (ل) الهبات او التبرعات الا اذا واقت السلطة عليها مسبقاً.

ملحقاً من الأصل

٥- (م) الفوائد ونفقات التمويل المشار اليهما في الفقرة (١) (ف).

٥- (ن) النفقات على الابحاث وتطوير معدات ومواد وتقنيات جديدة لاستخدامها في البحث عن البترول او تطويرها واتاجه الا اذا كانت هذه النفقات مرتبطة بالعمليات البترولية حسب الاصول.

٥- (س) المصاريف التي تحققت قبل نفاذ الاتفاقية.

(٦) ازدواجية النفقات والايرادات

بعض النظر عن أي حكم مخالف في اجراءات الخاسية هذه فان البنية انه يجب ان لا يكون هناك اية ازدواجية في النفقات والايرادات في الحسابات بموجب هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة

الجرد وبيانات الجرد

١- الجرد الدوري والاشعار والتمثيل

يجري المقاول او شركة البترول الاردنية جردا للمواد والموجودات الممكن حصرها والتي ستشمل جميع المواد والممتلكات والانشاءات على فترات معقولة يتفق عليها المقاول والسلطة.

يعطي المقاول او شركة البترول الاردنية السلطة اشعارا خطيا بنته عمل الجرد قبل الثلاثين (٣٠) يوما على الاقل من بدء أي جرد بحيث يتم تمثيل السلطة والمقاول عند اجراء عملية الجرد. ان تخلف السلطة و/او المقاول عن ارسال تمثلا عنها في كل جرد يلزم السلطة والمقاول بقبول الجرد الذي قام به المقاول او شركة البترول الاردنية والذي يحجب عليه في هذه الحالة تزويد السلطة والمقاول بنسخة. وعلى المقاول او شركة البترول الاردنية القيام بالجرد مرة كل سنة على الاقل وعند انتهاء الاتفاقية.

٢- تسوية وتعديل قوائم الجرد

يقوم كل من المقاول والسلطة باجراء تسوية للجرد وتشترك السلطة والمقاول وشركة البترول الاردنية باعداد قائمة بالنواقص والزيادات وتحديدتها ويقوم المقاول او شركة البترول الاردنية بتعديل الجرد بناء على ذلك.

هذه هي الاصول

٣- بيان الجرد

٣-أ) يُحفظ المقاول او شركة البترول الاردنية بسجلات تفصيلية للممتلكات المستعملة في العمليات البترولية وذلك طبقا للممارسات الحسابية المعتادة في حسابات صناعة النفط العالمية.

٣-ب) على المقاول وشركة البترول الاردنية فيما يتعلق بالعمليات المسزولة عنها ان يقدم للسلطة والمقاول حسب الحالة على اساس ربع سنوي قائمة جرد تتضمن ما يلي:

- (i) وصف ورموز او تعريف بكل الموجودات والمواد التي يمكن ضبطها.
- (ii) القيمة المسجلة في الحسابات الخاصة بكل بند من الموجودات.
- (iii) التاريخ الذي تم فيه تسجيل الموجودات في الحساب.
- (iv) اشارة الى فيما اذا تم استرجاع تكاليف هذه الموجودات طبقا للمادة الثامنة فقرة (أ) (٢) من الاتفاقية.

التعريف

٤- سيجري تعريف كافة الموجودات برموز او تعريفات لتسهيل معاينتها وذلك ضمن المدى الممكن والمعقول طبقا للإجراءات المتفق عليها في الفقرة (٨) من المادة الاولى من هذا الملحق (ج).

المادة الرابعة

قياس الانتاج وكشف الانتاج

١- يجري اعداد كشف الانتاج حسب الاسس التالية:

١-أ) يتحدد النفط او الغاز المنتج للمشاركة وغاز ونفط الكلفة على اساس كل النفط الخام وكل الغاز المنتج والموفران من المنطقة بمقتضى المادة السابعة والمادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية.

يتحدد انتاج النفط الخام اليومي باليرميل بتقسيم اجمالي قياسات النفط الخام لربع السنة الشمسية على عدد الايام في نفس ربع السنة الشمسية . وحسبما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة او نقاط قياس المشاركة في الانتاج. تحدد احجام كل نوع من النفط بشكل مستقل.

١-ب) من المتوقع لأغراض المعلومات الإحصائية ان يتم تحديد الكميات الاجالية من النفط والغاز الخام المنتج والموفر على اساس يومي عند نقطة قياس المشاركة في الانتاج في كل منطقة التاج وبانه حيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة او نقاط الشحن فان كميات هذه النوعيات من النفط الخام ستحدد بشكل منفرد ما لم يتفق المقاول والسلطة على خلاف ذلك وتكون نقطة الشحن هي النقطة في المنطقة التي يقاس فيها البترول قبل ان ينتقل بالانابيب او السكة الحديدية او الشاحنة من منطقة الانتاج.

ملحق من الملحق

١- (ج) تصحح احجام النفط الخام بالنسبة للمياه والرسبات وتحدد على اساس درجات الحرارة والضغط الاعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل مؤشر الكثافة والاحتوى الكبريتي وغيرها من المؤشرات النوعية للنفط الخام.

١- (د) يجري تحديد احجام الغاز على اساس درجات حرارة وضغوط اعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل محتوى الطاقة والاحتوى الكبريتي وغيرها من مؤشرات النوعية للغاز.

١- (هـ) يتوقع ان يجري قياس وتسجيل احجام النفط الخام والغاز المستعملين في العمليات البرولية على اساس يومي وان هذه الاحجام هي الاحجام المستعملة في :

(١) اعادة الحقن

(٢) اعادة التدوير و

(٣) الطاقة اللازمة لعمليات التنقيب والتطوير والعمليات الميدانية وكذلك لمتطلبات الضخ في خطوط الانابيب.

١- (و) من المتوقع ان يتم تسجيل وتقدير وحسم النفط الخام المحروق او الغاز المشتعل او المهوى على اساس يومي.

١- (ز) يتحدد حجم المخزونات من النفط الخام كحد ادنى في بداية ونهاية كل شهر شمسي.

٢ - بعد ابتداء الانتاج التجاري الاولي من المنطقة يرسل المكاوول تقدير اولي لكشف الانتاج في كل شهر شمسي الى السلطة بين المعلومات التالية لكل منطقة انتاج:

(أ) كمية النفط الخام المنتج والموفر

(ب) كمية الغاز المنتج والموفر

(ج) كميات البترول المستعمل لغابات اجراء عمليات الحفر والانتاج والضخ الى تخزين الميدان.

(د) كميات الغاز المشتعل.

(هـ) حجم مخزونات البترول المخفوظة في بداية الشهر.

(و) حجم مخزونات البترول المخفوظة في نهاية الشهر.

مكتبة علم الاصل

المادة الخامسة

كشف قيمة الانتاج

١- تعد السلطة والمقاول كل ربع سنة شمسية كشفاً يتضمن حسابات لقيمة النفط والغاز الخام المنتج والمباع عند مكان التسليم وذلك طبقاً لهذه الاتفاقية. ويشمل كشف قيمة الانتاج هذا ما يلي:

(أ) كميات واسعار النفط الخام المحتسبة من قبل السلطة والمقاول نتيجة بيع النفط الخام الى الغير خلال ربع السنة الشمسية موضوع البحث.

(ب) كميات واسعار النفط الخام المحتسبة من قبل السلطة والمقاول نتيجة بيع النفط الخام الى اطراف عدا الغير خلال ربع السنة الشمسية موضوع البحث.

(ج) اذا طبقت المادة السابعة (ج) (٣) من الاتفاقية، المعلومات المتوفرة لدى المقاول المتعلقة بأسعار النفط الخام المنتج من قبل البلاد الرئيسية المصدرة للبرول التي لها علاقة لتحديد قيمة النفط الخام.

(د) الكميات والاسعار التي حققتها السلطة والمقاول نتيجة لمبيعات الغاز.

المادة السادسة

كشف استرداد الكلفة

١- يعد المقاول او شركة البرول الاردنية كل ربع سنة شمسية كشفاً بالالتزامات لذلك الربع الشمسي بين:

(أ) التكاليف القابلة للاسترداد والمدورة من الربع السنة الشمسية السابق إن وجدت.

(ب) التكاليف القابلة للاسترداد التي تم تكيدها خلال ربع السنة الشمسية.

(ج) كامل تكاليف ربع السنة الشمسية القابلة للاسترداد.

(د) كمية وقيمة غاز ونفط الكلفة الذي حصل عليه المقاول وتصرف فيه منفرداً خلال ربع السنة الشمسية.

(هـ) قيمة التكاليف المسردة خلال ربع السنة الشمسية.

(و) قيمة التكاليف المسردة التي حملت الى ربع السنة الشمسية القادمة.

٢- كشوفات المراقبة

يحتفظ المقاول بحساب التكاليف المسردة وبحساب مقابل لضبط التكاليف المتبقية التي لم يتم استردادها والتكاليف التي لم يتم استردادها والتكاليف التي تم استردادها ويتم تزويد السلطة بتفاصيل هذا الحساب كل ربع سنة.

هذه هي الاصل

المادة السابعة

تقرير النفقات والمقبوضات

بعد المداول و/ أو شركة البترول الاردنية تقريراً بالنفقات والمقبوضات كل ربع سنة شمسية يتضمن ما يلي:

(أ) النفقات والمقبوضات المرفوعة خلال السنة الشمسية بشكل الموازنة على اساس تصنيف التكاليف ومركز التكاليف كما نصت على ذلك اجراءات المحاسبة هذه.

(ب) النفقات والايرادات المستحقة خلال الربع السنة والمعرفة بأنها قابلة للإسترداد طبقاً لهذه الاتفاقية.

(ج) النفقات والمقبوضات المتجمعة خلال السنة موضع الدراسة.

(د) التعديلات على الموازنة المثلث عليها طبقاً للإضافية بدون تحفظ على احكام المادة الثالثة (ج) (٦) من الاتفاقية والتي تطبق.

(هـ) آخر تقدير للنفقات المتجمعة والمقبوضات لنهاية السنة الشمسية.

(و) الفروقات بين تقرير الموازنة (حسب تعديلها بالفقرة (د) اعلاه) حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق) وبين آخر تقدير مع ايضاحات معقولة للفروقات الرئيسية.

المادة الثامنة

كشف بأرباح النفط والتحميل

يعد المداول كل ربع سنة شمسية كشفاً بأرباح النفط والتحميل يتضمن المعلومات التالية:

(أ) النفط والغاز الخام المنتج خلال الربع المعني.

(ب) مجموع النفط والغاز الخام المتجمع والمنتج حتى نهاية الربع المعني.

(ج) كمية النفط والغاز المنتج للمشاركة للعائد للسلطة والمداول خلال الربع المعني.

(د) كميات النفط والغاز المنتج للمشاركة المتجمعة للعائدة للسلطة والمداول حتى نهاية الربع المعني.

(هـ) كمية نفط وغاز الكلفة المستحقة للمداول خلال الربع المعني.

(و) كميات نفط وغاز الكلفة المتجمعة المستحقة للمداول حتى نهاية الربع المعني.

(ز) جولات المداول والسلطة خلال الربع المعني.

(ح) مجموع جولات المداول والسلطة حتى نهاية الربع المعني.

(ط) جولات السلطة والمداول الزائدة أو الناقصة حتى نهاية الربع المعني.

ملحقاً من الأصل

الملحق (د)

عقد الشركة العاملة

(أ) اسم الشركة هو شركة البترول الاردنية يشار اليها JOC

(ب) شركة البترول الاردنية هي شركة مكونة وفق احكام الاتفاقية الموقعة بتاريخ _____ يوم _____ بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية (السلطة) وشركة ميداليون هيوبر الاردن (المقاول) لتغطية العمليات البترولية في مناطق معينة من المملكة الاردنية الهاشمية (المشار اليها بـ "الاتفاقية").

(ج) المكتب الرئيسي لشركة البترول الاردنية سيكون عمان - الاردن وسيكون لها الحق بفتح فروع مكاتب في أي مناطق أخرى خارج الاردن كما يقر ومجلس الادارة.

(د) هدف شركة البترول الاردنية العمل كوكيل يقوم من خلاله المقاول بعمليات انتاجية تتعلق بكافة مناطق الانتاج في المنطقة (كما هي معرفة في الاتفاقية) التي تغطيها الاتفاقية. تخول وتلتزم شركة البترول الاردنية بتنفيذ وتحت اشراف المقاول العمل المتفق عليه وبرامج الانتاج والموازنة وخطط العمل الاخرى المطروحة امام مجلس ادارة شركة البترول الاردنية من قبل المقاول.

تبقى شركة البترول الاردنية حساب بكل التكاليف والمصاريف لتثل هذه العمليات وفق شروط الاتفاقية وملحق (ج).

لن تقوم شركة البترول الاردنية بأي عمل او تنفذ أي نشاط يتعدى العمليات المذكورة الا اذا اتفق المقاول والسلطة على غير ذلك.

(هـ) سيكون رأس مال شركة البترول الاردنية ألف (١٠٠٠) سهم قيمة كل سهم منها (١) واحد دينار اردني. ويكون لكل من المقاول والسلطة لمدة الاتفاقية ٥٠٪ من رأسمال شركة البترول الاردنية. ولكل سهم نفس القوة عند ممارسة الحق في التصويت ويعتبر مسدد وغير خاضع للضريبة.

(و) ان يكون لشركة البترول الاردنية أي حقوق او مصالح ضمن الاتفاقية او أي منطقة انتاج تغطيها او أي ممتلكات او اجهزه او ممتلكات أخرى حصلت عليها او تستعملها ولن تكون ملزمة بتمويل السلطة او المقاول كمبدأ وفق الاتفاقية. ولن تجني شركة البترول الاردنية أي ارباح من أي مصدر مهما كان.

(ز) سيكون لشركة البترول الاردنية مجلس ادارة مكون من (٨) اعضاء ، (٤) اعضاء تعينهم السلطة و (٤) يعينهم المقاول ويعين الرئيس من السلطة والذي سيكون مدير الادارة كذلك. ويعين المقاول المدير العام والذي سيكون مدير ادارة كذلك.

(ح) اجتماعات مجلس الادارة تعتبر صحيحة بحضور اغلبية المدراء والقرارات المتخذة في ذلك الاجتماع تتم بأغلبية (٥) مدراء او أكثر.

(ط) اجتماعات الهيئة العامة من المساهمين تعتبر صحيحة بحضور اغلبية اسهم رأسمال شركة البترول الاردنية. وأي قرارات تتخذ في تلك الاجتماعات يجب ان تحصل على اغلبية مالكي الاسهم او من يمثلوا اغلبية اسهم رأس المال.

ملحق من الملحق

(ي) مجلس الإدارة يقر الانظمة التي تغطي مدد وشروط توظيف الموظفين في شركة البترول الاردنية مباشرة من قبل شركة البترول الاردنية وليس من قبل المقاول و /او السلطة.

مجلس الإدارة في حينه . يضع الانظمة الفرعية لشركة البترول الاردنية وتكون هذه الانظمة نافذه لدى الموافقة عليها في اجتماع الهيئة العامة للمساهمين . وفق احكام الفقرة (ي) . ويصوت كل من السلطة والمقاول على الانظمة التي تحتوي الاحكام التالية والتي يتفق عليها من قبل المقاول والسلطة:

(ي)(١) يتشاور الرئيس والمدير العام حول عمل شركة البترول الاردنية والسياسة والمشاكل الرئيسية والضوابط التي تؤمن ان قرار مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين تنفذ وان حقوق ومصالح المساهمين محمية.

(ي)(٢) يكون على المدير العام مسؤولية ادارة عمليات شركة البترول الاردنية بما في ذلك معاملاتها مع المقاول والمقاولين الفرعيين . وعليه ممارسة مسؤولياته بطريقة متجانسة مع العمل المطبق عليه وبرامج الانتاج والموازنة وخطط العمل الاخرى . وقرارات مجلس الإدارة والمساهمين والاتفاقية . والعقد والقوانين الفرعية . ويكون المدير العام مسؤول عن تنظيم التحضيرات لخطط عمل شركة البترول الاردنية.

(ي)(٣) يتخذ الرئيس والمدير العام وضمن صلاحياتهما كمدراء ادارته وضمن حدود السلطة المعطاه لهما من قبل مجلس الإدارة القرارات التي يرونها مناسبة والمتعلقة بالقضايا اخرولة عليهما .

وسيقومان مجتمعان باسم شركة البترول الاردنية ونياية عنها جميع العقود وطلبات الشراء ووثائق اخرى ومندات ولن تكون أي وثيقة او سند صحيحة وملزمة بدون توقيعهما مجتمعين.

(ي)(٤) ستكون هناك لجنة تدعى لجنة العطاءات ، تتكون من (٤) اعضاء اثنين تعينهم السلطة واثنين يعينهم المقاول . تراجع لجنة العطاءات وتوصي بالنسبة لكل عطاء للشراء او التزامات مالية ناشئة عن العمل بقيمة (١٠٠.٠٠٠) دولار امريكي او اكثر.

وتستعرض العطاءات ضمن الاجراءات التي ينص عليها مجلس الإدارة . العقود التي لا تحتاج العرض على لجنة العطاءات وفق ما ورد اعلاه تعالج وفق اجراءات تديره يوافق عليها ويوقعها الرئيس والمدير العام مجتمعين.

(ي)(٥) السحوبات من حساب بنك شركة البترول الاردنية يتطلب توقيعين معتمدين احدهما نيابة عن السلطة والثاني نيابة عن المقاول.

(ي)(٦) للرئيس ومدير الإدارة ان يفوضا كتابة ممثل بديل لتنفيذ مسؤولياته اثناء فترة غيابه او عدم توفرة.

(ك) تنشأ شركة البترول الاردنية خلال (٣٠) يوما من تاريخ اول اكتشاف تجاري في المنطقة وفق ما ورد في الاتفاقية.

تنتهي وتصفى شركة البترول الاردنية عندما تنتهي الاتفاقية المشار اليها اعلاه لأي سبب حسيما يرد.

(ل) للسلطة والمقاول تعديل هذا العقد في أي وقت باتفاق مشترك . ويشكل هذا التعديل جزءا متتماً للاتفاقية.

ملحق من الاصل

ملحق (هـ)

احكام تطبيق الضريبة

من المفهوم ان المكاوّل يخضع لقوانين ضريبة الدخل الاردنية الا اذا نص على خلاف هذا في الاتفاقية. وان اية ضرائب دخل اردنية تدفعها السلطة بالنيابة عن المكاوّل تكون دخلاً اضافياً للمكاوّل. ويكون هذا الدخل الاضافي ايضاً خاضعاً لضريبة الدخل الاردنية أي أن دخل المكاوّل "محمل" ليتضمن الضريبة المدفوعة من السلطة.

يشكل الدخل الكلي للمكاوّل الخاضع للضريبة، كما هو محدد بالفقرة التاسعة (ج) (٢) من الاتفاقية، محسوماً منه مبلغ يساوي "محمل التزام المكاوّل بالضريبة الاردنية.. "الدخل المبدئي" للمكاوّل.

تكون "القيمة المضافة" عبارة عن مبلغ يضاف الى الدخل المبدئي للحصول على "الدخل الخاضع للضريبة" بحيث تساوي "القيمة المضافة" ضرائب الدخل الاردنية، ولذلك:

الدخل الخاضع للضريبة = الدخل المبدئي مضافاً اليه القيمة المضافة
القيمة المضافة = ضريبة الدخل الاردنية على الدخل الخاضع للضريبة.

مثلاً اذا كان "معدل الضريبة". والذي يعني معدل ضريبة الدخل الاردنية السائد او المركب الناشئ عن مختلف الضرائب الاردنية التي تفرض على الدخل او الارباح، هو معدل ثابت وغير معتمد على مستوى الدخل، حينئذ:

القيمة المضافة = معدل الضريبة مضروب بالدخل الخاضع للضريبة
ويجمع المعادلتين الاولى والاخيرة المذكورتين اعلاه.
القيمة المضافة = (الدخل المبدئي x معدل الضريبة) (١ - معدل الضريبة)
ويفسر المثال الرقمي التالي المعادلات المذكورة اعلاه:

فعلى افتراض ان الدخل المبدئي هو (١٠) دولارات ومعدل الضريبة هو (٤٠٪) إذا تكون القيمة المضافة مساوية لـ:

$$(١٠ \text{ دولارات} \times ٠.٤) / (١ - ٠.٤) = ٦.٦٧ \text{ دولار امريكي}$$

ولذلك:

الدخل المبدئي ١٠.٠٠٠ دولارات

مضافاً اليه القيمة المضافة ٦.٦٧

الدخل الخاضع للضريبة ١٦.٦٧

محسوماً منه ضرائب الدخل الاردنية بمعدل

٤٠٪ ٦.٦٧

دخل المكاوّل بعد الضرائب ١٠.٠٠٠ دولارات

عندئذ من المص

ملحق (و)

نموذج كفالة بنكية

من: بنك

لأمر عطوفة مدير عام دائرة الجمارك بالإضافة لوظيفته.

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - الأردن

بناء على طلب السادة/المقاول.

يكفل المرقع أدناه (البنك) بصلته كفلاً بمقتضى هذا الكتاب، كفالة غير قابلة للنقض لصالح عطوفة مدير عام دائرة الجمارك بالإضافة إلى وظيفته في حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبدون أية حاجة لأشعار عدلي أو إجراء قضائي وتتعهد بأن تدفع لكم أو لمفليكم القانونيين لدى طلبكم الخطي بما لا يتجاوز مبلغ مائة وخمسون ألف دينار أردني (١٥٠.٠٠٠) وذلك ضماناً للرسوم والضرائب الأخرى والغرامات في حال تحققها ورسوم الاستيراد وغرامة الاسعوراد من غير بلد المنشأ عند تحققها والضريبة الإضافية والضريبة العامة على المبيعات التي قد تتحقق على المعدات والأجهزة والبضائع والمواد وجميع مستوردات الشركة الواردة للبلاد تحت وضع الادخال المؤقت لتنفيذ مشروع المشاركة بالانتاج (الاتفاقية) المؤرخة ١٩٩٧/٣/٥ ولحين الانتهاء من المشروع واخراجها من البلاد وإبراز شهادة وصول أصولية من بلد المقصد خلال المدة القانونية أو التخليص عليها محلياً أو إبراز ما يثبت إدخالها في صلب المشروع.

وتبقى هذه الكفالة سارية المفعول لغاية انتهاء الدوام الرسمي ليوم / / ١٩ (التاريخ كتابة يوم/شهر/سنة).

وفي حال تخلفنا عن دفع قيمة هذه الكفالة أو أي جزء منها للجمارك لدى طلبها فإننا نقوض معالي محافظ البنك المركزي الأردني بقيد قيمتها لحساب الخزينة.

البنك

ملحق (ز)

نموذج كتاب الاعتماد

من: بنك

إلى: سلطة المصادر الطبيعية

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - الأردن

لرجو اخذ العلم اننا بهذا الكتاب لفتح كتاب اعتماد ضمان غير قابل للنقض رقم — لصالح سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية ("السلطة") لحساب شركة ميداليون هيوبر الأردن ("المقاول") بمبلغ إجمالي لغاية (١٥٠.٠٠٠) دولار أمريكي فيما يتعلق بضمان تقييد المقاول بتنفيذ التزاماته بمقتضى المادة الرابعة (ب) من الاتفاقية المشاركة في الانتاج الموقعة فيما بين السلطة والمقاول بتاريخ ١٩٧٧/٣/٥ ("الاتفاقية").

هذه كفالة

يكون كتاب الاعتماد هذا جامعا للدفع بدون حاجة لإخطار عدلي أو اجراء قضائي .
 باستثناء حالات اذا تم انتهاء الاتفاقية او اذا انتهت مرحلة التقيب الاولى أو الثانية يجوز
 للسلطة حين اذن ان تعطي اشعارا خطيا للمقاول بالإخلال مع نسخة لنا اذا قررت السلطة
 ان المقاول لم يفي بالتزاماته الواردة في المادة الرابعة (ب) . واذا لم يتم المقاول بإرضاء السلطة
 عن هذا القصور بالأداء وانقضت تسعون (٩٠) يوما على ارسال اشعار التقصير فيجوز
 للسلطة خلال (١٠) ايام عمل بعد تسلم اشعار خطي موجه لنا من السلطة مع نسخة
 للمقاول تذكر فيه :
 (أ) في حالة انتهاء الاتفاقية أو انقضاء المدة الاولى للاتفاقية.

(ب) ان المقاول لم يتفد كل او جزء من التزاماته بموجب المادة الرابعة (ب) من الاتفاقية وبأنه
 لم يرضى السلطة بشكل آخر فيما يتعلق بتقصير بالأداء و

(ج) ان فترة (٩٠) يوما قد انقضت منذ ارسال السلطة الى المقاول اشعار المخالفة.

يصبح كتاب الاعتماد هذا نافذ المفعول عند ارسال اشعار خطي لنا من السلطة او المقاول
 بأن الاتفاقية قد اصبحت نافذة المفعول وسيستمر نافذ المفعول حتى مرور مدة ٢ سنتان
 ومائتين وعشرين يوما (١٢٠) ما لم يجددها المقاول , او قبل ذلك اذا استلمنا اشعارا خطيا من
 السلطة بأن المقاول قد اوفى بالتزاماته بموجب الاتفاقية.

ملحق (ج)

نموذج كفالة الشركة الأم

تقر الشركة الأم بأن الشركة المحلية هي فرع لها وأن راسمالها مملوك بالكامل للشركة الأم.

الشركة الأم على علم بمحتريات اتفاقية المشاركة في الانتاج المنفلة بين السلطة والشركة
 المحلية وتعلم وتقبل احكامها.

أي تعديل او تغيير او تمديد او الغاء يجري على اتفاقية المشاركة في الانتاج المنفلة بين السلطة
 والشركة المحلية يعتبر بموافقة الشركة الأم.

تضمن الشركة الأم للسلطة وبدون شروط التنفيذ الكامل والدقيق للالتزامات المطلوبة من
 الشركة المحلية او تابعيها او الاتباع المعينين ضمن اتفاقية المشاركة في الانتاج, مجتمعين
 ومنفردين يتحمل مسؤولية تنفيذ تلك الالتزامات والتخلي عن كل المصالح او الحقوق التي
 تحد بأي طريقة او تلغى مسؤولياتها.

هذه الكفالة لن يتم انقاصها او تناثر بأي طريقة بتأخير او عدم تنفيذ السلطة لحقوقها او
 بالإفلاس او حل الشركة المحلية.

ملحق من الأصل

إذا لم تنفذ الشركة المحلية التزاماتها ضمن اتفاقية المشاركة في الانتاج وإذا بلغت السلطة الشركة المحلية بهذا القاعص خطيا ولم تعالجه الأخيرة أو تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجته، للسلطة ان تطالب الشركة الأم بتنفيذ التزاماتها التي لم تنفذ.

أي خلاف حول هذه الكفالة تتم تسويته عن طريق احكام التحكيم الواردة في المادة عشرين من اتفاقية المشاركة في الانتاج.

هذه الكفالة تشكل جزءا من اتفاقية المشاركة في الانتاج المنفصلة من قبل السلطة والشركة المحلية كما هو منصوص ومشار اليه في المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة.

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور—
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٩
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون
المؤقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ
المؤقت، واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه
على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٧
قانون التصديق على البرتوكول المالي
بين
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
و
حكومة الجمهورية الفرنسية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التصديق على البرتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعتبر البرتوكول المالي الملحق بهذا القانون والمعقود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية صحيحا نافذا بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منه .

مكتبة من الاصل

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٧-٢-٢٩

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام السامكة	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة	وزير المعدل رياض الشكعة
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسسان	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير الداخلية ووزير الزراعة بالوكالة نذير رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سمو آلدين جمعه	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري
وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الاشغال العامة والسكان بالوكالة محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري ووزير الصناعة والتجارة ووزير التمييز بالوكالة الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكردلي
وزير المعلم الدكتور صالح الخصاونة	وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم ابو عين	وزير المالية سليمان حاسط
وزير دولة لشؤون الاعمال الدكتور سمير مطاوع	وزير السياحة والاكر عبدل بنجاسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسي

بروتوكول مالي

يـيـن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية الفرنسية

توليدا لروابط الصداقة والتعاون بين البلدين ولدعم التنمية الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية ، فقد اتفقت كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية على ابرام هذا البروتوكول .

* المادة (١)

- قيمة وغاية الدعم المالي

تقدم حكومة الجمهورية الفرنسية الى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية دعما ماليا لتمويل مشاريع تعد من ضمن الاولويات للتنمية للاردن . ويستخدم هذا الدعم المالي الذي لا يتجاوز قيمته (٨٩٩) مليون فرنك فرنسي (تسعة وثمانون مليون وتسعمائة الف فرنك فرنسي) لغايات تمويل شراء السلع والخدمات الفرنسية وفي فرنسا والخاصة بالمشاريع المذكورة في الملاحق (أ) و (ب) المرفقة بهذا البروتوكول .

هذه المادة

* المادة (٢)

- توزيع الدعم المالي
- يتضمن الدعم المالي المذكور في المادة (١) اعلاه على :-
- منحة خاصة من الخزينة الفرنسية بقيمة اجمالية لا تتجاوز (٩٩) مليون فرنك فرنسي لتمويل المشروع المذكور في الملحق (أ) .
- قرضا من الخزينة الفرنسية بقيمة اجمالية لا تتجاوز (٨٠) مليون فرنك فرنسي لتمويل المشاريع المذكورة في الملحق (ب) .

* المادة (٣)

- الشروط التي تحكم التسهيلات المالية
- يمنح قرض الخزينة الفرنسية لمدة (٢٢) عاما من ضمنها فترة سماح مدتها (٧) سنوات .
- وبسعر فائدة (١٪) سنويا . ويسدد القرض على (٣٠) قسطا متساويا نصف سنوي يستحق القسط الاول منها بعد (٩٠) شهرا من نهاية ربع السنة التي حصل فيها السحب الاول . وتكف القفادة على اجمالي الرصيد المسحوب ويجري سرياتها من تاريخ كل سحب من قرض الخزينة وتسدد على دفعات نصف سنوية .

سيتم تحديد آلية استخدام القرض ومنحة الخزينة الفرنسية والية تسديد قرض الخزينة الفرنسية بموجب اتفاق يقد بين بنك الائتمان الوطني الفرنسي كعمثل لحكومة الجمهورية الفرنسية والبنك المركزي الاردني كعمثل لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

* المادة (٤)

- عملة الحساب والسداد
- يجب ان تتم جميع المعاملات المالية الخاصة بهذا البروتوكول بالفرنك الفرنسي .

* المادة (٥)

- فترة استغلال تمويل الخزينة الفرنسية
- لاستغلال الدعم المالي الوارد في المادة (١) اعلاه يتوجب ابرام العقود المؤهلة للاستفادة من الدعم قبل ١٩٩٨/١٠/٣١ كحد أقصى .

لايسمح بالسحب من التمويل المقدم من الخزينة الفرنسية المقدم بموجب هذا البروتوكول بعد تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣١ ولايسمح بتمديد هذا التاريخ الا باتفاق خاص بين الحكومتين وفي حالة الصعوبات الاستثنائية .

يجوز اعادة تخصيص الارصدة المتاحة وغير المستغلة من مخصصات المشاريع الواردة في الملحق (ب) بموافقة الجهات الفرنسية المعنية ووزارة التخطيط الاردنية وذلك في الوقت المناسب وتتم الدراسة لكل حالة على حده وفق الانظمة الفرنسية والانظمة الدولية المتبعة بهذا الخصوص .

هذه المادة

* المادة (٦)

- الشحن والتأمين
يعتبر الشحن والتأمين اللذين سيتم تمويلهما من ضمن هذا البروتوكول كخدمات فرنسية عندما :-
- يتم الشحن البحري بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن بحري فرنسية او بواسطة الشحن الجوي بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن جوي فرنسية او الشحن البري بوثيقة شحن بري صادرة عن شركة فرنسية ومصدقة من الجهات المعنية الفرنسية لاثبات بانها خدمة فرنسية .
- اذا تم التأمين من قبل شركات معتمدة ومقبولة في السوق الفرنسي .

* المادة (٧)

- العقود المغطاة
ان القرار النهائي حول ما اذا كانت العقود الخاصة بالمشاريع المبينة في الملاحق مؤهلة لان تمويل من الدعم المالي وفقا لشروط هذا البروتوكول سيتم من خلال تبادل الكتب ما بين السلطات الاردنية المختصة والفصل الاقتصادي والتجاري الفرنسي في السفارة الفرنسية في عمان ممثلا لحكومة الجمهورية الفرنسية .

يجب ان ينسجم القرار النهائي بشأن تمويل العقود من البروتوكول مع الانظمة التي تم اعتمادها من قبل الدول المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقرراتها .

ان يتم اتخاذ اي قرار نهائي ايجابي بشأن تمويل العقود المؤهلة للاستفادة من البروتوكول في حالة حدوث تأخير في مستحقات قروض الخزينة الفرنسية .

* المادة (٨)

- الضرائب
لاستخدام اموال هذا البروتوكول لتمويل اية ضريبة اردنية .
- لا تخضع الاساط او الفوائد المستحقة على التسهيلات المالية المقدمة بموجب هذا البروتوكول للضرائب الاردنية .

* المادة (٩)

- تقييم المشاريع
يمكن لحكومة الجمهورية الفرنسية ان تقوم وعلى نفقتها الخاصة باجراء تقييم نهائي للمشاريع التي سيتم تمويلها من ضمن هذا البروتوكول بهدف تقييم اثرها على التنمية الاقتصادية في الاردن . ويمكن لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، اذا ما رغبت ، المشاركة في هذا التقييم للاستفادة من النتائج . وتوافق حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على استقبال البعثة التقييمية التي ترسلها حكومة الجمهورية الفرنسية وتسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات العلاقة بهذه المشاريع .

هذه المادة

* المادة (١٠)

- تاريخ النفاذ

يعتبر هذا البروتوكول ساري المفعول اعتباراً من تاريخ توقيعه .

وشهادة على ذلك قام الموقعون اذناه المفوضون من قبل حكوماتهم لهذه الغاية حسب
الاصول بتوقيع هذه الاتفاقية ووضع اختتامهم عليها .

وقع في ١٩٩٦/١٠/٢٤ على اربع نسخ اصلية اثنتين باللغة الانجليزية واثنين باللغة
الفرنسية ويعتبر النصان معتمدين بنفس المقدار .

وقع

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وقع

عن حكومة الجمهورية الفرنسية

ملحق (أ)
المشاريع الممولة من منحة الخزينة

اسم المشروع	مليون فرنك فرنسي
- تطوير سوق عمان المالي	ما لا يتجاوز ٩٩
* المجموع	٩٩

ملحق (أ)

ملحق (ب)
المشاريع الممولة من قرض الخزينة

اسم المشروع	مليون فرنك فرنسي
- شبكة مياه وادي موسى	لغاية ٢٥
- معدات لقسم المسالك البولية في مديرية الخدمات الطبية الملكية	لغاية ١٥
- اجهزة ومعدات لوحدة العناية الحثيثة في مستشفى الجامعة الأردنية	لغاية ٣
- تطوير وحدة جراحة الدماغ والأعصاب في مستشفى البشير/وزارة الصحة (مرهون بنتائج التقييم المسبق لهذا المشروع)	لغاية ٢
- اجهزة ومعدات لدائرة الارصاد الجوية	لغاية ٥
- تطوير نظام المراقبة الرادارية في برج مراقبة مطار عمان	لغاية ١٥
- تحديث مقسم اتصالات الاشرافية	لغاية ١٥
المجموع	١٠

نخيل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٧
نظام تنظيم وإدارة سلطة الطيران المدني
صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة سلطة الطيران المدني لسنة ١٩٩٧) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

السلطة : سلطة الطيران المدني
المجلس : مجلس إدارة السلطة
الوزير : وزير النقل
الرئيس : رئيس مجلس إدارة السلطة
المدير العام : مدير عام السلطة
المدير : مدير أي مديرية تنشأ في السلطة بموجب احكام هذا النظام .
اللجنة : لجنة التخطيط

المادة ٣- تكون السلطة مسؤولة عن مرفق الطيران المدني في المملكة وإدارته وتنميته والقيام بجميع الاعمال المتعلقة به وفقاً للاحكام المنصوص عليها في قانون سلطة الطيران المدني المعمول به .

ملحق من الملحق

المادة ٤-١- يتكون الجهاز الإداري للسلطة ممالي :-

- ١- المدير العام
- ٢- مساعد المدير العام
- ٣- المستشارون
- ب- المديريات والوحدات التالية :-
- ١- مديرية التخطيط والتطوير الإداري والتدريب
- ٢- مديرية المعلومات
- ٣- مديرية التوريد والمشتريات
- ٤- مديرية الشؤون الإدارية والمالية
- ٥- مديرية النقل الجوي
- ٦- مديرية السلامة الجوية
- ٧- مديرية خدمات الملاحة الجوية
- ٨- مديرية المشاريع والاستثمارات
- ٩- وحدة الرقابة الداخلية

ج- يرتبط بالمدير العام مديرو المديريات والمكاتب التالية بما في ذلك رئيس وحدة الرقابة الداخلية :-

- ١- مدير التخطيط والتطوير الإداري والتدريب
- ٢- مدير المعلومات
- ٣- مدير مكتب المدير العام والعلاقات العامة .
- د- يرتبط بمساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية مديرو المديريات التالية :-
- ١- مدير التوريد والمشتريات
- ٢- مدير الشؤون الإدارية والمالية
- هـ- يرتبط بمساعد المدير العام للشؤون السلامة وخدمات الملاحة الجوية والنقل الجوي مديرو المديريات التالية :-
- ١- مدير النقل الجوي
- ٢- مدير السلامة الجوية
- ٣- مدير خدمات الملاحة الجوية

المادة ٥-١- للوزير بناء على تنسيب المدير العام وتوصية اللجنة لحدثات المديريات في

السلطة أو إلغاؤها أو دمجها أو إجراء أي تغييرات ضرورية أخرى على الهيكل التنظيمي فيها .

ب- للمدير العام بناء على تنسيب اللجنة لحدثات الأقسام في المديريات أو إلغاء أي منها أو دمجها بغيرها .

المادة ٦-١- تتبع للسلطة المطارات المدنية التالية :-

- ١- مطار الملكة علياء
- ٢- مطار عمان المدني
- ٣- مطار العقبة
- ٤- أي مطار آخر ينشأ في المملكة
- ب- يكون لكل مطار مدير يرتبط بمساعد المدير العام لشؤون المطارات ويكون مسؤولاً أمامه عن حسن تنفيذ المهام المنوطة بالمطار الذي يتولى إدارته وممارسة المسؤوليات المترتبة عليه .
- ج- يرتبط مدير المشاريع والاستثمارات بمساعد المدير العام لشؤون المطارات .

المادة ٧- تتبع كلية الملكة نور الفنية للطيران المدني للسلطة ويرتبط عمدها بالمدير العام ويكون مسؤولاً أمامه مباشرة عن تنفيذ المهام المناطة بالكلية وممارسة المسؤوليات المترتبة عليها وفقاً لأحكام نظام كلية الملكة نور الفنية المعمول به .

المادة ٨-١- تتم تسمية مساعدي المدير العام والمستشارين وعميد كلية الملكة نور الفنية

بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام ويرتبطون جميعاً بالمدير العام .

ب- تتم تسمية مديري المديريات في السلطة بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير العام ويرتبطون به أو بأحد مساعديه الذي يقرره المدير العام .

ج- تتم تسمية رؤساء الأقسام ومساعدي مديري المديريات بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة ويرتبط كل من رئيس القسم أو المساعد بمدير المديرية المعني .

مكتبة الملكة

المادة ٩-١- تشكل في السلطة لجنة تسمى لجنة التخطيط برئاسة احد مساعدي المدير العام

وعضوية كل من :-

- ١- مساعدي المدير العام ويسمي المدير العام احدهم نائباً لرئيس اللجنة .
- ٢- المستشارين .
- ٣- مديري المطارات .
- ٤- عميد كلية الملكة نور الفنية .
- ٥- مدير مديرية التخطيط والتطوير الاداري والتدريب .

ب- تجتمع اللجنة مرة واحدة في الشهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسها او نائبه في حالة غيابه ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضر الاجتماع ثلثا اعضائها ، على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم وتتخذ توصياتها بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ج- لرئيس اللجنة او نائبه في حالة غيابه ان يدعو ايا من الموظفين العاملين في السلطة او من خارجها للاشتراك في مناقشة الامور المعروضة على اللجنة، وذلك للاستئناس برأيه ، دون ان يكون له حق التصويت .

المادة ١٠- تتولى اللجنة القيام بالمهام والاعمال التالية وتقدم توصياتها الى المدير العام ليتخذ

بشأنها الاجراء اللازم :-

- أ- مناقشة خطط السلطة ومشاريعها .
- ب- متابعة سير العمل وتقديمه في السلطة وحل المشكلات التي تواجهها من اجل تحسين الاداء فيها .
- ج- توفير التعاون والتنسيق بين المديريات والوحدات الادارية في السلطة .
- د- اقتراح احدث التغييرات في الهيكل التنظيمي .
- هـ- أي امور اخرى يرى رئيس اللجنة عرضها عليها .

المادة ١١- للرئيس بناء على تنسيب المدير العام الاستعانة بالاختصاصيين والخبراء من خارج ملاك السلطة في المسائل التي تتطلب دراستها او القيام بها مؤهلات وخبرات لا تتوفر في السلطة ، وتصرف لهم مكافآت مالية من المخصصات المرسودة في موازنة السلطة لهذه الغاية .

المادة ١٢- للمدير العام تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى أي من مساعديه وعميد كلية الملكة نور الفنية والمديرين على ان يكون التفويض خطياً ومحدداً وحسب مقتضى الحال .

المادة ١٣- لمجلس الادارة بناء على تنسيب المدير العام اصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك مايلي:-

- أ- تحديد المهام والواجبات المنوطة بالمديريات في السلطة وتحديد الواجبات المنوطة بمساعدي المدير العام والمستشارين ومديري المديريات ومساعدتهم ورؤساء الاقسام وسائر الوحدات الادارية في السلطة .

هكذا من الاصل

ب- وصف الوظائف في السلطة وتصنيفها .

ج- تحديد العلاقة واساليب الاتصال والتنسيق بين الوحدات الادارية في السلطة .

١٨-٢-١٩٩٧

الحسين بن طلال

وزير الداخلية ووزير الشباب بالوكالة الدكتور موسى خليفات	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله النمور	رئيس الوزراء ووزير الخارجية وزير الدفاع عبدالكريم الكباريتي
وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير العدل عبدالكريم الدغمسي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي المجالي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طبيشات	وزير السياحة والانسار الدكتور صالح ارشيدات	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو اراغب
وزير التخطيط الدكتور ريمسا خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمقتضيات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التسل	وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الدويب	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم العباس
وزير العمل الدكتور عبدالحافظ الشخاينة	وزير الموين المهندس منير صويسر	وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد ابو جاموس
وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات	وزير الثقافة الدكتور احمد القضاة	وزير دولة مفلسح الرحيمسي
وزير التربية والتعليم الدكتور منقر المصري	وزير دولة محمد عوده نجادات	وزير دولة محمود عبداللطيف الهويل
وزير الامانة الدكتور مروان المنسر	وزير المالية ووزير البريد والاتصالات بالوكالة مروان عوفس	وزير التنمية الادارية ووزير دولة للشؤون الخارجية بالوكالة الدكتور كمال ناصر
وزير النقل المهندس ناصر السوزي		

مخبر الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

تمتضي المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٧

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام المناطق والقطاعات الاستثمارية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المناطق والقطاعات الاستثمارية لسنة

١٩٩٧) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٩٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام

الاصلي كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هذا هو النص

• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٢٥) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١ المتضمن اتفاقية النقل الدولي على الطرق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية التي تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٨ بشكلها التالي:-

اتفاقية النقل الدولي على الطرق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و حكومة الجمهورية التونسية

انطلاقا من الروابط الاخوية القائمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية والمشار اليهما فيما بعد (الطرفان المتعاقدان) ورغبة منهما في تسهيل نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر اراضيهما بطريق الترانزيت قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (١)

تسري احكام هذه الاتفاقية على النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق من وإلى اراضي أحد الطرفين المتعاقدين وعبر اراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريق الترانزيت باستعمال عربات النقل المسجلة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين.

المادة (٢)

تعريف

لاغراض هذه الاتفاقية،

(أ) تعني كلمة (نقل): أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص لنقل الركاب والبضائع بموجب التشريعات المرعية للطرفين المتعاقدين.

(ب) ١. تعني كلمة (عربة النقل): أي عربة نقل على الطرق تدار بواسطة محرك ومخصصة لنقل أكثر من ثمانية ركاب باستثناء السائق، أو لنقل البضائع أو بغير بجر مثل هذه العربة.

٢. أو أي مجموعة تتألف من عربة نقل المبنية في الفقرة (١) أعلاه ومقطورة أو نصف مقطورة مرتبطة بها ومخصصة لنقل الركاب أو البضائع.

(ج) تعني كلمة (تصريح): للتصاريح الممنوحة لعربة نقل الركاب المسجلة في أحد الطرفين المتعاقدين من قبل الطرف المتعاقد الآخر في السماح لعربة النقل بالدخول والخروج لأراضي الطرف المتعاقد الآخر.

(د) تعني عبارة (خط ركاب منتظم): نقل الركاب بين اراضي الطرفين المتعاقدين بموجب مسار محدد ومتشبا مع المسارات والاجور الوطنية.

(هـ) تعني عبارة (خط ركاب ترانزيت منتظم): خط للركاب المنتظم الذي ينطلق من اراضي أحد الطرفين المتعاقدين ويمر في اراضي الطرف المتعاقد الآخر بدون تحميل أو تنزيل للركاب و ينتهي في اراضي بلد ثالث.

مكتبة من الاصل

(و) تعني عبارة (خدمة النقل السياحي المغلق): النقل الدولي لمجموعة محددة من الركاب في عربة نقل محددة في رحلة سياحية تبدأ من نقطة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين وتنتهي في اراضي الطرف المتعاقد نفسه دون تحميل أو تنزيل الركاب.

(ز) تعني عبارة نقل عبور (الترانزيت): نقل الركاب والبضائع عبر اراضي احد الطرفين المتعاقدين وبين نقاط انطلاق ووصول تقع خارج اراضي هذا الطرف المتعاقد.

المادة (٣)

يعترف كل طرف متعاقد بموجب احكام هذه الاتفاقية للطرف المتعاقد الاخر بحق عبور الركاب وامتعتهم، والبضائع التجارية وعربات النقل العائدة للطرف المتعاقد الاخر فوق المسارات المحددة من قبل السلطات المختصة لكل طرف متعاقد.

المادة (٤)

بموجب التشريعات الوطنية العائدة لكل من الطرفين المتعاقدين بموجب تصريح مسبق يستطيع الناقل في احد الطرفين المتعاقدين أن ينشيء المكاتب أو يعين ممثلين أو وكلاء في اراضي الطرف المتعاقد الاخر. على الناقل الا يمارس عمل وكيل سفر وسياحة في اراضي للطرف المتعاقد الاخر.

المادة (٥)

تخضع كافة عمليات النقل البري بين اراضي الطرفين المتعاقدين وعبرهما بالترانزيت للرسوم والضرائب وبدلات الخدمات المعمول بها لدى كل طرف متعاقد ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على إعفاءات متبادلة.

المادة (٦)

في حالة مخالفة الناقلين والسواقين التابعين لاحد الطرفين المتعاقدين للتشريعات التي تحكم المرور والنقل في اراضي الطرف المتعاقد الاخر فعلى السلطة المختصة في ذلك الطرف الاخير ان تعلم السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الاول.

تشعر السلطة المختصة في الطرف الاخير السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الاول عن الاجراءات المتخذة بحق المخالفات المبينة في الفقرة الاولى من هذه المادة.

المادة (٧)

لايسمح لعربة للنقل المسجلة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين بنقل الركاب والبضائع بين اي نقطتين داخل اراضي الطرف المتعاقد الاخر.

ومالم يحصل الناقل من الطرف المتعاقد الاول على تصريح خاص من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الاخر لايسطيع القيام بنقل الركاب والبضائع من اراضي الطرف المتعاقد الاخر الى اراضي بلد ثالث.

المادة (٨)

يسمح لعربة النقل الفارغة والمسجلة في احد الطرفين المتعاقدين بالدخول الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر لنقل الركاب والبضائع الى اراضي الطرف المتعاقد الاول.

المادة (٩)

يسمح لعربة النقل المسجلة في احد الطرفين المتعاقدين تحميل البضائع في رحلة العودة الى بلدها بعد تفريغ حمولتها في اراضي الطرف المتعاقد الاخر.

هكذا من الاصل

المادة (١٠)

يسمح للناقلين في احد الطرفين المتعاقدين تشغيل خطوط ركاب منتظمة بين البلدين كما يسمح لهما بتشغيل خطوط ركاب ترانزيت منتظمة عبر اراضي الطرف المتعاقد الاخر، كما يسمح لعربات النقل المسجلة في احد الطرفين المتعاقدين القيام بخدمة الخط السياحي المغلق من وإلى اراضي الطرف المتعاقد الاخر شريطة الحصول على تصريح مسبق بذلك من السلطة المختصة في ذلك الطرف المتعاقد الاخر .

المادة (١١)

لا يحتاج نقل البضائع بالترانزيت عبر اراضي الطرفين المتعاقدين الى تصريح

خاص .

المادة (١٢)

يحتاج نقل الاسلحة والمفرقات والمعدات الحربية والمتفجرات بين الطرفين المتعاقدين او بالمرور عبر اراضيها الى تصريح خاص يتم الحصول عليه من الطرف المتعاقد الاخر .
ويمنع النقل بالترانزيت لاي بضائع محظور دخولها اي من البلدين المتعاقدين لاسباب الحماية لصحة الانسان او الحيوان او النبات .

المادة (١٣)

يتخذ الطرفان المتعاقدان كافة الاجراءات اللازمة لتبسيط وتسهيل والاسراع في الاجراءات الجمركية و الاعمال الرسمية الاخرى فيما يتعلق بنقل الركاب والبضائع .

المادة (١٤)

١ . على كافة عربات النقل التي تقوم بالنقل الدولي ان تكون مصحوبة بوثائق ادخال جمركي CARNET DE PASSAGE او ترتيب تيكيت (Triptique) بموجب احكام الاتفاقيات الجمركية الدولية ذات العلاقة صادرة عن السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين .
وفي حالة عدم وجود مثل هذه الوثائق للجمركية الدولية، فتطبق احكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني .

٢ . اما اذا كان النقل الدولي للبضائع مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق الانظمة المنصوص عليها في ميثاق تير للبضائع او المركبات، واذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغطى بوثيقة تير (TIR) فتطبق احكام التشريعات الوطنية الخاصة بالطرف المتعاقد المعني .
٣ . على سائقي المركبات الذين يقومون بالنقل الدولي بموجب نصوص هذه الاتفاقية ان يكون بحوزتهم الوثائق التالية:-

- أ) رخصة سوق سارية المفعول مطابقة لفئة المركبة التي يقودها ويجب ان تكون تلك الرخصة مطابقة لاحكام التشريعات المرعية في البلد المسجلة فيه العربة او ان تكون رخصة سوق دولية .
- ب) رخصة تسجيل عربة النقل سارية المفعول .
- ج) جواز سفر ساري المفعول يحتوي على كافة تأشيرات الدخول اللازمة .

المادة (١٥)

تصدر السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين تأشيرات دخول سارية المفعول لمدة ستة اشهر ولعدة سفرات لكل سائق ومساعدته من الذين يقومون بالنقل الدولي للركاب او البضائع بموجب احكام هذه الاتفاقية والتشريعات الوطنية ذات العلاقة .

هكذا من المص

المادة (١٦)

قطع الغيار المستعملة التي يتم استبدالها يجب ان يعاد تصديرها او يتم اتلافها تحت اشراف السلطة الجمركية او ان يتم تسليمها اليهم. كما ان استيراد قطع الغيار يتم بموجب التشريعات الوطنية.

المادة (١٧)

١. يجب ان تحمل عربات النقل المستعملة في النقل الدولي للركاب وامتعهم والبضائع بين البلدين المتعاقدين او عبرهما وثيقة تأمين ضد الطرف الثالث تتسجم مع التشريعات السارية في كل من الطرفين المتعاقدين.

ب. وثيقة تأمين أخرى على الركاب والامتعة والبضائع تغطي الاضرار التي قد تنشأ أثناء النقل وأن تكون هذه الوثيقة صادرة بموجب التشريعات السارية في البلد المسجلة فيها للعربة.

المادة (١٨)

يتم اجراء التسويات المالية بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بعمليات النقل بموجب صلات قابلة للتحويل ومقبولة من قبل البنوك المرخصة في الطرفين المتعاقدين وبموجب التشريعات السارية لكل من الطرفين المتعاقدين.

المادة (١٩)

في حالة الحوادث والاعطال او اية صعوبات أخرى يجب على السلطة المختصة في الطرف المتعاقد الذي حصلت فيه الحادثة ان تقوم بتزويد الطرف المتعاقد الآخر بتقارير ونتائج التحقيق واية معلومات أخرى ضرورية.

المادة (٢٠)

يجب ان يتقيد الناقلين والطاقم بعربة النقل المسجلة في احد الطرفين المتعاقدين بالتشريعات التي تحكم المرور على الطرق السارية في الطرف المتعاقد الاخر.

تخضع اية امور اخرى تخص عمليات النقل ولم يرد ذكرها في هذه الاتفاقية الى التشريعات السارية في كلا الطرفين المتعاقدين.

المادة (٢١)

تشكل لجنة مشتركة من ممثلين للطرفين المتعاقدين:

(أ) مهام هذه اللجنة:

١. الاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية.
٢. دراسة المشاكل التي لم يتم التغلب عليها من قبل السلطات المختصة المحددة في المادة (٢٢) من هذه الاتفاقية وايجاد الحلول المناسبة لها.
٣. مراجعة كل المواضيع التي تقع ضمن هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات بشأنها.
٤. التوصية باجراء اي تعديلات على مواد هذه الاتفاقية ورفعها الى الجهات المختصة للمصادقة.
٥. لبحث اية امور اخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

(ب) تجتمع اللجنة المشتركة مرة كل سنة في كل من عمان وتونس بالتناوب ويتم ترتيب الاجتماعات بين الطرفين المتعاقدين بواسطة للقنوات الدبلوماسية.

(ج) يتضمن جدول اعمال اللجنة المشتركة ليجاد الحلول للمشاكل المتعلقة فيما يختص بتنفيذ الاتفاقية، واستكشاف امكانيات تطوير وتحسين عمليات النقل بين وعبر البلدين المتعاقدين.

مكتبة من الاصل

المادة (٢٢)

السلطات المختصة المسؤولة عن متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية هي:-

(أ) في المملكة الأردنية الهاشمية.

وزارة النقل

عمان

(ب) في الجمهورية التونسية

وزارة النقل

تونس

المادة (٢٣)

١. بعد اتمام الاجراءات الرسمية اللازمة بموجب التشريعات العائدة للطرفين للمتعاقدين وبموجب الاسعارات المتبادلة من خلال القنوات الدبلوماسية تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ آخر اشعار.

٢. تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة بعد دخولها حيز التنفيذ وتجدد تلقائيا من سنة الى اخرى مالم يتم انتهاء العمل بها من قبل اي من الطرفين للمتعاقدين مع اعطاء اشعار خطي قبل ثلاثة اشهر من موعد انتهاء مدة صلاحيتها الى الطرف المتعاقد الاخر.

وشهادة على ذلك وقعت هذه الاتفاقية من قبل الموقعين ادناه المفوضين رسميا وحسب الاصول من حكومتها.

حررت ووقعت من نسختين اصليتين في مدينة عمان الموافق الثامن عشر من شهر كانون اول لعام ١٩٩٦، وذلك باللغة العربية.

عن حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية
ناصر اللوزي
وزير النقل

عن حكومة
الجمهورية التونسية
الصادق رابح
وزير النقل

هكذا من الاصل

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٢٦) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١ بموضوع الاتفاقيات المذكورة تالياً بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية التي تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٨ بشكلها التالي:-

- ١- ملحق رقم (١) لاتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين البلدين في ١٩٦٥/٣/٦
٢- ملحق رقم (٢) لاتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين البلدين في ١٩٦٥/٣/٦

**ملحق رقم ١ لاتفاقية التعاون القضائي
المبرمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية
بعمان في ١٩٦٥/٣/٦**

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية التونسية

بناء على اتفاقية التعاون القضائي المبرمة بينهما في عمان بتاريخ ١٩٦٥/٣/٦، والمصدقة بالطرق الدستورية في كلا البلدين،
ورغبة منهما في توسيع هذا التعاون إلى مجال التحكيم التجاري وحالاته وإجراءاته التي لم تتناولها أحكام الاتفاقية المذكورة، فقد إتفقتا على إبرام هذا الإتفاق لإحاقا بها وإضافة إليها،
ولهذا الغرض فقد عينتا مندوبيهما المفوضين كالاتي :

- عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

- عن حكومة الجمهورية التونسية

وبعد تناول وثائق تفويضهما والتأكد من إستيفائها الموجبات القانونية إتفق الطرفان
على ما يلي :

الفصل الأول

التحكيم وأحكام المحكمين في المواد التجارية

١ - في الإعراف باتفاقيات التحكيم

المادة الأولى

١ - تعترف كل من الدولتين بالاتفاقية الكتابية التي تحررها الأطراف المتعاقدة وتلتزم بموجبها بأن تقض بواسطة التحكيم كل أو بعض النزاعات القائمة أو التي تقوم بينها بشأن علاقة قانونية معينة تعاقدية كانت أم غير تعاقدية.
٢ - يقصد بالاتفاقية الكتابية في مفهوم للفقرة السابقة كل إتفاق على التحكيم أو شرط تحكيمي، على أن يكون موقعا من الأطراف مباشرة أو ممن يمثلونهم قانونا، أو يرد في تبادل رسائل أو توكسات أو فاكسات أو في غيرها من وسائل الإتصال التي تثبت وجود الاتفاقية، أو في محضر محرر لدى نفس المحكمين المختارين أو في تبادل ملحوظات الدعوى وملحوظات الدفاع "محاضر الجلسات ومنكرات الدفاع" التي يدعي فيها أحد الأطراف وجود إتفاق ولا ينكره الطرف الآخر، وتعتبر الإشارة في عقد من العقود إلى وثيقة تشتمل على شرط تحكيمي بمثابة إتفاقية تحكيم إذا كان العقد ثابتا بالكتابة.

٣ - لا يعترف باتفاق التحكيم إلا :

- أ - إذا كانت العلاقة القانونية التي نشأ عنها النزاع تعتبر تجارية في تشريع أي من الدولتين أو في التشريع المعتمد من الأطراف.
ب - إذا كانت الاتفاقية بين أشخاص طبيعيين أو معنويين وكان مقر بعضهم أو محل إقامتهم العادي أو المقر الرئيسي أو الفرعي أو المقر الاجتماعي "السكني" موجود بإحدى الدولتين ومقر البعض الآخر أو محل الإقامة للعادي لهم موجودا بالدولة الأخرى.
ج - إذا كان النزاع يقبل الفصل فيه بطريق التحكيم وفقا لتشريع الدولة المعروض فيها النزاع.

ملحق من الملحق

المادة الثانية

يجوز أن يكون المحكمون من مواطني أي من الدولتين أو من مواطني دولة أخرى.

المادة الثالثة

١ - للأطراف في إتفاقية التحكيم أن يتفقوا على :

- أ - إختيار المحكم أو المحكمين من ضمن قائمة لمؤسسة دولية للتحكيم يعين إسميا.
- ب - تعيين محكم عن كل طرف وتعيين المحكم الثالث، أو يعين للمحكمين دورهما المحكم الثالث، وعند التعذر يعين المحكم الثالث من قبل المحكمة المختصة في الدولة لامتعاقد المعروض فيها النزاع.
- ج - إذا رفض أحد المحكمين المعيّنين القيام بالتحكيم أو كان غير حائز على الأهلية القانونية لذلك أو توفي فللطرف الذي عينه أن يعين محكما آخر بدلا منه.
- د - إذا تخلف أحد الطرفين بعد إحالة الخلاف للتحكيم عن تعيين المحكم أو بدلا من محكم سابقا فللطرف الآخر أن يطلب من المحكمة المختصة تعيين محكم للإشتراك في التحكيم وذلك وفقا للإجراءات المعمول بها في الدولة المتعاقدة المعروض فيها النزاع.

٢ - ويمكن للأطراف كذلك :

- أ - تعيين مكان التحكيم.
- ب - ضبط قواعد الإجراءات الواجب إتباعها من المحكم أو المحكمين.
- ج - تحديد القواعد الأصلية الواجب تطبيقها من المحكمين مع إحترام النظام العام للدولة التي يتم فيها التنفيذ.

المادة الرابعة

١) إذا تولت محكمة تابعة لإحدى الدولتين النظر في نزاع خاضع لإتفاقية تحكيم على معنى المادة الأولى من هذا الإتفاق فإنها تتخلى بطلب من أحد الأطراف عن النظر فيه وتحيل الأطراف على التحكيم، ما لم يتبين لها أن إتفاقية التحكيم لاغية أو غير قابلة للتطبيق، أو لم تعد سارية للمفعول.

٢) يجوز اللجوء إلى المحكمة المختصة بشأن الطلبات الوقتية والتحفطية دون أن يعد ذلك ملسا بإتفاق التحكيم أو تنازلا عنه، ويتحدد المصير النهائي للأوامر (القرارات) الوقتية والتحفطية في ضوء ما تقرره أحكام التحكيم الحاسمة للحقوق المتنازع عليها من الأطراف.

ب - في الإعتراف بأحكام المحكمين وتنفيذها

المادة الخامسة

مع مراعاة أحكام المادة السادسة من هذا الإتفاق تعترف الدولتان المتعاقدتان بأحكام المحكمين المبنية على إتفاقية تحكيم مقبولة على معنى أحكام المادة الأولى ويتم تنفيذها في كل من الدولتين.

المادة السادسة

- ١ - لا يجوز رفض الإعتراف بأحكام المحكمين وتنفيذها إلا للأسباب التالية :
- أ - إذا كان تشريع الدولة المطلوب إليها للتنفيذ لا يجيز إخضاع النزاع للمصادر به حكم لإجراءات التحكيم.
- ب - إذا كان الإعتراف بالحكم وتنفيذه من شأنه مخالفة النظام العام للدولة المطلوب إليها للتنفيذ.
- ج - إذا لم يبلغ الطرف الذي صدر قرار التحكيم ضده أي إشعار بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو أنه كان غير قادر على عرض قضيته وحرم من حق الدفاع.

محكمة من المحاكم

د - إذا كان الأطراف أو أي منهم في الاتفاقية المشار إليها (المبحوث عنها) في المادة الأولى فاقد الأهلية بموجب القانون المطبق عليهم أو أن تلك الاتفاقية لم تكن صحيحة بمقتضى القانون الذي تخضع إليه تلك الاتفاقية.

هـ - إذا بحث قرار التحكيم في نزاع خارج نطاق الشروط التي تم بموجبها إحالة ذلك النزاع إلى التحكيم أو تضمن قرارات حول أمور خارجة عن نطاق التحكيم ويشترط في ذلك فصل الأمور التي كانت معروضة للتحكيم عن الأمور التي لم تكن معروضة للتحكيم فيجوز الاعتراف بذلك الجزء من القرار الذي يتناول الأمور التي كانت معروضة للتحكيم وتنفيذه.

و - استكمالاً لما جاء في الفقرة (هـ) من هذه المادة لا يكون سبباً لرفض الاعتراف بحكم المحكمين إذا حضر الطرف المتمسك ببطان اتفاقية التحكيم ولم يثره أثناء إجراءات التحكيم أو إذا رفضت محكمة الدولة التي صدر فيها أو فقا لتشريعاتها طلب إبطال الحكم.

٢ - الصلح المبرم أمام هيئة التحكيم يعتبر بمثابة حكم للتحكيم.

المادة السابعة

إجراءات تنفيذ أحكام المحكمين تخضع لأحكام المادة ١٢ وما يليها من اتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين الدولتين بتاريخ ١٩٦٥/٣/٦.

الفصل الثاني أحكام عامة

المادة الثامنة

تتم المصادقة على هذا الإتفاق وفقاً للنظم الدستورية النافذة في كل من الدولتين

المادة التاسعة

يعمل بهذا الإتفاق اعتباراً من تاريخ تبادل مذكرات التصديق عليه ويلحق باتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين الدولتين بتاريخ ١٩٦٥/٣/٦ وتسري عليه أحكام المادة ٣٠ من الاتفاقية المذكورة.

وإشادة لما تقدم وقع المفوضان على هذا الإتفاق.

حرر بمدينة عمان من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٨
ولكل منهما ذات القوة.

عن حكومة
الملكة الأردنية الهاشمية
عبد الكريم الدغمي
وزير العدل

عن حكومة
الجمهورية التونسية
سعيد بن مصطفى
وزير الدولة للشؤون الخارجية

هكذا من الأصل

الملحق رقم ٢ لاتفاقية التعاون القضائي
المبرمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية
بعمّان في ١٩٦٥/٣/٦

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية،
وحكومة الجمهورية التونسية،

بناء على اتفاقية التعاون القضائي المبرمة بينهما في عمان بتاريخ ٦ مارس ١٩٦٥،
ورغبة منهما في تطوير هذا التعاون وتحديثه في مجال تسليم المجرمين وحالاته التي لم
تتناولها أحكام الاتفاقية المذكورة، فقد إتفقتا على إبرام هذا الاتفاق لإحاقا بها وإتماما لها.
ولهذا الغرض فقد عينتا مندوبيهما المفوضين كالاتي :
- عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

- عن حكومة الجمهورية التونسية

المادة الأولى

تلغى المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية القضائية المبرمة بين البلدين وتعرض بالمادة التاسعة
عشرة جديدة الآتي نصها :

المادة ١٩ (جديدة) :

(١) يشترط للتسليم أن تكون الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معاقب عليها في قانون
الدولتين بعقوبة سالبة للحرية حدها الأقصى سنة على الأقل، أو بعقوبة أشد. أو أن يكون المطلوب

تسليمه عن مثل هذه الجريمة محكوم عليه بالحبس (السجن) لمدة أربعة أشهر على الأقل. أما إذا كان
لنقل غير معاقب عليه في قوانين الدولة المطلوب إليها التسليم أو كانت العقوبة المقررة للجريمة في
الدولة طالبة للتسليم لا نظير لها في الدولة المطلوب إليها التسليم فلا يكون التسليم واجبا إلا إذا كان
للشخص المطلوب من رعايا الدولة طالبة التسليم أو من رعايا دولة أخرى تقرر نفس العقوبة.
(٢) إذا منح التسليم بسبب جريمة خاضعة للتسليم ينبغي أيضا أن يمنح بسبب أية جريمة
أخرى حدثت بالطلب وإن كانت عقوبتها تقضي بحرمان مرتكبها من حريتهم لمدة سنة واحدة أو أقل
شرط أن تتوفر كافة متطلبات التسليم الأخرى.
(٣) لتحديد ما إذا كان الفعل المطلوب من أجله التسليم جريمة في تشريع كل من الطرفين
المتعاقدين فإنه لا اعتبار في اتفاق التشريعين أو إختلافهما في تصنيف هذه الأفعال أو تحديد أركانها
من حيث تسمية الجريمة أو وصفها.

المادة الثانية

تضاف الفقرة الرابعة التالية إلى المادة ٢٠ من الاتفاقية الأصلية :

(٤) إذا سبقت محاكمة الشخص المطلوب تسليمه عن الجريمة التي طلب تسليمه من أجلها
فبرئ أو عوقب أو كان قيد التحقيق أو المحاكمة عن ذات الجريمة المطلوب تسليمه من أجلها في
الدولة المطلوب إليها التسليم أو ما لازمها (ما يرتبط بها) من جرائم.

المادة الثالثة

تضاف الفقرتان التاليتان إلى المادة ٢١-١ من الاتفاقية الأصلية :

(د) الجرائم التي توصف بإرهابية أو تعمل معاملتها في تشريع أي من الدولتين.
هـ (الإشتراك أو الشروع أو التآمر في ارتكاب أي من الجرائم الأتفة الذكر.

محكمة أمن الدولة

يضاف البند الخامس التالي إلى بنود المادة ٢١ من الاتفاقية الأصلية كما يلي :
 ٥ () إذا قررت السلطة المختصة في الدولة المطلوب إليها التسليم أن الطلب كان مدفوعا بدافع سياسي.

المادة الرابعة

تضاف إلى الاتفاقية الأصلية المادة ٢٢ مكررة الآتي نصها :
 المادة ٢٢ مكررة :

إذا وردت طلبات التسليم من دول متعددة، سواء من أجل نفس الأفعال أو من أجل أفعال مختلفة، تكون للدولة المطلوب إليها التسليم حرية البت فيها أخذة بعين الاعتبار توالي تاريخ المطالب وخطورة الجرائم، ومكان ارتكابها، وجنسية مرتكبها.

المادة الخامسة

تضاف للمادة الخامسة والعشرين من الاتفاقية القضائية فقرة ثانية كما يلي نصها :
 المادة ٢٥ :

٢ () وعند وجود ظروف استثنائية تحول دون تسليم الشخص المطلوب أو تسلمه، فإن الدولة المعنية بالأمر تعلم الدولة الأخرى بذلك قبل انقضاء الأجل ؛ وتتفق عندئذ للدولتان على موعد جديد للتسليم، وتنطبق في هذه الحالة أحكام الفقرة السابقة.

المادة السادسة

تضاف إلى نص الاتفاقية القضائية للمادة ٢٥ مكررة بالصيغة التالية:

المادة ٢٥ مكررة :

١ () إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو المحاكمة عن جريمة أخرى في الدولة المطلوب إليها التسليم فإن تسليمه يؤجل حتى تنتهي محاكمته وتنفذ فيه العقوبة المحكوم بها. ويجوز مع ذلك للدولة المطلوب إليها التسليم تسليمه مؤقتا لمحاكمته بشرط إعادته للدولة التي سمحت بتسليمه بعد إنتهاء المحاكمة وقبل تنفيذ العقوبة بحقه.

٢ ()

أ - يجوز للدولة المطلوب إليها في حدود ما تسمح به قوانينها الإستيلاء على كافة المواد والوثائق والأدلة المتعلقة بالجريمة المنسوبة إلى المجرم الفار التي وافقت على تسليمه وتسليم كل ذلك للدولة الطالبة كما يجوز تسليم الأشياء المذكورة في هذه المادة حتى لو تعذر إتمام تسليم الشخص المطلوب بسبب وفاته أو إختفائه أو فراره.

ب - من أجل تسليم الممتلكات المذكورة في الفقرة ١ يجوز للدولة المطلوب إليها إذا كانت لديها حقوق مكتسبة على هذه الأشياء أن تشترط على الدولة الطالبة تقديم تأكيدات مرضية بأن تلك الممتلكات سوف تعاد إليها حالما يتيسر ذلك ويجوز أيضا للدولة المطلوب إليها أن ترفض تسليم تلك الممتلكات إذا إقتضت الحاجة إليها كدليل إثبات لمصلحة قضية جزائية لدى الدولة المطلوب إليها للتسليم.

ج - حقوق الغير في تلك الممتلكات تكون موقع إعتبار.

هذا من اصل

المادة السابعة

تضاف إلى نص الاتفاقية، المادة ٢٧ مكررة :

المادة ٢٧ مكررة :

أ - يجوز لأي من الدولتين السماح بنقل شخص يكون محل طلب تسليم عبر أراضيها وينقل طلب المرور بواسطة الطرق الدبلوماسية أو بصورة مباشرة بين وزارتي العدل في الدولتين المتعاقبتين ويجوز استعمال وسائل منظمة البوليس الجنائي الدولية (أنتربول) لنقل مثل هذا الطلب، مع مراعاة شروط التسليم، على أن يشمل هذا الطلب معلومات عن وضع الشخص الجاري نقله وبيان موجزا عن وقائع القضية ويجوز إحجاز هذا الشخص في الحبس أثناء مدة المرور.

ب - لا يكون الإذن مطلوباً إذا استخدم النقل الجوي ولم يكن هبوط الطائرة مقرراً في أراضي الدولة المتعاقدة، ويكتفى حينئذ بمجرد الإعلام. وإذا حدث هبوط غير مقرر على أراضي الدولة المتعاقدة الأخرى فإن هذا الإعلام يكون له مفعول طلب الإيقاف للوقتي على أن لا يتجاوز هذا الإيقاف مدة ستة وتسعين ساعة من وقت الهبوط غير المقرر ويحق لهذه الدولة أن تشترط تقديم طلب للمرور حسبما نصت عليه الفقرة (أ) من هذه المادة وتحمل الدولة الطالبة المصروفات الناشئة عن مرور الشخص على أراضي الدولة المطلوب إليها.

المادة الثامنة

تلغى المادة ٢٨ من الاتفاقية القضائية وتعوض بالمادة ٢٨ جديدة الآتي نصها :

المادة ٢٨ جديدة :

تتحمل كل دولة من الدولتين المتعاقبتين المصاريف الناتجة عن التسليم، أو التي يستلزمها تنفيذ طلبات التعاون القضائي طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية، والمبذولة فوق ترابها باستثناء نفقات العبور أو الاختبارات ونفقات عودة الشخص المسلّم إلى المكان الذي كان فيه وقت تسليمه إذا ثبت عدم مسؤوليته أو براءته والتي تتحملها الدولة الطالبة.

المادة التاسعة

يتعهد الطرفان المتعاقدان باتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لوضع هذا الإتفاق موضع التطبيق.

المادة العاشرة

يعمل بهذا الإتفاق بداية من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ويلحق بالاتفاقية القضائية بين الجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية المبرمة بتاريخ ١٩٦٥/٣/١، وتسري عليه أحكام المادة الثلاثين من الاتفاقية المذكورة.

وإثباتاً لما تقدم، وقع المفوضان على هذا الإتفاق، وحرر بمدينة عمان في يوم ١٩٩٦/١٢/١٨ من نسختين أصليتين.

عن حكومة
الجمهورية التونسية
سعيد بن مصطفى
وزير الدولة للشؤون الخارجية

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالكريم الدغني
وزير العدل

هذا عند المصادق

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٣٧) تاريخ ١٩٩٧/٣/١٥ المتعلق باتفاقية التعاون المشترك في قطاع الأشغال العامة بين المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية الموقعة في غزة بتاريخ ١٩٩٧/٣/٨ بالشكل التالي:-

اتفاقية تعاون مشترك في قطاع الأشغال العامة

بين

المملكة الأردنية الهاشمية و السلطة الوطنية الفلسطينية

إنطلاقاً من العلاقات التاريخية والمميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين، و تكريساً لروح التعاون في جميع المجالات، وتعبيراً عن الآمال المشتركة والاهداف السامية التي يسعى الجانبان الى تحقيقها. وبناءً على الاتفاقية السابقة الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها من جهة وبين المملكة الأردنية الهاشمية ووزاراتها من جهة أخرى، والتي تضمنت اسس التعاون والتسيق في جميع المجالات.

وتأكيداً على اللقاء والحوار الأخوي الحميم، الذي جرى بين وزير الأشغال العامة والإسكان في المملكة الأردنية الهاشمية ووزير الأشغال العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، في مقر وزارة الأشغال العامة والإسكان الأردنية بعمان يوم ١٩٩٦/١٠/٣ الأمر الذي يستدعي ضرورة قيام وتفعيل لجنة أردنية فلسطينية مشتركة لتسرى متابعة قضايا الأشغال بين الوزارتين. وعليه فقد اتفق الجانبان على ما يلي:-

مادة (١)

التعاون المستمر بين الجانبين للوصول الى الأهداف المشتركة والرجوة لتحقيق مشاريع الأشغال العامة التي تعود بالمنفعة على الشعبين.

مادة (٢)

تبادل الاقتراحات والدراسات والتصاميم الإنشائية فيما يتعلق بتنفيذ وإنجاز المشاريع وصيانتها.

مادة (٣)

وضع خطة للإستفادة من النظريات الهندسية المتطورة ومن نتائج البحوث والدراسات العلمية، وذلك بالعمل على نشرها وتعميم تطبيقها في المشاريع.

مادة (٤)

التعاون في مجال تجميع وحفظ الخرائط والمعلومات التفصيلية وإطلاع كل من الجانبين الجانب الآخر على ما يحتاجه من هذه الخرائط والمعلومات وخصوصاً الحصول على مخططات طبق الأصل.

مادة (٥)

التعاون في مجال وضع وتطوير المواصفات العامة والخاصة وكودات البناء لجميع الأعمال الإنشائية وموادها وتبادل الخبرات المتاحة لإعادة تطوير هذه المواد.

مادة (٦)

تقديم الاقتراحات والاحتياجات اللازمة لتطوير جودة اللمسات الأخيرة في المنشآت المعمارية وإيجاد الحلول المثلى في تصميم المشاريع، للتحكم بمدة وكلفة هذه المشاريع.

هذا منه الاصل

مادة (٧)

تبادل الخبرات المتعلقة بالمحافظة على الطرق العامة وصيانتها وسلامة المرور عليها .

مادة (٨)

العمل على تطوير القياسات والفحوص والتحليل التطبيقية والمخبرية المطلوبة على الأعمال الإنشائية، وعلى المواد واللوازم المستعملة في الإنشاءات، وتطوير هذه المواد بما يحقق أعلى درجات الجودة .

مادة (٩)

وضع البرامج لتدريب المهندسين والمهنيين المختصين في مجال الأشغال العامة لرفع مستواهم العلمي والعملية وتبادل الزيارات بين الخبراء والفنيين .

مادة (١٠)

وضع برنامج مشترك لتصنيف وتأهيل المتعهدين والمقاولين، الذين يسمح لهم الإشتراك بالعطاءات التي يتم طرحها .

مادة (١١)

معاملة شركات المقاولات والمكاتب الهندسية المصنفة والمؤهلة لدى أحد الجانبين كالشركات والمكاتب الهندسية المصنفة والمؤهلة بنفس الدرجة لدى الجانب الآخر .

مادة (١٢)

تسهيل انتقال المهندسين والفنيين والآليات لشركات المقاولات والمكاتب الاستشارية وتحديد أسلوب الاجراءات الواجب اتخاذها لتسهيل حركة الانتقال .

مادة (١٣)

تشجيع شركات المقاولات والمكاتب الهندسية لدى الجانبين بالإلتفاف لتشكيل شركات قادرة على المناقصة في المشاريع الإقليمية ووضع الاسس اللازمة لذلك .

مادة (١٤)

دعم أية مشاريع أو مهام مشتركة تخدم مصلحة الجانبين كالمشاريع الإقليمية في مجال الطرق، السكك الحديدية، الجسور، خدمات البنية التحتية، الإنشاءات، المطارات، الموانئ... إلخ .

مادة (١٥)

عقد اجتماعات دورية بين الجانبين بمعدل اجتماع واحد كل ستة شهور بحيث يتم فيه استعراض ما تم إنجازه على صعيد توثيق التعاون في قضايا الأشغال العامة .

مادة (١٦)

تشكيل لجنة فنية من الجانبين يشترك فيها الامناء العامون لودارتي الأشغال العامة في البلدين ويناط بها تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بحيث تقدم تقريرها للجنة العليا التي تتولى متابعة قضايا الأشغال العامة بين الطرفين .

هكذا من المص

مادة (١٧)

تسري أحكام هذه الإتفاقية المحررة من نسختين أصليتين باللغة العربية من تاريخ توقيعها .

وقعت هذه الاتفاقية في غزة في ٢٩ شوال ١٤١٧ هـ الموافق ٨ آذار ١٩٩٧ .

عن السلطة الوطنية الفلسطينية

عزام الأحمد

وزير الأشغال العامة الفلسطيني

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

المهندس عبدالهادي المجالي

وزير الأشغال العامة والإسكان الأردني

أمر

صادر عن وزير الداخلية
بمقتضى المادة (٢) من نظام الأسلحة النارية
رقم (١) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته

بالاستناد إلى أحكام المادة الثانية من نظام الأسلحة النارية رقم (١) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته افوض مدير الأمن العام صلاحية إصدار الترخيص المنصوص عليه في الفقرة (٦) من المادة (٤) من قانون الأسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته ونشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية واعتباره نافذاً من تاريخ النشر .

نذير رشيد

وزير الداخلية

مكتبة مناص

إعلان صادر عن وزير الداخلية

استناداً لأحكام المادة (١٣) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ ، أعلن عن تأسيس الحزب الوطني الدستوري والمتأني عن اندماج الأحزاب السياسية المرخصه المذكوره ادناه ونشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

نذير رشيد
وزير الداخلية

١. حزب التجمع الوطني الاردني
٢. حزب العهد
٣. حزب الوحدة الشعبية (الوحدويون)
٤. حزب التقدم والعدالة
٥. حزب البقعة
٦. الحزب الوحدوي العربي الديمقراطي (الوحد)
٧. حزب الجماهير
٨. حزب الوطن
٩. حزب الحركة الشعبية الاردنية

قرار رقم ١ لسنة ١٩٩٧
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ن م ع/١٧٠٩ تاريخ ١٩٩٧/٣/٦ لتفسير المادة ١٣٩ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ على ضوء احكام المادتين ١٣٨ ، ١٤٠ منه وبيان ما اذا كان الموظف المحال على المجلس التأديبي الى المدعي العام او المحكمه والموقوف عن العمل بمقتضى احكام المادتين ١٣٨ ، ١٣٩ من نظام الخدمة المدنية يستحق الاجازة السنويه المنصوص عليها في المواد ٨٢ - ٨٥ من النظام وذلك عن المدة التي اوقف خلالها عن العمل .

وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء وكتساب وزير الزراعة الموجه لرئيس الوزراء برقم ٢٨٤٤/١٥٧ تاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ ويتدقيق للنصوص القانونية نجد ان :

المادة ١٣٩ من نظام الخدمة المدنية تنص على ما يلي (عند احالة الموظف الى المجلس التأديبي او المدعي العام او المحكمه بمقتضى احكام المادتين ١٣٩ ، ١٤٠ من هذا النظام يوقف عن العمل بقرار من

هكذا منه لاص

الوزير ويتقاضى اعتباراً من حالته على ذلك الوجه النسبة التي يحددها الوزير من مجموع راتبه وعلاوته على ان لا تزيد على نصف ذلك المجموع في اية حالة من الحالات .

وبالرجوع الى احكام المادة ١٣٩ المطلوب تفسيرها نجد النص فيها واضح على ان قرار الوزير بالنسبة للموظف الموقوف عن العمل مقصور اثره على الرواتب والعلاوات دون الحقوق الاخرى التي للموظف مثل الحق بالاجازة او بدلها ، والمادة ٨٥ بنصها الواضح ايضاً حددت الحالات التي لا يستحق فيها الموظف الاجازة وكذلك المادة ٨٧ من نفس النظام حددت ايضاً اسباب حرمان الموظف من بدل الاجازة بالعزل او فقدان الوظيفة فقط ، لهذا فان الذي نراه بناء على ما ذكر ان توقيف الموظف بمقتضى احكام المادتين ١٣٨ ، ١٣٩ من نظام الخدمة المدنية لا تؤثر على حقوقه في الاجازة المقررة له في المواد ٨٢ - ٨٥ هذا ما نقرره بالاجماع في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار صادر بتاريخ ١٠ ذو الحجة سنة ١٤١٧ هـ الموافق ١٠/٤/١٩٩٧م

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
قاضى محكمة التمييز	قاضى محكمة التمييز	بتفسير القوانين
عبدلطيف التلي	سليمان عوجان	لاجى الطراونة

عضو	عضو
مندوب وزارة الزراعة	رئيس ديوان التشريع في
جمال الدباس	رئاسة الوزراء
	عيسى طعاش

- تصحيح أخطاء -

- ورد عدد من الاخطاء المطبعية في اتفاقية المشاركة في الانتاج بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة ترانس جلوبال بتروليوم جوردن ليمتد الملحق بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٧ والمنشورة على الصفحات من ٥٦٥ - ٦٩٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤١٨٥ الصادر بتاريخ ١٦/٢/١٩٩٧.
- تتشر فيما يلي قائمة الاخطاء المطبعية وتصحيحاتها بالشكل التالي:-

قائمة الأخطاء والتصحيحات :-

- ١- صفحة ٥٦٧ من الجريدة الرسمية :-
تعريف التابع - الفقرة الثالثة السطر الخامس، ورد كما يلي :-
"مباشره في المقاول خمسين بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من الأسهم أو والصحيح هو
"مباشره في المقاول خمسين بالمائة (٥٠٪) أو أكثر من الأسهم أو"
- ٢- صفحة ٥٦٩ :-
التطوير أو عمليات التطوير الفقرة رقم ٣ : وردت كما يلي :-
"إعادة الضغط وإعادة الدوران والمحافظة على الضغط وغيرها من مشاريع الاستخراج الثانوي والثلاثي" والصحيح هو :-
"إعادة الضغط وإعادة الدوران والمحافظة على الضغط وغيرها من مشاريع الاستخراج الثانوي والثلاثي"
- ٣- صفحة ٥٧٠ :-
تعريف مدة التنقيب، وردت كما يلي :-
"تعني المدة التي يحق للمقاول إجراء عمليات التنقيب وفق الشروط الواردة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية وتقسم مدة التنقيب إلى ثلاث مراحل" والصحيح هو :-
"تعني المدة بعد تاريخ نفاذ الاتفاقية التي يحق للمقاول إجراء عمليات التنقيب وفق الشروط الواردة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية وتقسم مدة التنقيب إلى ثلاث مراحل"

هكذا من الخطأ

- ٤- صفحة ٥٧١ :- السطر الأول : ورد كما يلي :-
"المرحلة الأولى ومدتها ٤ سنوات وهي (مرحلة التنقيب الأولى)
والصحيح هو :-
"المرحلة الأولى ومدتها ٤ سنوات وهي (مرحلة التنقيب الأولى)"

٥- صفحة ٥٧٢ : تعريف منطقة الانتاج - وردت كما يلي :-
"تعني جزءاً من المنطقة تعينها السلطة والمقاول لتشمل التجمعات البترولية رئيسية المكتشفة ضمن الحدود التي تسمه بها المنطقة وذلك فيما يتعلق باكتشاف تجاري معين، وتشمل منطقة الانتاج كذلك تجمعات بترولية فوق مستوى أو تحت مستوى، التجمعات البترولية الرئيسية".
والصحيح هو :-
"تعني جزءاً من المنطقة تعينها السلطة والمقاول لتشمل تجمعات بترولية رئيسية ضمن نظام حقل واحد وامتداداتها وضمن الحدود التي تسمه بها المنطقة وذلك فيما يتعلق باكتشاف تجاري معين. وتشمل منطقة الانتاج كذلك تجمعات بترولية فوق مستوى أو تحت مستوى التجمعات البترولية الرئيسية".

- ٦- صفحة ٥٧٤ - المادة الثالثة - حقوق الامتياز واجله - الفقرة (١) السطر الثالث ورد كما يلي :-
"العمليات البترولية من ذلك المكان إلى مكان التسليم في الأردن"
والصحيح هو :-
"العمليات البترولية من ذلك المكان إلى مكان التسليم في الأردن"

٧- صفحة ٥٨١ - المادة الرابعة - أعمال التنقيب والتزامات الاتفاق الفقرة (ب) (٣) السطر الأول : ورد كما يلي :-
"إذا اختار المقاول الاستمرار في عمليات التنقيب"
والصحيح هو :-
"إذا اشترى المقاول الاستمرار في عمليات التنقيب"

- ٨- صفحة ٥٨٨ - المادة السابعة - استرداد التكاليف والنفقات والمشاركة في الانتاج - الفقرة (ب) (٣) وردت كما يلي :-
"لكل الكميات من النفط الخام التي تتعدى مائة ألف برميل في اليوم ولا تزيد عن مائتي ألف برميل يومياً:
السلطة = ٧٥%
المقاول = ٢٥%"

والصحيح هو :-
٣- "لكل الكميات من النفط الخام التي تتعدى مائة ألف برميل في اليوم ولا تزيد عن مائتي ألف برميل يومياً :-
السلطة = ٦٩%
المقاول = ٣١%"

بالإضافة إلى ذلك فقد سقطت الفقرة الرابعة من النص باللغة الانجليزية نهائياً ولم ترد في النص باللغة العربية والتي تنص على ما يلي :-

- ٤- "لكل الكميات من النفط الخام التي تزيد على مائتي ألف برميل يومياً :-
السلطة = ٧٥%
المقاول = ٢٥%"

٩- صفحة ٥٩٤ :- الفقرة (١) (٧) وردت كما يلي :-
"تصبح كل الموجودات الثابتة أو المنقولة الأخرى التي حصل عليها المقاول ملكاً للسلطة"
والصحيح هو :-
"تصبح كل الموجودات الثابتة أو المنقولة الأخرى التي حصل عليها المقاول ملكاً لشركة البترول الأردنية ملكاً للسلطة"

- ١٠- صفحة ٥٩٥ : الفقرة (د) السطر الثاني، ورد كما يلي :-
"في الانتفاع من الطاقة الفائضة لخط إنايبيت"
والصحيح هو :-
"في الانتفاع من الطاقة الفائضة لخط إنايبيت"

ملحق من الملحق

- ١١- صفحة ٥٩٦ : الفقرة (١) (٢) - السطر الثاني ورد كما يلي :-
"مكافأة انتاج إضافية عندما يصل المعدل اليومي لانتاج النفط المستخرج"
والصحيح هو :-
"مكافأة انتاج إضافية عندما يصل المعدل اليومي لانتاج النفط المستخرج"
- ١٢- صفحة ٦٠٠ : الفقرة (د)، السطر الأول، ورد كما يلي :-
"يترتب على المفاوض إجراء التعاون والبحث التقني مع السلطة والمؤسسات
العملية"
والصحيح هو :-
"يترتب على المفاوض إجراء التعاون والبحث التقني مع السلطة والمؤسسات
العملية"
- ١٣- صفحة ٦٠٤ : الفقرة (د)، وردت كما يلي :-
"على المفاوض أن يقدم لمجلس إدارة شركة النفط الاردنية وخلال (٩٠) يوماً بعد
الاعلان من أي اكتشاف تجاري وفق المادة الثالثة (ج) (هـ) برنامج عمل وموازنة
للتطوير وفق المادة العاشرة. ويتعهد مجلس ادارة شركة النفط الاردنية خلال
(٣٠) يوماً بتعهد تطبيق برنامج العمل والموازنة المعتمدة".
والصحيح هو :-
"على المفاوض أن يقدم لمجلس إدارة شركة النفط الاردنية وخلال (٩٠) يوماً بعد
الاعلان من أي اكتشاف تجاري وفق المادة الثالثة (ج) (هـ) برنامج عمل وموازنة
للتطوير وفق المادة العاشرة. ويتعهد مجلس ادارة شركة النفط الاردنية
خلال (٣٠) يوماً بتعهد تطبيق برنامج العمل والموازنة المعتمدة".
- ١٤- صفحة ٦١٠ : المادة الثالثة عشرة، الفقرة هـ (٧) وردت كما يلي :-
"إن حالة المواد المزودة من قبل المفاوض لاتتناسب مع أسعارها"
والصحيح هو :-
"إن حالة المواد المزودة من قبل المفاوض لاتتناسب مع أسعارها أو"
- ١٥- صفحة ٦٢٦ المادة الثالثة والعشرون (ب) السطر الثالث وردت كما يلي :-
"تخضع لسيطرة السلطة أو الاردن أو لسلطتهما القضائية"
والصحيح هو :-
"تخضع لسيطرة السلطة أو الاردن أو لسلطتهما القضائية"

- ١٦- صفحة ٦٢٧ : المادة الرابعة والعشرون (أ) السطر الثالث ورد كما يلي :-
"الثانوي أو الثلاثي واعادة الضغط أو الحافظ عليه"
والصحيح هو :-
"الثانوي أو الثلاثي واعادة الضغط أو الحافظة عليه"
- ١٧- صفحة ٦٣٥ : المادة التاسعة والعشرون (أ) (٥) السطر الثاني
"إذا مرت اربع وعشرون (٢٤) شهراً"
والصحيح هو :-
"إذا مرت اربع وعشرون (٢٤) شهراً"
- ١٨- صفحة ٦٣٦ المادة التاسعة والعشرون (ج) (٢) وردت كما يلي :-
"بالنسبة لأي عملية مبينة في الفقرات (أ) (١) و (أ) (٥) ٦-شهر"
والصحيح هو :-
"بالنسبة لأي عملية مبينة في الفقرات (أ) (١) و (أ) (٥) ٦-شهر"
- ١٩- صفحة ٦٣٧ :- في الفقرة (هـ) من المادة أعلاه السطر السادس ورد كما يلي :-
"تجرى هذه العمليات حال توافر أجهزة مناسبة للأردن"
والصحيح هو :-
"تجرى هذه العمليات حال توافر أجهزة مناسبة في الأردن"
- ٢٠- صفحة ٦٤٩ المادة الخامسة والثلاثون (ج) السطر الثامن :-
"المادة العشرين نهائياً إلا إذا شعر المفاوض السلطة"
والصحيح هو :-
"المادة العشرين نهائياً إلا إذا أشعر المفاوض السلطة"
- ٢١- صفحة ٦٥٢ ملحق (أ) وصف المنطقة
وردت وقد سقط منها النقطة (ب) و (د) :-
والصحيح هو :-
"الحدود الشمالية تبدأ من تقاطع الحدود الاردنية الغربية الدولية بإرتفاع
٣١٥٧٠٠ شمالاً (النقطة أ) وتتبع خط شرق حتى نقطة إرتفاع ٣١٥٧٠٠ شمالاً"

هذه من اصل

وامتداد ٣٥٤٦٢.٥ شرقاً (النقطة ب) ثم جنوباً إلى نقطة ارتفاع ٣١٥٢٧.٥ شمالاً وامتداد ٣٥٥٥٠.٠ شرقاً (النقطة د). وتبدأ الحدود الشرقية من النقطة (د) وتمتد جنوباً إلى نقطة ارتفاع ٣١٦٠٠.٠ شمالاً وامتداد ٣٥٥٥٠.٠ شرقاً نقطة (هـ) ثم باتجاه جنوبي غربي حتى نقطة ارتفاع ٣٠٠٦٤٥ شمالاً وامتداد ٣٥١٤٠.٠ شرقاً (نقطة و) ثم عند نقطة تقاطع ارتفاع ٣٠٠٠٠.٠ شمالاً مع الحدود الاردنية الغربية الدولية (نقطة ز).
الحدود الغربية تبدأ من الشمال النقطة ا وحتى الحدود الغربية الاردنية الدولية جنوباً إلى نقطة ز

٢٢- صفحة ٦٥٨ الملحق ج المادة الاولى - الشروط العامة الفقرة (٤) (ج) (١) السطر الخامس ورد كما يلي :

"كلفة التدقيق يتحملها الما قول كمصروفات تنقيب وال اشعار"
والصحيح هو :

"كلفة التدقيق يتحملها الما قول كمصروفات تنقيب. والاشعار"

٢٣- وفي نفس المادة على صفحة ٦٥٩ (د) السطر الثاني ورد كما يلي "الملحق (ج) اله التدقيق"

والصحيح هو :

"الملحق (ج) إلى التدقيق"

٢٤- صفحة ٦٦٥ - المادة الثانية ((١)-(هـ)) السطر الثاني ورد كما يلي :

"وبالنسبة للموظفين الاجانب المحليين"

والصحيح هو :

"وبالنسبة للموظفين الاجانب والمحليين"

٢٥- صفحة ٦٨٥ المادة السابعة (هـ) وردت كما يلي :

"(هـ) آخر تدبير للنفقات"

والصحيح هو :

"(هـ) آخر تقدير للنفقات"

٢٦- صفحة ٦٩٥ ملحق (ز) نموذج كتاب الاعتماد :- السطر الاول

ورد كما يلي :-

"نفتح كتاب اعتماد ضمان غير قابل للتدقيق"

والصحيح هو

"نفتح كتاب اعتماد ضمان غير قابل للتدقيق"

هكذا من النص